

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة ٨

الأربعاء، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

خطاب السيد خوسيه مانويل سيلايا روساليس، رئيس جمهورية هندوراس

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن

لخطاب رئيس جمهورية هندوراس.

اصطحب السيد خوسيه مانويل سيلايا روساليس، رئيس جمهورية هندوراس، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية

العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خوسيه مانويل سيلايا روساليس، رئيس جمهورية هندوراس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سيلايا روساليس (تكلم بالإسبانية): سيدي

الرئيس، أود أن أتقدم إليكم بأحر وأصدق تحيات شعب وحكومة هندوراس. كما أود أن أتقدم بهذه التحية إلى جميع الدول والشعوب الممثلة هنا. وأهنئكم، سيدي، أيها الممثل المرموق لجمهورية نيكاراغوا وأنتم تقودون الجمعية اليوم. إن

هيبتمكم، بصفتكم رجل سلام ووفاق وبصفتكم من بناء الأحلام والجمهوريات الفاضلة هي محل تقدير في جميع أرجاء العالم وذلك من خلال الجوائز العديدة التي نلتموها، والتي هي شرف لشعوب أمريكا الوسطى.

إن هندوراس تتولى حاليا الرئاسة المؤقتة لمنظومة التكامل لأمريكا الوسطى، وأود أن أنوه بالأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة وأن أغتنم هذه الفرصة لأنوه أيضا بتصميم رؤساء دول أمريكا الوسطى على تحقيق عملية التكامل لأمريكا الوسطى. وكما أقرت المفوضية الأوروبية، فإن أكثر مناطق العالم توحدًا وتكاملاً هي أمريكا الوسطى - بعد أوروبا، بطبيعة الحال. وذلك جزء من عملية هامة، لأننا نتناول مجالات وقطاعات ذات أهمية لمجتمعنا.

لقد كان فرانسيسكو مواراسان شهيدا جاد بحياته من أجل قضية اتحاد أمريكا الوسطى ومن أجل السياسات اللبرالية، وقد ناهض أعداء الاستقلال والحرية. وما زالت شعوب أمريكا الوسطى وشعب هندوراس تقاتل من أجل هذه القضايا. وما زلنا نقاتل من أجل الوحدة بينما نسعى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



النظام الرأسمالي بأنه نظام وحشي ونظام تجاري غير أخلاقي يستغل الرجال والنساء ويحولهم إلى مجرد سلع وأرقام. والقوانين القاسية والشيطانية للسوق الذي لا يُقهر لا تُخدم سوى ثروة القلة القليلة وسلطتهم، وذلك على حساب الأغلبية العظمى لمجتمعاتنا. وهم يعتقدون أنهم آلهة معصومون. وهم مثل الإله الأسطوري الوغد بروتوس الذي يلعب بالأشخاص لعبة القط والفأر. وهم يتصرفون مثل الإله الإغريقي ساتيرن الذي التهم أبناءه خشية أن يخلعوه عن العرش. ولكن اليوم، ومع منطلق قانون السوق هذا، يلتهم الأبناء خالقهم في مهد الرأسمالية ذاته، وفي قلب مركز وول ستريت الهام أو في المراكز الأخرى للرأسمالية المضاربة في العالم.

على سبيل المثال، يشكل الاتجار الدولي بالمخدرات والأسلحة والبشر آفات أخرى تمنعنا نحن الشعوب النامية من بلوغ الحرية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي اللذين تتطلع إليهما دولنا. ويمثل استسلام بلداننا الفقيرة للخيارات الاقتصادية للرأسمالية الدولية أمرا وحشيا ومفزعا. ويمكننا أن نقول إن الرأسمالية تلتهم البشر في معظم أنحاء العالم، ومن المفارقة أنها الآن تلتهم أيضا من أنشأوا ذلك النظام ذاتهم. وهنا سأتطرق إلى مثالين بارزين للغاية. ففي هندوراس، وخلال الأعوام الـ ٢٠ الماضية، نجح العديد من صغار منتجي البن في زيادة صادراتهم من ٢٠٠ مليون دولار إلى ٦٠٠ مليون دولار تقريبا. وقد تطلب ذلك ٢٠ عاما من العمل المضني. ولكن في الأشهر الـ ١٢ الماضية، في فترة لا تزيد على عام، ومع مضاعفة أسعار الطاقة والنفط والغذاء والقمح والأغذية الرئيسية التي نستهلكها، نحن الآن نخسر ما أجزناه في تلك الفترة من العمل المضني.

ومثال آخر هو ما حصل هنا لولاية الأمم المتحدة. ففي عام ٢٠٠٠، اتفقت هذه المنظمة على أنه ينبغي خفض حدة الفقر بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل في ظرف ١٥ عاما،

إلى ترسيخ الاستقلال الاقتصادي. وفي الأعوام الأخيرة حققت هندوراس معدلا مستداما للنمو يتراوح بين ٦ و ٧ في المائة، وتمكنا من خفض حدة الفقر وأدركنا الأهمية الدولية والوطنية لحماية البيئة. وقد أصبحت هندوراس مقصدا سياحيا في أمريكا الوسطى، نظرا لجمال جزرها الرئيسية الواقعة في الخليج الكاريبي، مثل غواناخا وأوتيلوا وروواتان.

ومع ذلك، فإن كل تلك التطورات في اقتصادنا وفي مكافحة الفقر تتعرض للخطر من جراء الأزمة والنطاق العالمي للاحتيال المالي الذي ارتكبه الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات في العالم. وأظهرت الأحداث الخطيرة التي جرحتنا اليوم إلى أزمة الغذاء والطاقة مع ارتفاع أسعار الوقود وانهيار النظم المالية، خاصة هنا في الولايات المتحدة الأمريكية، أن ما نقوله أنا والرؤساء الآخرون اليوم هي حقائق تاريخية ولا يمكن دحضها.

في بلداننا على سبيل المثال، وخاصة في هندوراس، ما زال الفقر وعدم المساواة يزدادان حدة في مجتمعاتنا. وما زالت الدولة تزداد ضعفا من خلال عمليات الخصخصة ويتركز رأس المال في بضع شركات وبضع أياد، مما يقلل من القدرة على الإنتاج وتحقيق التنمية لشعبنا. وفي الأعوام الأخيرة، أصبح التوزيع غير المتساوي للثروة والدخل أكثر ترسيخا. في هندوراس، تمتلك نسبة تقل عن ١ في المائة من السكان ٧٠ في المائة من الثروة الوطنية. وهناك بالكاد ١٠ أسر ذات صلات بالرأسمالية الدولية تسيطر على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية للبلد، مما أدى بطبيعة الحال إلى إفقار بقية السكان.

وخلال القرنين الماضيين، قاومت شعوبنا ومنطقتنا ببطولة وكرامة وجلد هجمة النظام الوحشي الذي كان يحكمنا. لقد وصف البابا يوحنا بولس الثاني بنفسه ذلك

الهدف هو ضبط حالات إساءة الاستعمال والحد منها وإضفاء الطابع الإنساني على الذين يتولون القيادة وتوعيتهم.

وعلينا أن ندعم إنشاء نظام ديمقراطي حقيقي، ليس في الهيئات الدولية فحسب بل أيضا داخل بلداننا. وعلينا أن نصلح الديمقراطية الزائفة، التي تستخدم وسائل سياسية مختلفة لإضفاء الشرعية على نظام الاستغلال والظلم هذا. إن هذه ديمقراطية زائفة، يُنظر فيها للرجال والنساء بوصفهم مجرد ناخبين، بوصفهم أدوات مفيدة لا تستخدم إلا في توزيع السلطة، ويتلاعب بضمائرهم أعلى المزيدين في مسرحية هزلية سياسية يفرض فيها أصحاب الثروة منطقهم التجاري اللامعقول على مجموعة أكبر من الأشخاص الذين يستبعدهم النظام ويهمشهم. ويجب أن نقوم بإصلاح ذلك النظام وتحسينه وتعزيزه بغية تحويله إلى ديمقراطية حقيقية. ذلك أن منطق الديمقراطيات السياسية هو الذي يتحكم في الحكومات ويتلاعب بالدول، وهو الذي يخصص الخدمات الأساسية ويلقن المجتمع بأسره أيديولوجية الكسب والأناية والفردية.

ولا بد أن يزول الاستعمار من على وجه الأرض بوصفه نظاما للسيطرة على البلدان وعلى التجارة. وينبغي ألا يدفع القرن الحادي والعشرون وشعوبه ثمن التجاوزات والوحشية المرتكبة في القرن العشرين.

ونوافق على ضرورة وجود الملكية، لأن لها وظيفة اجتماعية. وقد كانت الملكية منذ بداية التنظيم الاجتماعي في العالم تُمنح دائما في إطار من الملكية الجماعية. ولا بد من وجود سلطة التدخل في أسواق المضاربة، كما يحدث الآن في الولايات المتحدة. فليس للتجار والمتحدثين باسمهم حق توجيه المجتمع. ويجب أن توضع مجالات الاقتصاد الاستراتيجية في خدمة الدولة وأن تخضع لسيطرتها ضمنا كي لا يجد المجتمع نفسه قط بدون الغذاء أو الدواء، ولكي

وهو الأمر الذي نعلم أنه لم يتحقق. والهدف المتمثل في خفض حدة الفقر والتبرعات التي تعهد بها المجتمع الدولي للعالم النامي لا تُترجم إلى واقع. على النقيض من ذلك، وعلى سبيل المثال، مقابل كل دولار يساهم به المجتمع الدولي في التعاون فإنه يخصص ١٠ دولارات لسباق التسلح.

والمثال الآخر الغريب تماما الذي نقدمه اليوم هو ما يحصل من إفلاس للمصارف الاستثمارية الكبيرة. الآن يتسابق الأشخاص لتقديم الأموال لتلك المصارف الكبيرة. ومن الناحية المنطقية، إذا كنا سنقدم إليها ما يجري اقتراحه اليوم لإنقاذ تلك المؤسسات المصرفية التي أنشأت رأس مال المضاربة - وهو مبلغ ٧٠٠ بليون دولار - فإننا بثلاث ذلك المبلغ وحده يمكن أن نخفض حدة الفقر في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأن نهيئه فورا. وإن ذلك النظام هو اليوم مثل الملك مايداس الحقيقي، والذي حاول أن يحول كل شيء إلى ذهب وأرباح لقطاع واحد بعينه. لن نكون أحرارا أبدا في ظل ذلك النظام، ونحن نعلم أن علينا ألا نقبل وضع العبودية الجديدة والاستعمار الجديد هذا، الذي يلزمننا من خلال هيمنته بتحقيق أغراضه.

والسؤال الموجه إلينا جميعا هو هل يمكن الخلاص من تلك الحالة الصعبة التي نشهدها اليوم، وخاصة في أقل البلدان نموا. والجواب هو نعم، يمكننا أن ننفذ أنفسنا من تلك الأزمة. ويمكننا أن نرد. أولا، على الدولة أن تتصرف، فيجب على الدولة أن تعمل مرة أخرى في سياق الالتزام الاجتماعي. ولا بد من أن يُستخدم رأس المال بحيث يخدم في بناء مجتمع عادل بصورة حقيقية. وينبغي ألا يكون الهدف هو تدمير السوق ولكن مجرد بناء اقتصاد السوق الاجتماعي. وينبغي أن يتواجد رأس المال، ولكن بقيود. وتحديد قيود الرأسمالية هو أمر هام لإنهاء قوانينها البدائية للغاب. وليس الهدف القضاء على الأعمال الحرة والسوق الحر، ولكن

كيفية إدارة اقتصاداتنا. نريد أن تُمنح نماذج للتضامن والمسؤولية في مواجهة المشاكل الرئيسية التي تواجهها الدول، نماذج لكيفية التمييز بين الأمور الهامة للبشر والأمور المادية فحسب. ونقول للبلدان المتقدمة إذا قدمت لنا معونة، لا تربطوا قبولنا لها بشروط. ولا تصرّوا على أن نقبل نموذجاً ليبرالياً جديداً يخنق مجتمعاتنا ويستغلها.

ولا يمكننا الاستمرار في قياس تنمية بلداننا بأرباح الشركات الكبيرة. بل يجب أن نقيس التنمية بإمكانيات حصول الشباب على التعليم والوظائف، والأطفال على الغذاء، والأمهات على المستشفيات، والمرضى على العلاج، ومن يعانون نقص التغذية على الطعام.

ونقول للبلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية، مع الاحترام الواجب كله، إن تلك المنظمة الشديدة الأهمية ينبغي أن توسع عضويتها لتشمل بلداناً مثلة للقارات الخمس، لتشمل بلداناً من الأمريكتين كالمكسيك أو البرازيل أو بوليفيا أو كوبا، أو الهند من المناطق الأخرى. وينبغي أن تزيد مجموعة الثمانية قدرتها على التحاور، مثلاً، مع أمريكا الوسطى أو السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، التي توجد بها مجتمعات كثيرة يمكن أن تسهم بالأفكار، لأن الأفكار تزيد قيمتها أحياناً عن الأموال.

وينبغي للبلدان التي تتعاون معنا أن تحترم النظم الوطنية وألا تفرض آلياتها الخاصة بتلقّي المعونات علينا. وينبغي أن تحترم الأولويات والنظم الوطنية التي يضعها كل بلد في برامجها، والتخطيط الذي تقوم به الحكومات المنتخبة بطريقة مشروعة من الشعب.

وبالمثل، مع الاحترام الكامل للبلدان الأوروبية وللولايات المتحدة الأمريكية، نود أن نطلب إليها، كبادرة على حسن النوايا وفي ضوء المشاكل التي نعانيها نحن نتيجة للاحتلالات المالية التي سببتها تلك البلدان، أن تنظر في

لا يجري نهب المستهلكين. وينبغي أن توزع الأرباح التي يدرها العمل والثروة ورأس المال بشكل أفضل في مجتمعاتنا على الملاك الحقيقيين، على العمال والمنتجين والرأسماليين والمستهلكين والدولة، من أجل تحقيق الخير العام.

وينبغي أن تتيح الشركات الكبرى عبر الوطنية التي تنتج الأدوية والمنتجات الكيماوية للبلدان النامية براءات الاكتشافات التكنولوجية التي يمكن أن تنهض بالأوضاع المعيشية لمواطنينا. فهذا أوان التضامن البشري.

وينبغي أن ننهي التنافس غير العادل في الأسواق بالقضاء على مبالغ الدعم المقدمة في البلدان الصناعية ورفع الحواجز المتعلقة بالتعريفات الجمركية وغيرها. وستكون تلك رسالة طيبة يوجهها المجتمع الدولي، وتعبيراً عن النوايا الحسنة في وقت الأزمة الحالي، إلى الشعوب التي كانت ذات يوم مستعمرات لها، رسالة مؤداها أننا لم نعد نُنظر إلينا كمجرد محتجزات للصيد بل كإخوة في الإنسانية.

وأنا على يقين من أن شعوب العالم لها القدرة على التضافر لتوفير بدائل لنظام فجّ يقتل ويدمر كل ما لا يتكيف مع قوانينه الخالية من الرحمة.

وعلى البلدان المتقدمة نمواً مسؤولاً تجاه الشعوب والأعضاء يعلمون ذلك حق العلم. ونريد أن نعرب عصر اليوم، من منبر الأمم المتحدة هذا، عن بالغ امتناننا للعالم المتقدم، العالم الصناعي، على تعاونه معنا في بعض الأوقات. غير أن شعوبنا وبلداننا لا تريد هبات، ولم نأت إلى هنا للاستجداء.

ما نريده هو أن نعامل باحترام وعلى قدم المساواة، وحق التمتع بالفرص وحق المشاركة. ولا نريد أن نتأثر بالأوضاع الشاذة للاقتصادات والاختلافات بين البلدان المتقدمة نمواً. ولا نريد أن تُفرض علينا نماذج، نماذج لا يمكن إلا أن تصيب دولنا بالفقر. ولا نريد أن نلقن دروساً عن

وفي الختام، أود أن أنتهز الفرصة لأقرأ قصيدة بعنوان "ذهب" للشاعر والكاتب الهندوراسي ألفونسو غيلين زيلابا الذي وصف شعرا بشكل جيد الأحداث التي تناولناها في الجمعية.

"قتل الذهب التلاحم الفطري في البشر؛

وقسم الأرض وأفسد الود.

قبل ذلك، لم يكن للجوع وجود.

قبل ذلك، كانت الفواكه تنبت في كل مكان بحرية،

كانت المياه والصيد والسهول مجانية.

لم يكن هناك مُلاك، فلم يكن هناك لصوص قط.

كانت الحياة سلام وحب ولطف.

كان البشر طبيين كالبركات.

ولكن، يا رب العطايا،

ذهبت عطاياك.

نحن الآن محكومون بالعيش بلا جاه،

كل ما صنعناه،

ثيابنا، وذهب النجوم وفضة القمر."

تلك هي الأخلاق المسيحية؛ إنها أخلاق الرسالة اليوم وغدا وإلى الأبد، الرسالة القائلة بأن علينا أن نقبل حقيقة أن هذا العالم مادي إلى أقصى درجة وليس روحانيا. لقد كانت تلك هي الرسالة عندما اقترب صاحب سلطان عظيم من سيد الجليل وسأله، سيدي، كيف أحلّص نفسي؟ فأجابته: دع كل ما تملك والحق بي.

أود أن أختتم كلمتي بتلك الأفكار حول الحرية، فهي أكثر ما تحتاجه مجتمعات اليوم. دعونا نكفل بأن نُحوّل الحرية التي روج لها أجدادنا - ماري وبوليفار ومورازان -

حقوق المهاجرين الموجودين بالفعل على أراضيها. كما أود أن أشير إلى أن الشعوب التي تعيش في أراضي أمريكا وأوروبا كانت نفسها ذات يوم مهاجرين في تلك الأراضي.

وماذا يتكلف لمّ شمل الأسر المهاجرة والبدء في معالجة وثائقها، بدلا من طردها؟ إن الهجرة حق إنساني، وليست جريمة، وينبغي أن ننظر إليها في سياق احترام المجتمع. فنحن جميعا نريد السلام والوثام، وهذه أفضل وسيلة للحصول عليهما.

والعالم معنيّ أيضا بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. وكغيرنا من الرؤساء الذين تكلموا في هذا الموضوع من هذه المنصة على مر العقود، نرى أنه يوجد تحول ديمقراطي عند أعلى نقطة في الأمم المتحدة، وينبغي أن نبدأ بإعطاء القدوة بأنفسنا. وبتلك الطريقة يمكن أن نناقش المشاكل الحقيقية للبشرية وأن نجد لها الحلول.

لذلك نحتاج إلى وضع طريقة تربوية جديدة لتثقيف شعوبنا وأطفالنا والأجيال المقبلة. وبحكم المنطق، علينا أن نمي الحرية الحقيقية لأمننا، وحرية الصحافة وحرية الحركة، حرية صادقة تعطي الناس فرصة معرفة حقيقة مشاكلهم دون أكاذيب أو تلاعب.

ويمكن ترwijع الطريقة الجديدة في التعليم التي نقترحها اليوم على الجمعية العامة من خلال البرامج الإنمائية للأمم المتحدة. علينا أن نبدأ بتعليم قيمة التضامن بين البشر وبين الدول وبين مختلف المنظمات الممثلة هنا. ويجب أن يبرهن ذلك التعليم بطريقة عملية على أن مركز العالم ليس الممتلكات المادية أو الأموال؛ بل يجب أن يكون مركز العالم دائما هو الإنسان - الرجال والنساء والشباب والأطفال والمسنين، تلك الكائنات ذوات الأرواح، التي خلقت على صورة خالق الكون.

اصطحب السيد أرماندو إميليو غيبوزا، رئيس جمهورية موزامبيق، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة رئيس جمهورية موزامبيق، السيد أرماندو إميليو غيبوزا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس غيبوزا (تكلم بالبرتغالية؛ والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): السيد الرئيس، نود أن ننضم إلى المتكلمين السابقين بتهنئتك على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. ونحن على ثقة بأن مداولاتنا في ظل قيادتكم الحكيمة والدؤوبة ستكفل بالنجاح. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد لكم تعاوننا الكامل ونتمنى لكم النجاح في الاضطلاع بمسؤولياتكم الهامة.

ونود أن نعرب عن امتناننا لسلفكم، السيد سرجان كريم ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، على ما أبداه من واقعية وحيوية في جهوده لإدارة أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. كما نكرر التأكيد على تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، على انخراطه في السعي إلى تحقيق السلام والعدالة والحلول لمختلف التحديات التي تواجهها البشرية.

وقد شهدنا عددا متزايدا من التحديات الجديدة والمعقدة. ومن بين تلك التحديات فإن أزمة المواد الغذائية هي التي تشكل بالنسبة لبلدي أحد الشواغل الرئيسية بسبب تأثيرها المباشر والفوري على حياة شعبنا. وقد تكون الأسباب الجذرية لهذه الأزمة متصلة بعوامل مثل تغير المناخ وما ينتج عنه من أنماط غير عادية لهطول الأمطار التي تؤثر على الإنتاجية الزراعية؛ وتصحر مساحات واسعة من الأرض والجفاف في كل أنحاء العالم؛ وزيادة الطلب على الحبوب؛ وارتفاع أسعار النفط وما يسببه من تأثير على أسعار النقل

قدّر العولمة لكي نجعلها عولمة للتضامن والعدالة والوثام بين الشعوب. علينا أن نستعيد الثقة بروح الجماعة حتى يمكن أن نسترد الثقة بالعقل وأن نقول للأقلية إنهم لا يمكن أن يكونوا عقل الدولة بما يمتلكونه. إن منطق الاستبعاد ذاك غير محتمل بالنسبة لشعوب العالم.

أنا أدعو بحرارة عصر هذا اليوم لكي نصوت من أجل الحرية والسلام لكل الشعوب والأمم على وجه الأرض، ومن أجل المبادئ المعبر عنها والتي صدقنا عليها اليوم في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، لأنني أؤمن إيمانا راسخا بأنه ما زال بالإمكان إقامة عالم جديد، عالم آخر، عالم أفضل. لقد اتحدنا لندافع عن مسائل هامة لبلدان أخرى. لقد اتحدنا لندافع عن مواقف الرئيس إيفو موراليس في بوليفيا لكي يكون بالإمكان إرساء ديمقراطية اجتماعية حقيقية، بحسب نداءه. بناء على تلك المبادئ، وقعنا البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية - ألبا - وبناء على تلك المبادئ أيضا، نأمل أن يوفر المجتمع الدولي التضامن الدولي الذي تحتاجه تايوان وتطالب به.

ندعو لكم جميعا ولأسركم ودولكم بأن يمن الرب عليكم ببركاته اليوم وغدا ودائما.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية هندوراس على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد خوسيه مانويل زيلايا روزاليس، رئيس جمهورية هندوراس، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أرماندو إميليو غيبوزا، رئيس جمهورية موزامبيق

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية موزامبيق.

والاقتصادية. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي نحققه في إنتاج المينهوت والذرة فإننا ما زلنا نستورد كميات كبيرة من المنتجات الغذائية الأخرى. ولذلك، فإن أي تقلبات في أسعار الحبوب في العالم تؤثر فوراً على الحياة اليومية لشعبنا.

وتحظى موزامبيق بوفرة الموارد الطبيعية المواتية للزراعة المختلطة. ولكن نقص الموارد المالية وضعف النظام المصرفي في المناطق الريفية، إلى جانب النقص في الهياكل الأساسية والتكنولوجيا اللازمة لتأمين تطوير الزراعة التجارية، لم تسمح بزيادة إنتاجنا إلى المستويات التي يمكن أن تلبى احتياجات سكان بلدنا. وترداد هذه الحالة سوء بسبب ضعف أنظمة التوزيع والتسويق، مما يجعل من الصعب توزيع وتسويق المنتجات من بعض مناطق الفائص إلى المناطق المحتاجة إلى تلك المنتجات. وفضلاً عن ذلك، فإن الكوارث الطبيعية الدورية التي حلت بنا سببت فقدان مساحات زراعية كبيرة، مما أصاب سكان تلك المناطق بحالة من العوز الدائم. كما أن تلك الكوارث تسببت في تآكل التربة واستنزافها، ونتيجة لذلك يعاني سكان بلدنا من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد شو كيهوانسا سيسبيديس (بوليفيا).

ومن أجل التصدي للأزمة الغذائية، اعتمدت حكومتنا في حزيران/يونيه الماضي خطة عمل للإنتاج الغذائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وصُمم البرنامج ليكون آلية لتنفيذ الثورة الخضراء التي أطلقناها في عام ٢٠٠٧، وهو برنامج هادف. ونحن ندرك أن تنفيذ خطة العمل هذه بالإضافة إلى الثورة الخضراء يتطلب موارد إضافية، ولذا فإننا نوجه نداء من أجل تقديم هذه الموارد الإضافية لتنفيذ تلك البرامج. ونحن ندرك الأثر الإيجابي للثورة الخضراء على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، حيث لا يمكن لأحد أن يفكر بالغد

ومنتجات أخرى، مثل المنتجات الزراعية والمواد الخام؛ وتأثير تحرير التجارة والإعانات الزراعية الحكومية في البلدان المتقدمة النمو، والتي أدت إلى انخفاض تدريجي في الإنتاج الزراعي في البلدان النامية؛ وأخيراً، إرباك أسعار الحبوب في جميع أنحاء العالم.

وحالما يتم تحديد أسباب الأزمة سيكون من مسؤولية المجتمع الدولي أن ينفذ الحلول اللازمة ذات الصلة بطريقة متسقة وحازمة. ومن خلال تلك العملية يمكن تحويل هذه الأزمة إلى فرصة لتعزيز الشراكات وتنمية بلداننا.

وفي هذا السياق، من المهم التأكيد على أن التعاون الدولي يحفز إنعاش إنتاجية المزارعين في البلدان النامية، وأنه بالتالي يسهم في التحول السريع من ممارسات زراعة الكفاف الحالية إلى الزراعة التجارية. ويتضمن هذا التعاون تحسين الحصول على أنواع أفضل من البذور والأسمدة والمبيدات، والاستثمار في الهياكل الأساسية لتسهيل الوصول إلى الأسواق وإدارة المياه. وبناء على ذلك، فإننا نكرر التأكيد على الحاجة إلى تنفيذ التوصيات ذات الصلة التي وضعها مؤتمر أقل البلدان نمواً بشأن قواعد منظمة التجارة العالمية والأزمة الغذائية.

وبالمثل، نحن ندعو إلى دعم الجهود الإقليمية مثل البرنامج الشامل لتنمية الزراعة الأفريقية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والعمل الجاري من جانب الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بغية التوصل إلى تصد جماعي لتخفيف آثار الأزمة الغذائية واستعادة دور الزراعة بوصفها الوسيلة لتأمين إمدادات المواد الغذائية وتحسين ظروف ونوعية الحياة لشعوب الجنوب الأفريقي.

وإن موزامبيق معرضة للتأثر بالكوارث الطبيعية وبحركة الأسعار الدولية لمنتجات الغذاء والوقود. وتشكل تلك العوامل تهديداً رئيسياً لتنفيذ برامج الحكومة الاجتماعية

ويتمثل حلمنا في منع ازدياد عدد الوفيات التي يمكن تفاديها. وكما أشرنا إلى ذلك، لا يمكننا أن نحقق ذلك الحلم بمفردنا. فنحن بحاجة إلى أن يقدم لنا شركاؤنا دعماً كبيراً وطويل الأمد ويمكن التنبؤ به بغية تلبية الاحتياجات التي حددتها للتو. ونحتاج إلى نظام فعال للرعاية الصحية، والدعم المنسق من شركائنا الدوليين، وهي طريقة نبيلة لضمان تحقيق الهدف الإنمائي الثامن للألفية، الذي يركز على تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية.

وعليه، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنشجع ونشيد بمثابرة حركة التضامن الدولي من أجل مساعدة أفريقيا، لا سيما موزامبيق، في سياق صحة المرأة والطفل، بغية تنفيذ جميع الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر قمة الألفية. وفي أنحاء عديدة من العالم، قُدمت طلبات للحصول على أموال وأُخذت مبادرات دعماً لبرامجنا. وأدى ذلك التفاعل مع شركائنا إلى بناء توافق الآراء الضروري بشأن الأولويات والاستراتيجيات لكفالة التنمية المستدامة.

إن العالم يتغير، واقتارنا مع كل تلك التغيرات، برزت تحديات عالمية جديدة. والأمم المتحدة منظمة عالمية لديها الشرعية والولاية لمناقشة الاستراتيجيات وإيجاد الحلول لكل تحدٍ من هذه التحديات الكبرى. غير أنه ينبغي القيام بإصلاحات هيكلية بغية تحسين قدرة المنظمة على مواجهة التحديات الحالية. وفي ذلك الصدد، ينبغي مواصلة عملية الإصلاح حتى يتسنى للأمم المتحدة تحقيق المزيد من الوحدة، وتحسين قدرتها على توفير استجابات ملائمة للتحديات التي تنتظرنا، والتي تتطلب منا ترسيخ تعدد الأطراف، وتعزيز الشراكات من أجل السلام والأمن والتنمية في جميع أرجاء العالم.

وفي الختام، نحدد التأكيد على أهمية التعاون الدولي لكفالة إنتاج ما يكفي من الأغذية بأسعار ميسورة للجميع،

أو بالتعليم أو بالمساواة بين الجنسين أو بتمكين المرأة إذا كانوا جوعى.

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، أطلقنا المبادرة الرئاسية من أجل المرأة والطفل. وفي تلك الفترة، عقدت سلسلة من الاجتماعات مع المهنيين في مجالات الصحة ومع القيادات الدينية والتقليدية، ومع النساء والشباب. وخلال تلك الاجتماعات، التي يجري عقد مثيلاتها على المستوى المحلي، تبين بوضوح أن مسائل الصحة تنتشر في ثنايا الأهداف الإنمائية للألفية. ومع أن وثبات التقدم التي حققناها كبيرة إلا أنها غير كافية للتأثير على خفض عدد الوفيات التي يمكن تلافيها في موزامبيق.

وتبين تقييماتنا أننا نستطيع، على سبيل المثال، أن نخفض الوفيات النفاسية بنسبة أكثر من ٥٠ في المائة. ويمكننا خفض وفيات الأطفال بنسبة ١٧ في المائة. ونستطيع أن نيسر إلى حد كبير توفير العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات الرجعية وعلاج السل والملاريا. وفي مقدورنا بحلول عام ٢٠١٠ أن نوفر الناموسيات المعالجة بالمبيدات لكي ينام تحتها أكثر من ٩٥ في المائة من الأمهات والأطفال. ولكن تحويل تلك الأحلام إلى حقيقة يتوقف على تمويل إضافي لقطاع الصحة بقيمة ٤ دولارات للفرد في العام، وذلك من الآن وحتى عام ٢٠١٠. وفضلاً عن ذلك، سنحتاج إلى ١٠ ملايين دولار إضافية للحصول على الناموسيات.

ويمكن أن يساعدنا مبلغ ٥٩٠ مليون دولار، اللازم لسد العجز على مدى السنوات السبع القادمة، في تدريب وتوظيف نحو ٢٠.٠٠٠ من العاملين الإضافيين في مجال الصحة. وسيزيد ذلك المبلغ عدد الأطباء بنسبة ١١٩ في المائة، وسيرتفع عدد الممرضين والأمهات اللاتي يحصلن على الرعاية الصحية بنسبة ٦٨ في المائة.

واسمحوا لي أن أبدأ بالأهداف الإنمائية للألفية. يجب علينا أن نأخذ في الحسبان أن أكثر من نصف المدة المحددة أصلا لتحقيق الأهداف قد انقضت بالفعل. ولكن، هل حققنا فعلا نصف أهدافنا؟ فكما أفاد بذلك الأمين العام بان كي - مون هنا قبل ٢٠ يوما، هناك أسباب تدفعنا إلى التشكك في أننا قمنا بذلك. ويمكن اعتبار بعض الإنجازات تقدما جديرا بالذكر، مثلا، زيادة فرص الحصول على التعليم، وتحقيق تخفيض ملحوظ في معدلات وفيات الرضع، والتخفيف من عبء الديون على البلدان النامية، وزيادة حصول الأشخاص في البلدان النامية على المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، وما إلى ذلك. كما أحرزنا بعض التقدم في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية.

في الوقت ذاته، فإن التقدم المحرز في ميدان التجارة والتعاون الإنمائي كان متواضعا. ويتضح من خلال تقرير الأمين العام أن التدفق الفعلي للمساعدة المالية خلال السنتين الماضيتين قد انخفض بالفعل على الرغم من قيام الدول المانحة بزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية.

والاتحاد الأوروبي، وإستونيا عضو من أعضائه، يمتضى على الطريق الصحيح عموما صوب زيادة مساعدته الإنمائية إلى نسبة ٠,٠٧ في المائة من دخله القومي الإجمالي، وهو الهدف المتفق عليه في الأمم المتحدة. وقد زادت إستونيا، على نحو مطرد، من حصتها بين المانحين الدوليين، وازدادت مساعدتنا الإنمائية بمقدار أربعة أضعاف منذ عام ٢٠٠٤.

وعلاوة على الانخفاض الفعلي في المساعدة الإنمائية، عانينا من انتكاسة خطيرة عندما توقفت جولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات التجارية، التي كان موضوعها الرئيسي زيادة إدماج البلدان النامية، على نحو أكثر فعالية، في نظام تجاري عالمي يستند إلى المساواة والقواعد.

وبناء توافق في الآراء قابل للاستمرار بشأن إصلاح الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية موزامبيق على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد أرماندو إيميليو غويسوزا، رئيس جمهورية موزامبيق، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية إستونيا.

اصطُحِب السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس إلفيس (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أسمحوا لي أن أهنيء السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على توليه منصب رئيس الجمعية العامة. وأتمنى له التوفيق في مسؤولياته ومهامه. كما أود أن أعرب عن تقديري واحترامي لسلفه، السيد سرجيان كريم، على قيادته الفعالة خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

سأتوخى الإيجاز. وأود أن أتكلم اليوم عن المسائل الثلاث التالية: الأهداف الإنمائية للألفية وآفاق تحقيقها، والكوارث الطبيعية والمساعدة الإنسانية، والحرب بين جورجيا وروسيا، إلى جانب بعض الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من تلك المسائل.

الصدد، وخلافاً لمكافحة الفقر أو الأمراض، لا يسعنا، بالطبع، وضع مجموعة من الأهداف لأنفسنا يمكن التعبير عنها بمبالغ نقدية. ومع ذلك، يمكننا صياغة وتنفيذ التدابير التي يمكن أن تساعد على التقليل من المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها الناس وممتلكاتهم، وتلافي تدمير الهياكل الأساسية المادية والبيئة أو التخفيف من ذلك. ويمكننا بالتالي الحد من الخسائر والتخفيف من معاناة الناس. وذلك يمكن، بدوره، أن يمنع الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية التي تسبب الكوارث الطبيعية في تكرار وقوعها على مر التاريخ.

أما في حالة الكوارث الإنسانية، سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، فمن الأهمية القصوى كفاءة وصول المعونة إلى مكان الكارثة في أسرع وقت ممكن ووصول الخبراء الإنسانيين، بغض النظر عن جنسياتهم أو الدول أو المنظمات التي يمثلونها. وللأسف، لم تسمح بلدان مختلفة في الآونة الأخيرة وفي عدد من المناسبات بوصول المساعدة من الخارج إلا تحت ظروف محددة للغاية. ونتيجة لهذه السياسات، فإن أشد الناس معاناة هم الأضعف.

وكما قلت من قبل، أود أن أتكلم عن الأحداث الأخيرة والمستمرة في منطقة جنوب القوقاز، وتحديدًا الصراع العسكري بين جورجيا وروسيا. وهناك سلسلة من المسائل المعقدة في ذلك الصراع، ولكن هنا في الجمعية العامة أود أن أطرح سؤالاً أساسياً: ماذا تعني هذه الأحداث بالنسبة لنا، الأمم المتحدة؟

وبدئ ذي بدء، يجب علينا أن ندرك أنه لحق ضرر كبير بالمبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول. ومما يؤسف له، أنه في الحالات القصوى، يتم انتهاك صارخ وبشكل غريب للمبادئ الأساسية للأمم المتحدة على النحو الوارد في الميثاق، مثل عدم قبول التهديد باستخدام القوة أو الاعتداء فعلاً على السلامة الإقليمية لدولة ما. وتلك المبادئ يجب

وأود الآن أن أحدد مجموعة من المواقف استناداً إلى المسائل المبدئية التي تعتبرها إستونيا أساسية، والتي تشكل أيضاً جزءاً من إعلان الأمم المتحدة للألفية.

أولاً، تتحمل كل دولة من الدول المسؤولة الرئيسية عن تحقيق تنميتها. ولكي تكفل البلدان النامية تنميتها بشكل سليم، عليها أن تعزز بنيتها التحتية وقدرتها في مجال الإدارة، وتكثيف مكافحتها للفساد وتصحيح بيئتها الاقتصادية. وذلك هو السبيل الوحيد لإيجاد الظروف المؤاتية لإقامة نموذج فعال لنقل المساعدة الإنمائية، وزيادة المنافع الناتجة عما يتم تلقيه من مساعدات.

إن مستويات الفساد العالية وعدم كفاءة القدرات الإدارية والمناخ الاقتصادي الراكد تجعل من الصعب أن يؤيد الرأي العام في الدول المانحة زيادات في المعونة الإنمائية. وباختصار، الناخبون لدينا - وأتكلم هنا بالطبع عن البلدان الديمقراطية حيث تجري انتخابات حرة ونزيهة - لا يفهمون لماذا تُنفق ضرائبهم على هذا النحو.

ثانياً، بوسع الدول والمنظمات المانحة تعزيز فعالية التنمية من خلال التنسيق المتبادل وتوحيد الإجراءات المتعلقة بالتعاون الإنمائي.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن إستونيا تدعم بقوة مبادرة رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون والأمين العام بان كي - مون، وهي الأهداف الإنمائية للألفية دعوة للعمل. والهدف من ذلك هو إطلاع الجمهور على أهمية تحقيق برنامج الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا العام، انضمت إستونيا أيضاً إلى تلك المبادرة. وأنا شخصياً أرجو أن يكون الأمين العام بان كي - مون محقاً عندما قال أنه لا يزال من الممكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إذا تحركنا الآن.

ويُحتفل باليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية في ثاني يوم الأربعاء من شهر تشرين الأول/أكتوبر. وفي ذلك

الماضي من على هذا المنبر، فالهجمات الإلكترونية مشكلة دولية - وهي في الواقع شكل من أشكال العدوان - ولا توجد دولة قادرة على معالجتها لوحدها. ويمكن شنّ الهجمات الإلكترونية ضد أي دولة وفي أي قارة، ومن أي قارة.

وتتطلب إدارة الفضاء الإلكتروني وحفظ النظام فيه من أحل تجنب الهجمات الإجرامية المعادية تعاوننا واسع النطاق وتوحيد الأنظمة الدولية ذات الصلة. وأدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى معالجة المخاطر المرتبطة بالأمن الإلكتروني بأقصى قدر من الجدية. وإستونيا، التي تملك خبرة واسعة في معالجة الهجمات الإلكترونية وصدّها، مستعدة لتسخير خبرتها في سبيل إحباط هذا الشكل الجديد من الحرب الإجرامية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية إستونيا على خطابه الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بينغو وا موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية ملاوي.

اصطُحِب السيد بينغو وا موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بينغو وا موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

أن تكون، ويجب أن تبقى، أسس نشاط الأمم المتحدة ومجلس الأمن. ولذلك، لدينا الحق في المطالبة وبأن تكون الأمم المتحدة قادرة على إقناع إحدى الدول الأعضاء بسحب قواتها العسكرية من أراضي دولة عضو أخرى ذات سيادة وإهاء عدوانها وأن تكفل ذلك.

ولا يمكن لقدرة الأمم المتحدة أن تتوقف على تحقيق ما يُنتظر منها من توقعات على ما إذا كانت دولة عضو قد أثرت العمل وفقاً للممارسات الجيدة للقانون الدولي أم لا. وفي الحالة البديلة، تفقد الأمم المتحدة ماهية وجودها. ولا يمكننا أن نسمح بتطبيق القانون الدولي بشكل انتقائي فقط عندما يتفق مع المصالح لأنه إذا لم يعد قانوناً.

وبين لنا سلوك روسيا في الأسابيع التي تلت وقف الأنشطة القتالية، للأسف، أنه حتى في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، من الممكن رفض التقيّد بالمعاهدات الدولية، تفسيرها عشوائياً وعدم احترام القانون الدولي إلا عندما يخدم المصلحة. وينبغي للعضو الدائم في مجلس الأمن أن يلتزم على نحو خاص بالوفاء بتطبيق المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ويجبرنا ذلك على أن نخلص مرة أخرى إلى أنه من الضروري تحسين قدرة الأمم المتحدة على ضبط الصراعات وحلّها. وعند النظر إلى الأحداث الأخيرة، أصبح من الواضح تماماً مدى أهمية المضي قُدماً في إصلاح مجلس الأمن.

وأثارت الأحداث التي وقعت الشهر الماضي في منطقة جنوب القوقاز مسألة أخرى. فحتى قبل اندلاع الصراع المسلح، كانت جورجيا هدفاً لحرب إلكترونية، إذ استهدفت المواقع الشبكية الحكومية، فضلاً عن مواقع وكالات الأنباء والبنوك. وفي حالة الهجمات الإلكترونية والحرب باستخدام الإنترنت، يصعب أكثر من أي وقت مضى تحديد مرتكبيها والقبض عليهم. وكما ذكرت في العام

حدوث أزمة الغذاء العالمية، لكنني لن أذكر سوى البعض منها.

أولا، تأثر إنتاج الغذاء في بلدان كثيرة خلال العقدين الماضيين بتغيرات المناخ الشديدة والمستمرة، مثل الأعاصير والفيضانات والجفاف وارتفاع مستويات سطح البحر والتصحر. وتحد تلك التغيرات المناخية من الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي. والاعتماد الكبير على الزراعة القائمة على الأمطار، خاصة في البلدان النامية جنوب الصحراء الكبرى، قد وضع أيضا هذه البلدان تحت رحمة تقلبات الطبيعة. ومن دواعي القلق الشديد أن عمليات التصدي العالمية لتلك المشاكل تمثلت في عقد مؤتمرات وندوات وورش عمل عالمية بشأن تغير المناخ، لكن لم يُبذل جهد يُذكر في صورة إجراءات عالمية ملموسة.

ثانيا، أعطت مؤسسات التنمية الدولية أولوية متأخرة للزراعة وإنتاج الغذاء عند تخصيصها للموارد وأموال الاستثمارات. وفاقم ذلك قلة مخصصات في الميزانيات الوطنية لإنتاج الغذاء في بلدان كثيرة، خاصة في أفريقيا. كما أن تحويل المحاصيل الغذائية في الآونة الأخيرة إلى إنتاج الوقود الإحيائي قلص مخزون الغذاء وتسبب في انعدام الأمن الغذائي في بعض البلدان. وتفاقم الأمر مع تفضيل المزارعين التجاريين لزراعة المحاصيل النقدية على المحاصيل الغذائية، مما أحدث عجزا في إنتاج الغذاء.

ثالثا، هناك قلق عام في أفريقيا لأن المؤسسات المتعددة الأطراف والثنائية مستمرة في معارضة تقديم الإعانات للزراعة وإنتاج الغذاء، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. وهذا هو الحال رغم الدليل الدامغ على أن صغار المزارعين ما زالوا يواجهون صعوبات حمة في الحصول على المدخلات الزراعية، مثل الأسمدة والبذور المحسنة والمبيدات الحشرية

الرئيس مواريكيا (تكلم بالانكليزية): أود أن أعنتم

هذه الفرصة لأهنئ السيد ديسكوتو بروكمان على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. كما أود أن أعنتم هذه الفرصة لأهنئ سلفكم، السيد سرجان كريم، على القيادة الحكيمة التي أدار بها دفة عمل الجمعية العامة خلال العام الماضي.

أود أن أبدأ بالتأكيد على أن أزمة الغذاء العالمية تمثل تحديا جماعيا للأمم المتحدة. وهناك الآن المزيد من البشر في أنحاء العالم غير قادرين على إيجاد ما يكفي من الغذاء لإطعام أنفسهم. وهناك حالات متزايدة من أعمال الشغب المتعلقة بالغذاء والتي تؤدي، بدورها، إلى عدم الاستقرار السياسي. وقد نجمت أزمة الغذاء عن فشل جميع الدول في زيادة واستدامة إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية مثل القمح والأرز والذرة والدخن والبطاطس والعدس، إضافة إلى الأسماك واللحوم والدواجن.

وبصفتنا زعماء في الأمم المتحدة كنا نرى الشواهد التي تشير إلى النقص العالمي في الغذاء وانتشار المجاعة وسوء التغذية، لكننا قررنا تجاهل تلك الشواهد. وقد أخفقنا نحن زعماء العالم في الإقرار بأن أزمة الغذاء تشكل تهديدا جديدا لاستقرار الإطار الاجتماعي والازدهار الاقتصادي لكل الدول، خاصة الصغيرة منها.

وإنني أؤكد للجمعية أن أزمة الغذاء العالمية بدأت تقلص بل وتمحو المكاسب التي تحققت في النمو الاقتصادي والتجارة على المستويين الوطني والعالمي والتي ظهرت في كثير من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وإذا لم يتم التصدي لتلك الاتجاهات السلبية بفعالية، سيكون هناك صراع متعاطم داخل الدول وفيما بينها مع احتدام التنافس على الغذاء لإطعام شعوبها. وقد ساهمت عدة عوامل في

المزارعين، خاصة صغار المزارعين. وينبغي إقناع القطاع الخاص في البلدان الصناعية بزيادة الاستثمار في إنتاج الغذاء، مع إيلاء اهتمام خاص لتطبيق العلم والتكنولوجيا في الزراعة وفي البحوث المعنية بتغير المناخ وتدابير حماية الدول المنتجة للغذاء من تقلبات المناخ.

ثالثا، تعتقد ملاوي أن أزمة الغذاء العالمية يمكن تخفيفها إذا قامت الأمم المتحدة والبنك الدولي والوكالات الأخرى المتعددة الأطراف والمانحة بالنظر جديا في منح إعانات للزراعة وإنتاج الغذاء كجزء لا يتجزأ من سياساتها الإنمائية العالمية وبرامج المساعدات للبلدان النامية، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وسيكون من المفيد أيضا أن يسلم المجتمع الدولي بإمكانات أفريقيا وقدرتها على الإسهام بشكل كبير في حل مشكلة النقص الغذائي العالمي. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي أن تدعم الأمم المتحدة تماما "التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا"، الذي يرأسه الأمين العام السابق كوفي عنان.

وبشكل أكثر تحديدا، تناشد ملاوي مجموعة الدول الثماني لكي تدعمنا في إقامة حزام أخضر حول بحيرتنا وعلى طول ضفاف أنهارنا لري أراض تمتد لمسافة ٢٠ كيلومترا عن شواطئها. وتنوي حكومة ملاوي زراعة الكثير من الأرز والقمح والذرة والدخن والنيهوت والبطاطس والبقول والعدس للأسواق المحلية والعالمية.

أود أن أختتم بياني بالقول إن ملاوي مقتنعة بأنه من أجل تحقيق الأمن الغذائي العالمي على الأمم المتحدة أن تقنع البلدان الصناعية بتشاطير البحوث والعلوم والتكنولوجيا في مجال إنتاج الأغذية وتجهيزها مع البلدان الفقيرة. علاوة على ذلك، على البلدان الصناعية أن تنظر في تمويل برامج بحوث الأغذية وأن تقدم الدعم للزراعة في البلدان النامية كجزء من تحقيق الأمن الغذائي العالمي.

ومبيدات الأعشاب. وتعلم تلك المؤسسات أيضا أن المزارعين عاجزون عن إنتاج ما يكفي من الغذاء لإطعام أنفسهم بدون إعانات.

ومن بين الشواغل العالمية أن إنتاج الغذاء في كثير من البلدان النامية تأثر سلبا بالتدمير البيئي وتدهور الأراضي الزراعية نتيجة التلوث الخطير الناجم إلى حد كبير عن تخلص مؤسسات صناعية من الشمال عمدا من النفايات السامة والمواد الخطيرة في الأنهار والبحيرات والبحار وموارد مائية أخرى. وقد حرم ذلك مزارعين كثيرين من الأراضي اللازمة لإنتاج المزيد من الغذاء. وأتلف ذلك أراضي ساحلية ودمر السياحة وجلب البؤس على أناس لا يمكنهم الاعتماد في كسب رزقهم على الزراعة أو الصيد في مياههم.

إن المشاكل التي سردتها تمثل تحديا خطيرا للأمن الغذائي العالمي. ولم يعد بإمكان زعماء العالم في الأمم المتحدة أن يناوؤا بأنفسهم عن تلك القضايا الخطيرة. ينبغي أن نكون جزءا من الحل.

أولا، ترى حكومة ملاوي في تحقيق الأمن الغذائي العالمي تحديا جماعيا. ويجب أن يتم تحقيقه على أساس القدرة على إنتاج غذاء كاف ونقله من مناطق الفوائض في أي مكان من العالم إلى مناطق العجز الغذائي. وبغية تخفيف أزمة الغذاء العالمية، ترى ملاوي أنه ينبغي التوصل إلى اتفاق يتم بموجبه تمكين البلدان القادرة على إنتاج فوائض غذائية كافية من اقتسامها مع بلدان أخرى في العالم، أينما كانت، ومن خلال نظام تجاري دولي عادل. ومن شأن ذلك أن يضمن توفر ما يكفي من الغذاء لكل البشر.

ثانيا، تقترح ملاوي أن تحت الأمم المتحدة البلدان الصناعية على زيادة مخصصاتها من الموارد للزراعة زيادة كبيرة، خاصة لإنتاج الغذاء. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتحسين البنية الأساسية والآلات والمعدات وبناء قدرات

بنهجه الشامل إزاء التهديدات وتركيزه على التحديات التي ظهرت في الفترة الأخيرة.

يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة للمرة الأولى بصفتي رئيساً لجمهورية قبرص. إن الحفاظ على فعالية الدبلوماسية المتعددة الأطراف وتعزيز أهمية الأمم المتحدة هما أحد أركان السياسة الخارجية لجمهورية قبرص منذ أن نالت استقلالها في عام ١٩٦٠.

إن الأمم المتحدة منظمة هامة للمجتمع الدولي، وهي تتسم بأهمية خاصة لقبرص. إنها مؤسسة أساسية لبقاء عالمنا ولزيادة تطوير البشرية بطريقة متوازنة ومنصفة في ظل ظروف متزايدة الصعوبة. وتنظر شعوبنا إلى الأمم المتحدة على أنها أفضل محفل لمعالجة المشاكل العالمية مثل الفقر وتغير المناخ وارتفاع أسعار الطاقة والأغذية والأمراض والكوارث الطبيعية وانتهاكات حقوق الإنسان والعديد من المشاكل العالمية الملحة الأخرى. فإما نقوم بهذه الأشياء معاً بطريقة جماعية ومنسقة أو أن تستمر المشاكل وتصبح حتى أقل قابلية للمعالجة.

ويتم في هذا الأسبوع إيلاء اهتمام خاص لمسالتين هامتين - وهما تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. إنني أشيد بالتركيز الجاري على كليهما، مع التشديد على الحاجة الملحة إلى عمل جماعي من قبل المجتمع الدولي. ولكن لا بد أن نقرن أقوالنا بالأفعال.

لقد خرجت قبرص من الاستعمار دولة فقيرة مستقلة في عام ١٩٦٠. ورغم أن قبرص قد عانت كثيراً، إلا أننا استطعنا تحسين اقتصادنا. واليوم، قبرص ملتزمة تماماً بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتواصل التركيز على أفريقيا في مشاريعها للمساعدة الإنمائية الخارجية. والنهج الذي نتبعه هو التركيز على عدد قليل من البلدان، وتركيز جهودنا على

إن أزمة الغذاء العالمية ليست أكبر من قدرة المجتمع الدولي على حلها. ولا بد هنا في الجمعية العامة من اعتماد سياسة عالمية لتخليص العالم من الجوع. وعلى جميع الدول، الكبيرة والصغيرة، الغنية والفقيرة، أن تعمل معاً للقضاء على نقص الغذاء العالمي والمجاعة والجوع وسوء التغذية. وبإمكاننا أن نفعل ذلك معاً. ليبارك الله الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ملاوي على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد بينغو وا موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ديميتريس كريستوفياس، رئيس جمهورية قبرص

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية قبرص.

اصطحب السيد السيد ديميتريس كريستوفياس، رئيس جمهورية قبرص، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ديميتريس كريستوفياس، رئيس جمهورية قبرص، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كريستوفياس (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بأخلص التهاني للسيد ديسكوتو بروكمان على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، وأن أعرب عن تقديري للعمل الذي قام به سلفه، السيد سرجان كريم. وأود كذلك أن أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره (A/63/I) عن أعمال المنظمة وأن أرحب

الاتحادي للدولة القبرصية. وكلا العنصرين حاسمان. وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن نجاحنا في الجهود الجديدة التي تبدأ الآن سيتوقف على احترام تلك الشروط الأساسية.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وفيما يتعلق بعملية بعثة المساعي الحميدة للأمين العام، فإنها تستلزم إجراء مفاوضات مع القبارصة أنفسهم وأن يكونوا هم اللاعبين الرئيسيين فيها. فهم أصحاب هذه العملية. والقبارصة أنفسهم هم الذين يجب أن يبنوا الدولة التي يتصورونها لمجتمعهم. ودور الأمين العام والمجتمع الدولي يتمثل في المساعدة والدعم. ونحن ممتنون لذلك. إن المساعي الحميدة ليست تحكيماً؛ وهي ليست وساطة. وقد دلت تجارب الماضي القريب على أن أي محاولة لفرض - أو حتى استيراد - نماذج غير مستوحاة وغير مصاغة من القبارصة سوف تُقابل بالرفض من الشعب القبرصي.

وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة هي أيضاً مهمة للجهود الجديدة لأنها توفر الإطار القانوني والسياسي الذي يجب أن تُبذل الجهود في سياقه. وينص هذا الإطار على اتحاد مكون من منطقتين وطائفتين وذو شخصية دولية واحدة، وسيادة واحدة لا تتجزأ وجنسية واحدة. وستجسد المؤسسات الاتحادية مبدأ المساواة السياسية كما تحددها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ليس من حيث المساواة العددية وإنما من حيث المشاركة الفعالة للطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية في جميع أجهزة الدولة الاتحادية.

ومن المهم أن نذكر أنفسنا بأن الاتحاد المكون من منطقتين وطائفتين هو الأساس الوحيد المتفق عليه بشكل متبادل منذ عام ١٩٧٧. وقد تم التأكيد عليه من جديد قبل ما لا يزيد على بضعة أسابيع. وهو يمثل حلاً وسطاً، وهو في الواقع الحل الوسط الوحيد الممكن، والذي يمكن على أساسه وضع ترتيبات سياسية. وتستبعد قرارات مجلس الأمن

تطوير البنية التحتية في قطاعي الصحة والتعليم. وتضاعف قبرص جهودها تدريجياً من خلال زيادة مستوى المساعدة بحيث تشمل بلدانا إضافية.

إن الدول الصغيرة لها مصلحة أكبر في الدبلوماسية المتعددة الأطراف وفي نظام للأمن الجماعي عادل وعملي وقائم على مبادئ المساواة في السيادة واحترام السلامة الإقليمية.

ولا يوجد نموذج أكثر وضوحاً لذلك من قبرص نفسها. فمنذ الأيام الأولى من استقلالها اضطرت قبرص إلى مناشدة المجتمع الدولي لدعمها في الدفاع عن استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية والحفاظ عليها. لقد أصبحت ضحية التدخل الخارجي، الذي زرع بذوراً للمشاكل الداخلية للدولة الجديدة. وتم استغلال تلك الصعوبات في خدمة مصالح استراتيجية لا صلة لها باستقلالنا وسلامتنا الإقليمية. وكانت الذروة في الانقلاب العسكري الذي حرضت عليه الطغمة العسكرية في أثينا والغزو العسكري التركي في تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٧٤.

ومع ذلك، نجت قبرص. ورغبة المجتمع الدولي في بقاء قبرص تتجلى في الكم الهائل من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي لم ينفذ معظمها للأسف. غير أن الدعم المعنوي والموقف الحازم قد وفّرا لقبرص سيفاً ودرعاً هما اللذان ضمننا لها البقاء، وضمننا لها أن تبقى بلداً مستقلاً وغير مجزأ ويتمتع بسيادة واحدة وجنسية واحدة وشخصية دولية واحدة.

وفضلاً عن ذلك، تضمنت قرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص عنصريين مهمين آخرين. فتنص هذه القرارات على إجراء عملية مفاوضات في شكل بعثة للمساعي الحميدة يقوم بها الأمين العام، والعنصر الهام جداً أنها تحدد الإطار القانوني والسياسي الذي ستقوم عليه المحادثات بشأن الهيكل

القبرصية التركية، محمد علي طلعت. وأنا أومن بأننا قادرون على تحقيق ذلك.

ولكن هذا لا يكفي لتحقيق الحل. وعلى تركيا أن تسهم في هذه العملية بطريقة إيجابية. وما زالت تركيا تنشر ٤٠.٠٠٠ جندي وعشرات الآلاف من المستوطنين في قبرص، وهي بدون شك قادرة على أن تحدد نتائج المسائل قيد المناقشة. ونحن نؤمن بأن الحل ينبغي أن يفيد الجميع وأنه سوف يفيد الجميع. فهو سيسمح للقبارصة - القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك على السواء - بأن يعيشوا معا ويعملوا معا في بلد مستقل ومزدهر ضمن أسرة الاتحاد الأوروبي، وبدون وجود جيوش أجنبية ومستعمرين غير شرعيين، وفي أحوال تتسم بالأمن واحترام هويتهم وحقوقهم.

إن عالمنا يواجه العديد من المشاكل التي تزداد تعقيدا. ونحن على اقتناع بأن تلك المشاكل لا يمكن حلها وأن التهديدات الجديدة لا يمكن منعها إلا من خلال العمل الجماعي الفعال والمتعدد الأطراف. ويجب أن يسود السلام - السلام الحقيقي القائم على احترام القانون الدولي وليس على الحق القائم على القوة. والتصدي لمشكلة الإرهاب الدولي لن يكون فعالا إلا إذا أصبح عالمنا أقل ظلما. وإذا لم يتم التصدي للجوع والفقر، وإذا لم يتم حل النزاعات الإقليمية على أساس الشرعية الدولية، وإذا لم يتم توزيع الثروة العالمية على نحو أكثر إنصافا، فإن السلام لن يتمكن من ترسيخ جذوره.

إن الأمم المتحدة إنجاز صنعه آباؤنا وهي أداة ضرورية لتأمين عالم أكثر استقرارا وعدلا وازدهارا. وفي نهاية المطاف، فإن الأمم المتحدة تحقق النجاح بالقدر الذي نسمح لها به نحن الدول الأعضاء. وأتمنى لأسرتنا الدولية أن تتكلم الدورة الثالثة والستون للجمعية العامة بالنجاح.

ذات الصلة ودستور قبرص التقسيم أو الانفصال أو الاتحاد مع أي بلد آخر.

إن نوع الحل الذي نتفق عليه يجب أن لا يراعي تاريخنا والشرعية الدولية فحسب بل أيضا نوع المجتمع الذي نعيش فيه ونوع المجتمع الذي نريد أن نورثه لأطفالنا. ففي ذلك المجتمع يجب أن يولد كل الأطفال القبارصة أحرارا ومتساوين. وحقوق الإنسان وتلبية الاحتياجات الإنسانية يجب أن تكون لها الأولوية على الاعتبارات الاستراتيجية التي تملئها المنافع السياسية.

وقد بدأ جهد جديد مكثف في ٣ أيلول/سبتمبر بهدف تجاوز مآزق الماضي وتحقيق تقدم يؤدي إلى إعادة توحيد قبرص بشروط متفق عليها بين الطرفين وإلى انسحاب القوات الأجنبية بعد ٣٤ عاما من الانقسام والاحتلال الأجنبي. ولكي ينجح هذا الجهد لا بد من توفر الإرادة السياسية لدى القبارصة، وكذلك المشاركة الإيجابية من جانب أطراف مهمة أخرى، والتي كانت لأسباب تاريخية جزءا من المشكلة ويتعين أن تصبح جزءا من الحل.

ومن جانبي، أود أن أؤكد للجمعية العامة من على هذا المنبر أن إرادتي السياسية للقيام بما يلزم لحل المشكلة هي إرادة راسخة ومتجددة. فجدوري تعود إلى الحزب التقدمي للشعب العامل في قبرص وإلى الحركة الشعبية في الجزيرة، والتي تعتر بتاريخ طويل من النضالات، ومن التضحيات في واقع الأمر، وذلك دفاعا عن الصداقة والتعاون والتعايش السلمي بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين. ومن جهة أخرى، أنا واحد من القبارصة الذين تأثروا بشكل شديد ومباشر بالغزو العسكري الأجنبي في عام ١٩٧٤، وذلك لأنني أنا وأسرتي من بين المشردين داخليا - أي أننا لاجئون داخل بلدنا. ودور القبارصة هو الاتفاق على ما يريدون. وعلينا أن نحاول تحقيق ذلك مع زعيم الطائفة

البالغ عددها ٢٠٤ ١١ التي ارتكبت حتى ١٠ أيلول/سبتمبر، قُتل ٣٦ من العمال والمدرسين المنتميين إلى نقابات أو المدرسين المستقلين. ولم يقتل صحفي واحد حتى الآن. وتوفر الحكومة الحماية الفردية لـ ٦١٢ ٨ مواطنا، ينتمي ٤٦٢ ١ منهم إلى نقابات.

ولا تزال مصرين على مكافحة الإفلات من العقاب. ففي الفترة بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠١، لم يصدر سوى حكمين بالإدانة. وبفضل ما بذل من جهود في السنوات الأخيرة في مجالات وضع الميزانية، وتعزيز النظام القضائي، والسياسة الأمنية والاتفاق الثلاثي بين العمال وأرباب العمل والحكومة، برعاية منظمة العمل الدولية، صدرت أحكام إدانة ضد ١٩٩ شخصا، يوجد ١٣٤ منهم في السجن. ومن بين ١٢٣ حكما، صدر ٨٥ منها في السنوات الثلاث الماضية.

وفي الماضي، اخترقت المنظمات الإرهابية صفوف الحركة العمالية، مما أدى إلى قتل عمال. وقد أزال تفكيك الجماعات شبه العسكرية ذلك المصدر من مصادر المعاناة، غير أن العصابات الإرهابية مستمرة في ارتكاب هذه الجرائم، مثلما حدث مؤخرا في جنوب البلد حين قتلت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي مجموعة من المدرسين.

وقد تلاشى مؤخرا الهدوء الذي كنا ننعيم به بسبب عدم شن الهجمات الإرهابية عندما فجرت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي سيارة مفخخة ودمرت قصر العدالة في مدينة كالي، مخلفة عددا من القتلى والجرحى، فضلا عن الكثير من الأسر المسكينة التي دُمرت تجارتها الصغيرة ومنازلها.

ومن بين الإرهابيين البالغ عددهم ٦٠ ٠٠٠ الذين عاثوا خرابا في البلد في بداية ولاية الحكومة، تخلى ٤٨ ٠٠٠

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية قبرص على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ديميتريس كريستوفياس، رئيس جمهورية قبرص، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب الرئيس ألفارو أوريبّي فيليس، رئيس جمهورية كولومبيا

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كولومبيا.

اصطحب السيد ألفارو أوريبّي فيليس، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ألفارو أوريبّي فيليس، رئيس جمهورية كولومبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أوريبّي فيليس (تكلم بالإسبانية): إذ أتكلم مرة أخرى أمام الجمعية العامة، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم، وأتمنى لكم كل التوفيق.

ما فتئت كولومبيا تكافح من أجل أن يتمكن كل مواطن، رجلا كان أو امرأة، من أن يثق بأنه سيعيش، ويعمل، وينجز المشاريع، ويدرس، ويكون سعيدا في وطنه. وتستند تلك الثقة بالأمن الديمقراطي، وتوفير الأمن للاستثمار المسؤول اجتماعيا، وبناء التماسك الاجتماعي.

والجرائم ضد سلامة المواطنين آخذة في الانحسار، وإن كنا لا نشعر بالرضا. وخلال الفترة المنقضية من هذا العام، انخفض عدد الجرائم بنسبة ٣٠ في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وقد أولينا الأولوية لحماية زعماء النقابات، والمدرسين، والصحفيين. ومن بين جرائم القتل

وهناك نتائج غير ملموسة للأمن الديمقراطي. فقد ازدادت ثقة المواطنين في الدولة وهم يلجؤون إليها من أجل الحماية، متجاوزين إهمال البعض في الماضي وميل الكثيرين منهم إلى حل المشاكل بوسائلهم الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، استعدنا سيطرة الدولة على الأسلحة، والعدالة الرسمية. ولم يعد المواطنون يخشون الإبلاغ عن الآخرين، أو الإدلاء بشهادتهم، والتعاون مع القوات المسلحة والنظام القضائي. ولم يعد الخوف يملك الضحايا، وهم يقبلون اليوم على المطالبة بحقوقهم.

وقبل عام مضى، كنت أنظر إلى هذه الجمعية وأنا أشعر بالإحباط لعدم قدرتي على إنقاذ إنغريد بيتانكور ومن كان معها في الأسر. واليوم، وبفضل ما أبداه جنودنا من بطولة وتخطيط وفعالية دون إراقة الدماء، أصبحت إنغريد بيتانكور رمزا للحرية، الحرية التي نتوق إليها ونحن نحرر أولئك الذين ما زالوا في الأسر، ووضع حد لمثل هذه الجرائم الشنيعة في وطننا.

إن التماسك الاجتماعي يعزز الأمن. وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المحدد له عام ٢٠١٥ يعد حاجة ملحة لنا باعتباره جزءا أساسيا من بناء التماسك الاجتماعي. ونحن على وشك تحقيق الهدف المتمثل في عدم تجاوز نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية ٣ في المائة. ونحن عازمون على توفير التعليم المبكر لأولئك الأطفال.

وبحلول عام ٢٠١٠، نأمل أن نكون قد حققنا نسبة ١٠٠ في المائة في مجال توفير التعليم الأساسي. وإذ نمضي صوب بلوغ الهدف المتمثل في توفير التعليم لمدة ١٠,٦ سنوات في المتوسط لمن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة، فإننا حققنا فعلا متوسط أكثر من تسعة أعوام. وانخفض عدد الطلاب الذين كان عليهم إعادة السنة

منهم عن تنظيماتهم الإرهابية وانضموا إلى برنامج إعادة الإدماج، الذي شكل تحديا كبيرا لكولومبيا. وحتى ١٧ أيلول/سبتمبر من هذا العام، سُرح ٢ ٤٣٦ من أفراد العصابات، ينتمي ٢ ١٤٧ منهم إلى القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي.

وفي نظام ديمقراطي يكفل حرية الرأي مثل نظامنا، ترهق استدامة الأمن الديمقراطي بمصداقيته، التي تستند بدورها إلى الفعالية والشفافية. وتعني تلك الشفافية الامتثال لحقوق الإنسان الأساسية التي تتمتع بها جميعا. وعلى ذلك الأساس يقوم احترامنا للحرية في خضم مكافحة الإرهاب، وللانفتاح، والתיقظ، والنقد والمناقشة، على المستويين الوطني والدولي.

وعلاوة على ذلك، يكتسي بذل جهد تكويني ورائد عالميا في مجال حقوق الإنسان داخل قواتنا المسلحة أهمية حاسمة، شأنه في ذلك شأن التعديل المستمر للبروتوكولات التنفيذية من خلال تدابير مثل ذلك الذي يحتم على الجنود انتظار حضور مندوب قضائي قبل نقل جثة فرد من أفراد منظمة إجرامية قتل أثناء العمليات. كما أننا عازمون على التحقيق والمساعدة في التحقيق في أي شكل من أشكال الاتهام، وتحديث القانون الجنائي العسكري.

وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، سيقدم بلدنا طوعا سجلنا في مجال حقوق الإنسان للاستعراض الدوري الشامل، وهو آلية جديدة أنشأتها الأمم المتحدة، تشكل إسهاما إضافيا في المناقشة العامة بشأن خريطة الطريق الجديدة لدينا المتعلقة بهذه المسألة. وعملنا مع مفوضية حقوق الإنسان ومنظمة الدول الأمريكية بشأن سياسة الحقيقة والعدالة وتعويض الضحايا، إلى جانب ذاكرتنا التاريخية، لا بد أن يؤدي إلى التمام الجراح والمساعدة في إخماد نيران العنف إلى الأبد.

ويشمل بعض أهم البرامج البيئية لدينا بناء نُظم النقل الجماعي في تسع مدن والتخطيط جارٍ على قدم وساق لعشر مدن أخرى؛ وبناء شبكة تضم ٦٦٠ ٠٠٠ من الأسر الريفية يعمل أفرادها حراساً للغابات ويتقاضون أجورهم من الدولة للحفاظ على خلو المناطق التي تخدم الجميع من المحاصيل غير المشروعة، والإشراف على إعادة الغابات إلى وضعها الطبيعي والحفاظ عليها تحت إشراف الأمم المتحدة؛ والحفاظ على ٢٥٧ محمية طبيعية؛ وتنفيذ مشاريع للقنوات المائية والمرافق الصحية الأساسية في ٣٢ مقاطعة و ١ ١٠٢ بلدية في البلاد؛ وتعزيز مصادر الطاقة البديلة مثل طاقة الرياح والوقود الحيوي.

وهناك ثلاثة اعتراضات عامة على الوقود الحيوي وهي: المخاطرة بتدمير الغابات المطيرة والقضاء على المناطق الزراعية المخصصة لإنتاج الغذاء وضآلة الطاقة المتولدة بالمقارنة مع ما يلزم من طاقة لإنتاجه. ويوجد في كولومبيا ٥٧٨ ٠٠٠ كيلو متر مربع من الغابات المطيرة و ٤٣ مليون هكتار من السافانا. ولن نسمح بالمساس بالغابات المطيرة. وتمثل حمايتها إسهامنا الرئيسي في مكافحة الاحتباس الحراري. ومع ما يتوفر لدينا من السافانا، نستطيع زيادة رقعة الإنتاج المركّز في خمسة ملايين هكتار وزيادة عدد الماشية إلى ٢٤ مليون رأس، ودون التأثير على إنتاج الأغذية، وتطوير صناعة كبيرة للوقود الحيوي تولّد وظائف ذات نوعية جيدة وتزيد الدخل وتصبح بديلاً للكوكا التي تغذي الإرهاب. وإنتاجيتها عالية بفضل مصادر الطاقة مثل قصب السكر وزيت النخيل الأفريقي الذي يحمي التربة أيضاً من أشعة الشمس المباشرة ويحول دون تحلّما. وتنتج كل وحدة طاقة مُستخدَمة ٨ وحدات طاقة من الإيثانول، أو ٦,٥ وحدة من وقود الديزل الحيوي .

إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات العدو الأكبر للبيئة وهو يؤجج الإرهاب. ولا تزال كولومبيا تعاني من

الدراسية من ٦,١ في المائة إلى ٣,٣ في المائة، أي أننا نقترب من هدف ٢,٣ في المائة.

وانخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٣٧ إلى ٢٠ لكل ١ ٠٠٠ ولادة، ونستهدف تخفيضه إلى ١٧. وانخفاض نفس المؤشر بالنسبة للأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة من ٣١ إلى ١٥,٦، ونستهدف تخفيضه إلى ١٤. أما التغطية بالتحصين فتبلغ نسبتها ٩٥ في المائة تقريباً، وهي النسبة المحدد بلوغها في الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ويتمثل التحدي الكبير الذي نواجهه في الحد من الفوارق الواضحة بين المناطق.

وعلى الرغم من مشاكل الاقتصاد، لا تزال مصممين بشكل تام على تحقيق الأهداف الاجتماعية من خلال عدد من البرامج منها برنامج العمل المتعلق بالعائلات و”بنك الفرص” و”شبكة العمل سوية” حيث تركز الأدوات الاجتماعية على المجالات الأكثر فقراً. ويدعم جميع ذلك أهداف طموحة جداً في مجالات تغذية الأطفال ونوعية التعليم وتغطيته والتدريب المهني والتأمين الصحي والتواصل وحسن إدارة الموارد الاجتماعية. وفيما يتعلق بالآخر، يسعى الإصلاح الإداري، الذي امتد ليشمل ٤١١ هيئة حكومية، إلى الحيلولة دون تجريد الدولة من مصداقيتها والقضاء على الإهدار البيروقراطي وتحقيق الكفاءة الاجتماعية.

وتمثل أزمات الرهن العقاري والأزمات المالية مشاكل بسيطة بالمقارنة مع التهديدات التي تتعرض لها البيئة. وعلى الرغم من أن كولومبيا تنتج ٠,٣٥ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم، تتأثر بشدة من آثار تغير المناخ الناجمة عن ذوبان الجليد والفيضانات. إذ أن أكثر من ٥١ في المائة من أراضيها محمية باعتبارها غابات مطيرة وهي مصدر صافي كبير للأوكسجين.

الواضحة على القوة المؤسسية و الجراءة الديمقراطية. وتحظى كولومبيا اليوم بمزيد من الثقة والاحترام، ولكن الأعمال المتعلقة بالمخدرات مستمرة. وحتى نتخلص جميعاً من أهوال الاتجار بالمخدرات والإرهاب والفقر، نحتاج إلى دعم أكثر حزماً من المجتمع الدولي. وأود أن أعرب عن شكري للأمم المتحدة على وجودها الملموس في بلدنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية كولومبيا على خطابه الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد ألفارو أوريجي فيليس،، رئيس جمهورية كولومبيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تشو كيهوانكا سيسبيدس (بوليفيا).

خطاب فخامة السيد فلاديس زاتليرس، رئيس جمهورية لاتفيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية لاتفيا.

اصطحب السيد فلاديس زاتليرس، رئيس جمهورية لاتفيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فلاديس زاتليرس، رئيس جمهورية لاتفيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس زاتليرس: أود أن أبدأ بتهنئة السيد ديسكوتو بروكمان على توليه رئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة.

اليوم، سأبدأ بتناول الحالة الأمنية في العالم. خلال العام الماضي، عمّق المجتمع الدولي من فهمه للصراعات

العنف بسبب المخدرات غير المشروعة. ونحن نتكلم عن مسؤولية مشتركة تتمثل في عدم إسناد مسؤوليات حصرية للبلدان المستهلكة، حيث أن شبابنا، للأسف، يتعاطون المخدرات أيضاً. ونحن نتكلم عن المسؤولية المشتركة المتمثلة في حفز العالم على مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها، وغسل الأصول والسلائف الكيميائية على قدم المساواة. وتطالب حكومتنا بمعاينة متعاطي المخدرات في بلدنا وفي المجتمع الدولي. لقد سلّمنا أكثر من ٨٠٠ شخص. وهذا العام، يجب علينا أن نبذل بالرش ١٣٠ ٠٠٠ هكتار من محاصيل الكوكا، ويجب علينا أن نقضي يدويا على محاصيل ١٠٠ ٠٠٠ هكتار أخرى. وعلى مر السنوات الخمس الماضية، صودرت ١٠ ٠٠٠ من الممتلكات. ومع ذلك، لم يحدث أي انخفاض كبير في مناطق المحاصيل غير المشروعة والاستهلاك آخذ في الارتفاع.

فلننظر في تلك الحالة. إذ تزداد صعوبة تنفيذ الجهود الرامية إلى الوقاية وإعادة التأهيل في ظل النمو المتسارع في الاستهلاك الناجم عن المواقف المتساهلة. فتدمير الغابات المطيرة من أجل زراعة الكوكا وتحات التربة والتلوث الناجم عن السلائف الكيميائية كلها تحديات ضخمة للتوازن البيئي. وكل من يشتري جرعة من المخدرات غير المشروعة للاستخدام الشخصي إنما يشجع طفل على أن يصبح مروجاً، وفي وقت لاحق، مجرماً يُخشى منه. وكل من يشتري جرعة من المخدرات غير المشروعة للاستخدام الشخصي إنما يساعد على تفجير سيارة مفخخة في كولومبيا وتدمير ٤ أشجار من غابات الأمازون المطيرة لدينا.

ويأتي المستثمرون يومياً إلى كولومبيا من جميع أنحاء العالم. ويبلغ عدد زوار بلدنا من السياح القادمين من كل ركن من أركان العالم ضعف ما كان عليه قبل خمس سنوات. ويمكن للعديد ممن شككوا في بلدي وتحدثوا عن كولومبيا بوصفها دولة فاشلة أن يميّزوا الآن المؤشرات

آفاق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط تؤثر على العالم كله. ولا تفتيا يحدوها الأمل بأن تتمخض مفاوضات السلام بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية عن نتائج. ونرجو أن تستغل الأطراف الفرصة السانحة لإبرام اتفاق سلام قبل نهاية عام ٢٠٠٨. وإن المفاوضات غير المباشرة التي استؤنفت بين إسرائيل وسوريا تشكل علامة إيجابية أخرى.

وترحب لاتفيا بعملية تثبيت الاستقرار في لبنان. ونأمل أن ينفذ اتفاق الدوحة تنفيذًا كاملاً وأن يصبح قاعدة متينة للاستقرار السياسي المتجدد والوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية المستدامة في البلد.

التطورات التي حدثت أثناء السنة الماضية لم تكن كلها إيجابية. فقد شهدنا تحديات جديدة للنظام الدولي المستند إلى القانون. وينبغي لنا أن نسأل أنفسنا عما إذا يمكننا، كمجتمع دولي، أن نقبل بحقيقة أن قوات حفظ السلام لا تحمي سوى طرف واحد متورط في صراع ما. هل يمكننا أن نقبل بحقيقة أن قوات حفظ السلام تحتل أراضي تقع بوضوح خارج مناطق الصراع؟ هل يمكننا أن نقبل بحقيقة أن حماية مواطني البلد الموجودين في الخارج تستغل كذريعة لاستخدام واسع النطاق للقوة في دولة أخرى دون موافقة من مجلس الأمن؟

كل تلك الأسئلة ظهرت من الاستجابة الدولية للحرب التي دارت مؤخرًا في جورجيا. وإذا كانت تلك الأسئلة مهمة لنا، فينبغي لنا أن نضع خطة واضحة لحل الأزمة الجورجية. والمهمة الأكثر أهمية هي التقييد باتفاق وقف إطلاق النار وتنفيذه من جانب الاتحاد الروسي. أولاً، يجب إجلاء القوات الأجنبية من كل الأراضي الجورجية. وما يتسم بأهمية مساوية هو إنشاء بعثة رصد تابعة للاتحاد الأوروبي لتطبيع الحالة في جورجيا.

المجمدة. فالتجميد لا يعني الحل. بل يعني أن تلك الصراعات قد تنشب من جديد. ولذلك، يسعدني على وجه الخصوص أنه تم إحراز تقدم كبير نحو إيجاد حل للصراعات التي طال أمدها في بعض المناطق.

أولاً، أود أن أشير إلى كوسوفو. فقد ساعدت المشاركة القوية للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على حل الصراع الذي طال أمده في منطقة البلقان. والآن يلزمنا أن نركز جهودنا على تطوير مؤسسات دولة كوسوفو وتنمية استقرارها السياسي وازدهارها الاقتصادي وأمنها والعلاقات الطيبة مع جيرانها.

وأرحب بقرار الأمين العام تغيير تشكيلة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ومن الضروري مواصلة التعاون البناء بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، حتى يمكن نشر بعثة كوسوفو بالكامل. وهذا مهم سواء لكوسوفو أو لمنطقة البلقان الغربية بأسرها.

وقد بذل المجتمع الدولي أيضاً جهوداً رائعة لمساعدة أفغانستان في بناء دولة ديمقراطية مزدهرة وآمنة. فهناك تعمل البلدان، صغيرة وكبيرة، مع المنظمات المدنية والعسكرية من كل أنحاء العالم، من أجل الوفاء بمطمحنا المشترك في السلام والاستقرار.

ويجب علينا ألا نقوض ذلك الجهد الهائل بنفاد الصبر. لقد مزقت الحرب أفغانستان ٢٠ سنة؛ وإن إعادة بناء مجتمع سلمي ستستغرق على الأقل نفس تلك المدة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل المسيرة حتى بلوغ ذلك الهدف الطويل الأمد.

لاتفيا تعمل على زيادة التزامها تجاه الشعب الأفغاني من حيث التنمية والمساعدة الأمنية. وإننا نركز مشاركتنا المدنية على كفاءة إدارة حكم جيدة وهيئة قضائية قوية وعلى الوفاء بالاحتياجات الأساسية للشعب الأفغاني.

التغيرات في أنماط استهلاك الطاقة يجب أن تؤخذ في الاعتبار عندما تتحرك صوب التنمية المستدامة والأمن الغذائي والتجارة العالمية. ومن شأن التكنولوجيات الابتكارية، فضلا عن الإنتاج والاستهلاك المستدامين، أن تسفر عن نتائج متوسطة المدى وطويلة المدى على السواء. وإن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لا يمكن تخفيضها في بعض المناطق بينما تتمتع المناطق الأخرى عن فعل أي شيء. ولئن كان يتعين على كل بلد من بلداننا أن يلزم نفسه بتخفيض الانبعاثات، فإن النجاح لن يتحقق ما لم يتم إقرار اتفاق عالمي بالفعل ييسر لنا أن نفعل ذلك ويبين لنا كيف نفعل ذلك. وإن الأمم المتحدة، بصفتها المنظمة الوحيدة العالمية حقا، يجب أن تؤدي دورا حاسما.

تحرير التجارة عنصر هام يساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ورغم أن جهود تحرير التجارة التي بذلت مؤخرا في منظمة التجارة العالمية لم تتكفل بالنجاح، فإن العملية يجب أن تستمر على الصعيد المتعدد الأطراف.

لقد جلبت العولمة معها ازدهارا متزايدا وجلبت في الوقت ذاته مخاطر متزايدة. ويلزم أن نجد طريقة لكفالة أن عولمة الغد ستتيح ازدهارا متزايدا لكل الشعوب. إن العولمة لن تسفر عن فوائد عالمية النطاق حقا ما لم تنجح في تحرير التجارة في كل القطاعات. ويجب على كل بلد وعلى كل إقليم أن يضطلع بنصيبه من العمل في تلك العملية.

أود أن أهنئ السيدة فنانشيم بلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية الجديدة لحقوق الإنسان، بمناسبة تسلمها مهام منصبها، وأن أتمنى لها كل التوفيق في ذلك المنصب ذي الأهمية القصوى. كما أود أن أشكر السيدة لويس آربور على المساهمة القيمة التي قدمتها في الترويج لحقوق الإنسان وحمايتها.

قبل ١٥ سنة أصدرت الأمم المتحدة ولاية بإنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. ويتعين علينا أن نكفل ألا تبقى عقبات أمام مواصلة ذلك الجهد. وأهيب بزعماء العالم أن يعملوا معا لا من أجل تقديم المعونة الإنسانية لجورجيا فحسب، وإنما أيضا لكفالة الاضطلاع بجهد دولي هائل للمساعدة في إعادة بناء اقتصاد البلد وهياكله الأساسية.

لقد آن الأوان لامعان النظر بجدية في التزاماتنا الإنمائية. والمدة بين الآن وعام ٢٠١٥ قد تبدو طويلة، لكنها أقل من المدة التي انقضت منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠. وقبل يومين اشتركت في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالاحتياجات الإنمائية لأفريقيا، وغدا سأشارك في الحدث الرفيع المستوى المكرس للأهداف الإنمائية للألفية. تلك جهود هامة تستهدف إيلاء المسألة الأولوية العليا التي تستحقها. ويجب علينا أن نعجل العملية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ورسم صورة أوضح لما يتعين علينا تحقيقه في الفترة الفاصلة في كل من المجموعات الرئيسية للأهداف الإنمائية للألفية - الصحة والتعليم والنمو وتغير المناخ - هو ما تحتاجه الأمم المتحدة فورا.

كما نحتاج إلى صورة أوضح للتقسيم المطلوب للعمل بين شتى العناصر، ويجب أن نطور إحساسا مشتركا بالتقدم. ما نحتاجه الآن هو خطة عمل أوضح. لذلك تؤيد لاتفيا تأييدا قويا مبادرة الاتحاد الأوروبي بالدعوة من أجل العمل بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. إن تغير المناخ سترتب عنه آثار سلبية كبرى على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولاتفيا تؤيد الاستخدام الأوسع لموارد الطاقة المتجددة لتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. إلا أن تغير المناخ لا يجوز النظر إليه حصرا كتحد إنمائي؛ بل نحتاج إلى نهج متكامل أكثر.

لاتفيا مستعدة لتشاطر خبرتها مع المجتمع الدولي في مجال الترويج لحقوق الإنسان. وقد تقدمت لاتفيا بترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للعام ٢٠١٤.

هذا العام يصادف الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد نظام روما الأساسي الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية. إننا نرحب بالتقدم الذي أحرزته المحكمة في تحليلاتها وتحقيقاتها ومداولها القضائية. ونهيب بكل الدول أن تضمن التعاون التام مع المحكمة. فهي ليست جهازا يمكن تشغيله أو وقف تشغيله وفقا لاعتبارات سياسية انتهازية. ونحن مقتنعون بأن عالمية العدالة شرط مسبق للسلام المستدام.

التعددية الفعالة تتطلب الجمع بين الوعي المتزايد بطبيعة المخاطر التي نواجهها والتفهم العصري لكيفية تبلور الاعتبارات السياسية الدولية. فالمنظمات الدولية ليست سوى مكون واحد من مكونات نظامنا العالمي، وهو غالبا المكون الأكثر مقاومة للتغيير. ومن المؤسف أن الحماس والزمخم اللذين تولدا أثناء اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥ حول إصلاح هذه الهيئة الدولية الكونية بدأ يخوان.

إصلاح مجلس الأمن طال انتظاره كثيرا. ويجب علينا أن نتنقل من مناقشات للإجراءات إلى مناقشة للجوهر. ونرحب بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة مؤخرا بالقيام على الفور، في نطاق الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته والمسائل الأخرى ذات الصلة، بمواصلة الإعداد للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة توسيع مجلس الأمن.

ولئن كنا ندرك الحاجة إلى إصلاح هيكلنا للأمم المتحدة، ينبغي ألا تغيب عن بالنا ضرورة تسخير القدرة الحالية بمزيد من الفعالية. وإن إصلاح الإدارة يكمن في صميم كل تلك الجهود. ونؤيد الأخذ بمزيد من التدابير الهادفة إلى ضمان شفافية أعظم وتحسين الخضوع للمساءلة

مما يتسم بأهمية رمزية أن تتصادف في هذا العام الذكرى السنوية الستون لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مع الذكرى السنوية التسعين لتأسيس جمهورية لاتفيا. ففي عام ١٩١٨، نص بلاغ تأسيس جمهورية لاتفيا على ما يلي:

”المواطنون كافة، بصرف النظر عن أصلهم الطائفي، مطلوب منهم أن يقدموا المساعدة، لأن حقوق جميع الناس ستكون مكفولة في لاتفيا. وستكون دولة ديمقراطية عادلة خالية من القمع والظلم“.

إنني فخور حقا بذلك البيان. فقبل اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بـ ٣٠ سنة أعلنت جمهورية لاتفيا تمسكها بالقيم والمبادئ الصميمية وطبقتها بكاملها في الدولة المؤسسة حديثا.

ولكن من سوء الحظ أنه، وقت اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كانت لاتفيا تزرع تحت نير الاحتلال الأجنبي وكان شعبها قد حُرِم من حقه في أن يقرر بحرية مركزه القانوني السياسي، وكان يخضع للقمع والظلم. ولم يحصل إلا في عام ١٩٩١ أن استعادت لاتفيا استقلالها كدولة لتواصل التزامها بحقوق الإنسان الأساسية وكرامة الإنسان المتأصلة والمساواة وعلمية تلك القيم.

إن تأسيس مجلس حقوق الإنسان وبدء الاستعراض الدوري الشامل خطوتان مهمتان للنهوض بقييم الإعلان العالمي. وإن الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان تؤدي دورا خاصا في ذلك الصدد. ولاتفيا تعرب عن تأييدها التام للإجراءات الخاصة تلك وتحت كل أعضاء الأمم المتحدة على أن يتعاونوا تماما في تنفيذها، بما في ذلك توجيه دعوات دائمة لهم.

هذه الفترة. وسمحوا لي أيضا أن أعثم هذه الفرصة لأشيد بسلفه، معالي السيد سرجيان كريم، على قيادته الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

أود أن أؤكد التزام ناورو وإيمانها المخلص بمثل الأمم المتحدة العليا وأهدافها. ونعلن تأييدنا لجهود المنظمة للتصدي للتحديات المتعددة في المجال الإنساني وتحديات السلام والأمن والتنمية التي يواجهها عالمنا اليوم.

أود أن أعرب عن امتناني لهذه الفرصة التي أتيت لي لمخاطبة الجمعية لأول مرة بصفتي رئيس جمهورية ناورو. لقد قبلت بمهمة التصدي لتحديات مناصبي مع الإدراك التام لمسؤولياتي أمام شعب ناورو. ورغم معرفتي بأن الطريق إلى انتعاش اقتصادنا سيكون بطيئا ومؤلما، فإن حكومي ملتزمة بالاضطلاع بمهامها استنادا إلى مبادئ الديمقراطية والحكم الصالح والسياسات الاجتماعية - الاقتصادية السليمة.

في بداية العقد كانت ناورو على حافة انهيار اقتصادي تام. ولقد تم تحقيق الكثير لتحسين اقتصادنا ومعالجة المشاكل الاجتماعية التي نتجت عن تلك الحالة. وذلك تم إنجازه بتطبيق مجموعة متنوعة من الإصلاحات المالية والاقتصادية وإصلاحات في الإدارة الحكومية. ويسعدني أن أقول إن ناورو تتمتع اليوم بالاستقرار. لقد دخلنا الآن مرحلة إعادة البناء في تاريخنا. لكنني أقول ذلك بقدر من الحيطة والحذر، في ضوء هشاشة أوضاعنا.

من أجل كفالة أن تستعيد ناورو انتعاشها ومن أجل ضمان تعميرها وتنميتها سنحتاج إلى مساعدة متواصلة من شركائنا الإنمائيين. نحتاج إلى مساعدة منسقة موجهة إلى أولوياتنا ومتماشية مع استراتيجياتنا، حتى يتسنى لنا أن نفي بوعدنا بحياة أفضل لشعبنا.

ناورو تقدر المساعدة المالية والمادية التي قدمها شركاؤنا الإنمائيون، خاصة أستراليا وتايوان واليابان

والانضباط الصارم في أمور الميزانية. لقد تحقق بعض التقدم، لكنه لم يكن كافيا حتى الآن.

إننا نعيش في عالم يعاني من تدهور الأمن، وزيادة السكان، وعواقب تغير المناخ، واضطراب الأسواق الذي تزيد من تفاقمه أسعار الطاقة والغذاء المرتفعة. نحتاج إلى مشاركة أعمق في التصدي للمخاطر التي نواجهها على نطاق المعمورة. وذلك يتطلب التزاما جديدا بقيمنا ورغبة في العمل في سبيل نظام دولي تحتل الرؤية المستقبلية القلب منه. وأتمنى أن أرى ذلك يصبح القوة الدافعة لكل عمل الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية لايفيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد فالديس زاتلرس، رئيس جمهورية لايفيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ماركس استيفن، رئيس جمهورية ناورو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية ناورو.

اصطُحِب السيد ماركس استيفن، رئيس جمهورية ناورو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ماركس استيفن، رئيس جمهورية ناورو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس استيفن (تكلم بالانكليزية): أتقدم بتهانني للسيد ميغيل ديسكوتو بروكمان بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وأود أن أطمئنه على أن ناورو ستقدم تعاونا التام له عندما يوجه دفعة أعمالنا في

وأناشد جميع البلدان المتقدمة النمو ذات الاحتياجات الكبيرة للعمالة أن تفتح فرص العمل فيها وتخفف الحواجز أمام التجارة في الخدمات وتشجع إمكانية التنقل في أسواق العمل. وبوسع ذلك أن يسهم في تنمية الدول الصغيرة بشكل أكبر من العديد من الأشكال الأخرى للمعونة. علاوة على ذلك، يمكن أن تُوجه تلك التدابير إلى قطاعات وأنشطة معينة، ولفترات زمنية محددة وبشروط معينة. والمشروعان اللذان تنفذهما نيوزيلندا وأستراليا للعمال غير المهرة من منطقة المحيط الهادئ يشكلان نموذجين رئيسيين لذلك. ويوفر التوسع العسكري للولايات المتحدة في غوام فرصة أخرى لتقديم مساعدة إنمائية كبيرة لمنطقة المحيط الهادئ. وندعو الولايات المتحدة إلى إتاحة إمكانية الحصول التفضيلي على تلك الفرص. وسيطلب ذلك تهيئة ظروف خاصة للتجارة والعمل والمهجرة.

إننا بحاجة إلى بناء قدرات مواردنا البشرية بغية إحداث تغيير في اعتماد ناورو التاريخي على الحكومة والقطاع العام في التوظيف. وبالمثل، علينا أن نطور القطاع الخاص في ناورو. ونحن نشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، ونرحب بتقديم المساعدة في تطوير التنوع وإنشاء صناعات جديدة في ناورو. وتركز حكومة بلدي على تهيئة البيئة لتشجيع وتيسير نمو قطاعنا الخاص.

إن انتعاش ناورو وتطويرها في المستقبل يتعرضان لخطر شديد من العوامل الخارجية. والدول الجزرية النامية في منطقة المحيط الهادئ متضررة بشكل كبير من أزمة الغذاء وأمن الطاقة على حد سواء. والاعتماد على الأغذية المستوردة وبُعد منطقتنا وارتفاع تكلفة الوقود والنقل قد جعلت كلا من الأمن الغذائي وأمن الطاقة قضيتين بالغتي الأهمية لمنطقتنا.

ونيوزيلندا والاتحاد الأوروبي. وإنما نلتزم مواصلة هذا التعاون من أجل تعزيز جهودنا لبناء الأمة.

منذ أن تسلمت مهام مناصبي عقدت العزم على كفالة أن تتعظ ناورو بأخطاء الماضي، لا أن تعيدها. ونتيجة لسوء الإدارة والفساد دفعت الحكومات السابقة بناورو بعيدا عما كان يبدو في ذلك الوقت مستقبلا مشرقا وأوصلتها إلى حافة الانهيار. وفي غمار تلك العملية نضبت الاحتياطات والأصول المالية الوطنية، ووجدنا أنفسنا نتحمل عبء ديون داخلية وخارجية خارجة عن نطاق السيطرة. إن ناورو لن تتمكن من الوفاء إلا بجزء يسير من خدمات تلك الديون إذا أريد لنا أن نكفل استمرار انتعاشنا وتنميتنا المستدامة. لذلك نلتزم من البلدان والمؤسسات الدائنة التفهم وإيلاء الاعتبار الواجب، وناشدها أن تسمح بالإعفاء من الديون أو بشطب أجزاء كبيرة منها. وفي الوقت ذاته، بدأنا بتطبيق تدابير مالية وتشريعية ودستورية لكفالة ألا يتكرر ذلك أبدا.

محدودية قدرتنا في حقل الموارد البشرية، مقارنة بضخامة المهام المنتظر إنجازها، تشكل عائقا آخر أمام تحقيق أهدافنا الإنمائية. لذلك أصبح تحسين نوعية التعليم في مدارسنا، والنهوض بالتدريب على المهن الحرة والمهارات، وتأهيل أصحاب المهارات القديمة، والترويج للتنمية المهنية المتواصلة والتنمية المتصلة بالوظائف، أولويات عليا لحكومتنا. إن زيادة قدرة مواردنا البشرية لن تفيد في التصدي للمخاطر المحدقة بإدامة تنميتنا فحسب، وإنما ستزيد أيضا من فرص العمل لأبناء شعبي، داخليا وفي الخارج. ومع تقدير نسبة إجمالي البطالة بأكثر من ٣٠ في المائة، والتي هي أسوأ بين الشباب، لا بد أن يُنظر إلى هجرة العمالة والتحويلات المرتبطة بها بوصفها جزءا من مجموعة التدابير الرامية إلى كفالة انتعاش ناورو ومستقبلها.

وتغذيتهم. فبدون كهرباء لا تحصل المنازل على مياه جارية، الأمر الذي يفاقم مشاكل الصحة والصرف الصحي. ويؤدي قطع التيار الكهربائي إلى تقييد تطوير الأعمال التجارية وتعويق الخدمات والإنتاجية الحكومية.

وتؤثر أزمة الطاقة أيضا بصورة مفرطة على ناورو فيما يتعلق بخدمات النقل. تكاليف النقل عن طريق البحر والبر والجو، للركاب والبضائع، كلها آخذة في الارتفاع السريع فوق إمكانات شعب بلدي، مما يؤدي إلى زيادة عزلة دولتنا الجزرية وإعاقة تنميتها المستدامة. نحن بحاجة إلى تقديم مساعدة عاجلة، وذلك لتطوير مصادر بديلة وعاجلة للطاقة وللحصول على مصادر للوقود ذات تكلفة اقتصادية معقولة.

إن الاعتماد الحالي على الوقود الأحفوري في مجال الطاقة يتسم بأهمية خاصة إضافية للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. فلقد أسفر عن انبعاثات تنسب في ارتفاع مستوى سطح البحر وتغير المناخ. وهذه ليست نظرية علمية، إذ أننا نشهد الآثار في الوقت الحاضر.

وكما الحال في الأزمة الغذائية، لا تسهم ناورو ومنطقة المحيط الهادئ في الأسباب، ولكننا معرضون لخطر شديد. نحن سندفع أثمانا ونحن أولى البلدان التي تشعر بالنتائج المباشرة. وتفيد التوقعات المتحفظة أن يؤدي تغير المناخ إلى ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار متر واحد في هذا القرن. وذلك سيغمر أرضنا الوحيدة الصالحة للسكن بالمياه. وسيصبح شعبنا بالفعل محصورا بين مياه البحر المرتفعة وحقل مرجاني قديم غير صالح للسكن.

وبالرغم من التحديات العديدة التي تواجهنا، فإننا نعمل بجدية لإنشاء ملاذ آمن ومستدام من ارتفاع مياه البحر. وعلينا أن نصلح أراضينا التي استخرج منها الفوسفات وأن يعيدها إلى حالة صالحة للسكن والزراعة. وتكلفة إصلاح ٨٠ في المائة من جزيرتنا تتجاوز كثيرا

وينطبق ذلك بشكل خاص على ناورو. لننظر إلى حالتنا، فوطننا الجزري محاط بحافة ضيقة، حيث يعيش شعب بلدي على ارتفاع مجرد مترين فوق سطح البحر. وقد حُلّف استخراج الفوسفات في ناورو قمما صخرية تغطي ٨٠ في المائة من الجزيرة، وهذا يمنع الزراعة ويسهم في حدوث التصحر والجفاف.

وبالرغم من أننا نمنح أولوية عليا لإنتاج الأغذية الأساسية التقليدية والمغذية، إلا أن الأرض الصالحة للزراعة شديدة الندرة لبلوغ مستوى مستدام للأمن الغذائي. وقد ذكر الأمين العام في الخطاب الذي أدلى به الأمس (انظر A/63/PV.5) أنه في مثل هذا الوقت من العام الماضي كان الأرز يكلف ٣٣٠ دولارا للطن وأنه يكلف اليوم ٧٣٠ دولارا. وتدفع ناورو ضعف ذلك المبلغ تقريبا. يكلفنا طن الأرز المستورد ١٣٤٠ دولارا. وببساطة فإن الأرز والأغذية الأساسية الأخرى أصبحت باهظة التكلفة. وبدون إيلاء اهتمام عاجل لمنطقتنا، يُقدر أن نسبة ٥ في المائة أخرى من سكان بلدنا سيترلقون إلى هوة الفقر بسبب ارتفاع أسعار الغذاء.

يلزمنا أن يزيد العالم إنتاج الغذاء. ويتطلب ذلك الاستثمار في التدريب وفي تنفيذ تقنيات مناسبة للزراعة، بالترافق مع التوزيع الكفؤ للبذور والأسمدة. كما تلزمنا زيادة إمكانية الحصول على الغذاء. ويشمل ذلك استعراض السياسات التجارية بشأن المعونة الغذائية.

وتشكل أزمة الطاقة عاملا خارجيا هاما آخر يؤثر على انتعاشنا وأمن مستقبلنا. ولا تستطيع ناورو بالفعل أن تتحمل تكلفة الوقود المطلوب للوفاء بجميع احتياجاتنا من الطاقة. ونتيجة لذلك يعاني شعب بلدي، وذلك في ظل انقطاع التيار الكهربائي لمدة ثماني ساعات أو أكثر كل يوم. ولقد أثر ذلك على قدرة الآباء والأمهات على رعاية أطفالهم

البلدان في حل مشكلة تغير المناخ وأن تتواءم جهودها مع مواردها وقدراتها.

كما أننا نتوقع أن يستعرض مجلس الأمن المسائل البالغة الحساسية مثل الآثار الناجمة عن فقدان الأرض والموارد وتشريد السكان من أجل حقوق السيادة وحقوق قانونية دولية.

لقد أدمجت ناورو الأهداف الإنمائية للألفية في استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة. وتكافح البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك ناورو، في العديد من المجالات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية نتيجة للارتفاع الذي حصل مؤخرا في أسعار الوقود والغذاء وآثار تغير المناخ.

إننا نشعر بالأسف لأن الفجوة بين الوعد والتنفيذ ما زالت تحبط بلوغنا لمجمل طائفة الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا التي تنسم بأهمية خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. والأمر الذي يبعث على القلق البالغ هو أن تلك الأهداف حُددت بتوافق آراء المجتمع الدولي ولكن ما زال يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تسهم بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي المخصصة لمساعدة البلدان النامية على بلوغ غاياتها.

وأود في عشية الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية أن أناشد الأمم المتحدة مرة أخرى إعادة تكريس نفسها لجعل التنمية إحدى كبرى أولويات المنظمة. وأذكر الأمم المتحدة بالتزامها بفتح إجمالي ثمانية مكاتب جديدة في البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ. ويحدونا الأمل في ألا تتخلى المنظمة عن التزامها بدعم أولوياتنا الوطنية في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وبأن تزودنا بالموظفين المدنيين الدوليين الذين توجد حاجة ماسة

إمكانياتنا الحالية. ويشكل إصلاح الجزيرة أولوية عليا، وكجزء من التكيف مع آثار تغير المناخ، نطالب بإنشاء آليات ملائمة للتمويل، بما في ذلك التمويل من الأمم المتحدة والمؤسسات المالية ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك بغية المساعدة على إصلاح دولتنا وتحسين قدرتنا على الصمود.

ومن أجل التصدي لتغير المناخ بوصفنا مجتمعا عالميا، يلزم أن نلبي الكثير من احتياجاتنا من الطاقة من خلال المصادر البديلة للطاقة وتخفيض الانبعاثات الناجمة عن الوقود واستخدام أنواع أنظف من الوقود. ولكن بقدر ما يتسم به ذلك من أهمية حيوية لبلدي، يبدو لي واضحا أنه ما زال يتعين على البلدان المسببة للانبعاثات أن تفعل كل ما في وسعها. وإننا جميعا نشارك في نفس المناخ العالمي. ولذلك فإنه أمر حيوي أن تعطي جميع البلدان زحما أكبر بكثير لتطوير مصادر بديلة للطاقة وزيادة الاستثمارات واتخاذ تدابير حقيقية للتصدي لتغير المناخ.

وإن مسألة تغير المناخ بالنسبة للدول الجزرية في منطقة المحيط الهادئ تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وينص ميثاق الأمم المتحدة في ديباجته على أن أحد مقاصد الأمم المتحدة الرئيسية هو حفظ السلام والأمن الدوليين. ومجلس الأمن مكلف بحماية حقوق الإنسان، إلى جانب كفالة سلامة الدول وأمنها. وهو المنتدى الدولي الرئيسي المتاح للبلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ لاستعراض الانتباه إلى الأخطار التي تواجهها جزرها وشعوبها من جراء الآثار السلبية لتغير المناخ.

إننا لا نتوقع من مجلس الأمن أن يصبح معنيا بتفاصيل المناقشات التي تُجرى في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، ولكننا نتوقع من مجلس الأمن أن يبقّي المسألة قيد النظر المستمر بغية كفالة إسهام جميع

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ناورو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب الأونرابل مار كوس ستيفن، رئيس جمهورية ناورو، من قاعة الجمعية العامة. عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

خطاب السيد إلياس أنطونيو ساكا غونساليس، رئيس جمهورية السلفادور

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يدلي به رئيس جمهورية السلفادور.

اصطحب السيد إلياس أنطونيو ساكا غونساليس، رئيس جمهورية السلفادور، إلى قاعة الجمعية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إلياس أنطونيو ساكا غونساليس، رئيس جمهورية السلفادور، وأن ادعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أنطونيو غونساليس (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، يسرني أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة، وهو شرف يناله مواطن من أمريكا الوسطى للمرة الثانية في تاريخ الأمم المتحدة. وأتمنى لكم كل النجاح وأشيد بكم مرة أخرى. كما أود أن أعرب عن امتناننا على العمل الذي أنجزه السيد كريم بصفته رئيس الدورة السابقة. وباسم السلفادور، أود أيضا أن أهنئ الأمين العام على الديناميكية والتصميم اللذين يقود بهما المنظمة.

ويبدو لي أن التوقيت مناسب جدا لأن يكون التركيز المحوري للمناقشة في هذه الدورة هو على تأثير أزمة الغذاء العالمية على مسألة الفقر والجوع في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك ضرورة تحقيق الديمقراطية في الأمم المتحدة.

إليهم بغية المساعدة في سعيينا إلى تحقيق التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر.

وبعد مرور ٦٣ عاما على تأسيس الأمم المتحدة على المثل العليا النبيلة لإنشاء نظام عالمي سلمي وحر ومتسامح، ما زال المجتمع العالمي يعاني من ويلات الحرب والفقر والاضطهاد والتمييز، حتى وهو يواجه التحديات العالمية الهائلة الراهنة التي تهدد وجودنا ذاته. وإذا أريد للأمم المتحدة أن تبقى مكرسة للمثل العليا التي أسست عليها فمن الأهمية بشكل مطلق أن يتم إصلاحها من خلال تنشيط الجمعية العامة وتمكينها. وإذا أريد للأمم المتحدة أن تظل مدافعا عن حقوق الإنسان والسلام الدولي، فمن الأهمية القصوى أن يتم توسيع مجلس الأمن ليحسد بصورة أفضل الحقائق السياسية الجغرافية في العالم المعاصر. وسيعني ذلك منح مقاعد دائمة لليابان والهند وألمانيا والبرازيل.

وإذا كانت الأمم المتحدة تعزز بكونها منظمة شاملة وتناصر حقوق الجميع، فلا يمكنها أن تواصل إنكار الحق الأساسي لشعب تايوان البالغ تعدادده ٢٣ مليون نسمة في المشاركة في الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة. ومن الواضح لنا جميعا أن العلاقات عبر المضيق ما فتئت تتحسن منذ أيار/مايو ٢٠٠٨ وأن زعمي الجانبيين أبديا علنا استعدادا للعمل معا على هئية مناخ إيجابي. لقد حان الوقت الآن لتجد الأمم المتحدة حلا لاستبعاد تايوان. ولا يمكن إعمال مبدأ عالمية المنظمة وتحقيق الديمقراطية فيها وكفالة السلام والأمن الإقليميين إلا من خلال السماح لتايوان بالمشاركة في الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة.

الأمر بسيط وواضح جدا، لقد تعهدنا للشعوب، ولنفي الآن بوعدنا.

وهنا، أود أن أكرر النداء الذي وجهته من على هذا المنبر بالذات في العام الماضي (انظر A/62/PV.6)، إلى البلدان المنتجة للنفط لكي توجد وتنفذ آليات مرنة لكفالة عدم استمرار أسعار المحروقات في إلحاق الضرر على نحو كبير بالبلدان النامية. وينبغي لهذه الآليات، بطبيعة الحال، ألا تتجاهل آثار المضاربات التي يقوم بها السماسرة في الأسواق المالية.

وإذا لم نتخذ إجراء مشتركاً وفورياً، وإذا لم يكن بمقدورنا، في هذا المحفل، أن نجد حلاً متوازناً لهذه المشكلة، فإننا سنحکم على البلدان المستوردة للنفط بالإفلاس لسنوات عديدة قادمة. وقد استثمرنا في التنمية، وعملنا جاهدين قدر المستطاع على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، غير أن تلك النجاحات ستتلاشى جراء ارتفاع أسعار النفط بصورة مفرطة ومعيقة. ولا يمكننا أن نستمر في الانتظار. يجب أن نتخذ فوراً قرارات سياسية لدعم التنمية والحيلولة دون تفاقم الأزمة بغية صون السلم والأمن والاستقرار على الصعيد العالمي.

وإذ نواجه الأزمة الغذائية، التي تلحق الضرر المباشر بنا كافة، ندعم تنفيذ التدابير المتفق عليها خلال المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الأحیائية. وندعو إلى القيام بعمل وتقديم المساعدة، لا سيما إلى البلدان النامية المتضررة.

ونود أن هُنى مجموعة الثمانية على قرارها المتعلق بدعم إنشاء جمعية عالمية عملية معنية بالزراعة والأغذية، في إطار منظومة الأمم المتحدة، وتحديد مجموعة من الإجراءات لمعالجة الأزمة الغذائية، بما في ذلك من خلال مشاركة مؤسسات كبرى.

ولمواجهة هذه المشاكل المتشابكة التي تتطلب استجابات مبتكرة، تدافع البلدان الأعضاء في منظومة

ويتضح بشكل متزايد كل يوم أن العالم يواجه أزمة عالمية تؤثر تأثيراً سلبياً على الجهود الإنمائية، وخاصة في أكثر البلدان فقراً. وتؤدي مشاكل الغذاء والمناخ والطاقة والمشاكل المالية إلى تفاقم الحالة الصعبة أصلاً في الدول النامية. ونحن نجتمع هنا لأن من واجبنا أن نتحمل المسؤولية السياسية والأخلاقية عن التصدي للمشاكل التي تواجه المجتمع الدولي حالياً. وعلى العالم أن يتعلم من نجاحاته وإخفاقاته على حد سواء. وعلينا أن نتعلم مواجهة الأزمات بصورة جماعية وأن نحولها إلى فرص، لأنه لم يعد بوسع أحد أن يجلها بمفرده.

ومن أجل المحافظة على التقدم المحرز في مجال التنمية، يلزمنا أن نعزز القيادة العالمية لجعلها قيادة حاسمة ومسؤولة على حد سواء. وفي الأزمة الحالية، يوجد خطر يتمثل في أننا قد نفقد مكانتنا.

ولا يمكن للنظام الاقتصادي والمالي أن يقع تحت رحمة الأسواق التي تعمل على المضاربة. وعلينا معاً أن نعيد بناء نظام رأسمالي حكيم ويوفر التمويل للتنمية الاقتصادية، بدلاً من نظام يكافئ المضاربة.

وعلينا أن نساعد على منع حدوث التقلبات المالية والتخفيف من أثرها. ويجب أن نحقق توازناً في الحسابات واستقراراً في الائتمان. ولبلوغ هذا الهدف، أتفق مع رئيس الجمهورية الفرنسية بأن تلك البلدان التي تضررت بالحالة على نحو مباشر يجب أن تجتمع في أقرب وقت ممكن لإيجاد حلول مشتركة لما يمثل أشد أزمة مالية يشهدها العالم منذ ٧٥ سنة.

ومما لا شك فيه أن ارتفاع سعر النفط، وعدم استقراره في المقام الأول والأخير، لا يزال يحدث أثراً سلبياً على الجهود الإنمائية التي تبذلها معظم البلدان في العالم، لا سيما، أصغرهما حجماً وأكثرها ضعفاً.

البذور للحبوب الأساسية، مما يمكننا من تحقيق محصول قياسي هذا العام.

غير أنني أود أن أبلغ الجمعية بأن جميع ما نبذله من جهود التضامن باعتبارنا محفلا عالميا أو كفرادى البلدان، تتطلب مشاركة واسعة النطاق، والاستقرار الديمقراطي، وكامل التمتع بالحريات الفردية، وشعورا حقيقيا بالمسؤولية من جانب الحكومات، بغض النظر عن إيديولوجياتها. والتعاون الدولي هام أيضا لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية. لذلك ألحت السلفادور على مسألة التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، وفي مدينة سان سلفادور، عقدنا المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، في ناميبيا، اشترك بلدي في رئاسة المؤتمر الثالث بشأن ذلك الموضوع. واتفقنا في ذلك الاجتماع، على اتخاذ تدابير تشمل تحسين الوصول إلى الأسواق، والحد من الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وزيادة تنافسية اقتصاداتنا، وتحسين هياكلنا الأساسية المادية والمالية.

وتتطلب المشاكل التي نواجهها اتخاذ تدابير حاسمة. وفي ذلك الصدد، أرجو من جميع الدول الأعضاء دعم الوفاء بالالتزامات المتفق عليها في توافق آراء السلفادور وإعلان ناميبيا وتنفيذها، فضلا عن النظر في هذا الموضوع في المؤتمر العالمي المعني بتمويل التنمية في الدوحة. وينبغي أن تؤدي تلك الجهود إلى قرار للجمعية العامة يستهدف استعراض الممارسات الحالية في مجال التعاون الدولي.

ومن الواضح أن البلدان المتوسطة الدخل تعاني من الظلم في مجال التعاون الدولي. وينبغي أن يؤدي بنا الالتزام الذي أقره على نحو سريع إلى وضع خطة عمل متعددة التخصصات، وعالمية النطاق، بغية تعزيز التعاون الإنمائي مع

التكامل في أمريكا الوسطى عن المبادرة المتعلقة بالعمل في إطار خطة الحبوب الأساسية، التي تركز بصورة خاصة على تعزيز المساعدة الفنية والمساعدة المقدمة من القطاعين الخاص والعام، ووضع برنامج للتمويل، واستئجار الأراضي، وبرنامج للعمال المؤقتين.

وقد أيدت البلدان الأعضاء في منظومة التكامل في أمريكا الوسطى والبرازيل، خلال الرئاسة المؤقتة للسلفادور لتلك المنظمة، انعقاد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن الأزمة العالمية للغذاء والطاقة. ونتيجة لذلك، عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي، ابتداءً من ١٨ تموز/يوليه، في هذه القاعة بالذات، فسرت فيه السلفادور ما اتخذناه من إجراءات بغية التصدي للأزمة في أمريكا الوسطى، لا سيما في أكثر المناطق تأثرا.

وفي بلدنا، السلفادور، نستجيب بوضع برامج اجتماعية تروم الحد من الفقر المدقع، ومكافحة الجوع وسوء التغذية عند الرضع، وتحقيق أهدافنا الإنمائية للألفية. وفي مؤتمر القمة الإيبيري الأمريكي المقبل لرؤساء الدول أو الحكومات، الذي سيعقد في السلفادور، سيشكل موضوع الأطفال دون الخامسة مسألة ذات أولوية.

ولمواجهة تأثير الأزمة الاقتصادية على الأسر السلفادورية، أنشأنا لجنة متعددة التخصصات تتسم باتساع نطاق المشاركين فيها، اقترحت عددا من التدابير لمعالجة الآثار الحالية وتعزيز ميثاق اجتماعي للتضامن الوطني من أجل الإنتاجية والعمالة. ويشارك في تلك الحلول أرباب العمل، والعمال، والأحزاب السياسية، وهيئات المجتمع المدني، وتتضمن تشكيل لجنة لتنفيذ إجراءات مجدية وذات أولوية.

ومن بين أنجح التدابير التي نفذناها في السلفادور للحيلولة دون حدوث أزمة غذائية، تطوير أنواع محسنة من

وبشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يسرني جدا أن أبلغكم عن الجهود الكبيرة التي بذلناها في السلفادور لمساعدة المصابين بهذا الوباء - أولا وقبل كل شيء، توفير العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية مجانا وبشكل شامل لجميع من يحتاجون إليها، وتقديم عدد كبير من المستشفيات اللامركزية لهذا العلاج. وفي السنوات الأربع الماضية، تمكنا من خفض معدل وفيات المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بنسبة ٣٥ في المائة وعدد الأطفال المولودين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بنسبة ٨٩,١٤ في المائة، إذ انخفض من ١٥٠ إلى ١٥ طفلا سنويا.

وبخصوص تنفيذ أهداف الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل في عام ٢٠٠٢، الواردة في خطة العمل الخاصة بإيجاد عالم صالح للأطفال (A/S-27/19/Rev.1)، يسرني أن أبلغكم بالتقدم الذي أحرزته السلفادور. لقد حققنا ١٥ هدفا من الأهداف الـ ٣٥، ولا سيما الحد من الفقر المدقع والتحصين ووفيات الرضع والأمهات والتعليم للأطفال والمراهقين.

ويتمثل المفتاح الرئيسي لتلك النجاحات في برامج مثل شبكة التضامن، التي ترسم خرائط تفشي الفقر من أجل تحديد الفقر المدقع، وبرنامج التحالف مع الأسرة الذي يقدم ١٩ تدبيرا للمساعدة في الشؤون المالية للأسرة، وصندوق التضامن من أجل الصحة والمدارس الصحية. ولا بد لي أن أؤكد أننا حققنا بعض الأهداف التي وضعت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد النهائي في عام ٢٠١٥، ولا سيما فيما يتعلق بالحد من الفقر والمساواة بين الجنسين والحصول على مياه الشرب. ولذلك نحن ندعم مبادرة الأمين العام لعقد مؤتمر قمة في عام ٢٠١٠ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ هذه الأهداف.

البلدان المتوسطة الدخل. ونرى أنه لا بد لهذه الخطة من أن تشمل أيضا أنواعا جديدة من التعاون الإنمائي، مثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، وتحويل الديون إلى استثمارات في المجالات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم والبيئة، مثلما نقوم بذلك فعلا مع إسبانيا وفرنسا وألمانيا. ويمكن لكل هذه التدابير أن تساعدنا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والوفاء بمعايير أخرى وضعتها الأمم المتحدة.

وأرى أنه من الهام، ونحن نسعى إلى إيجاد حلول لجميع تلك المشاكل، ألا نتخلى أبدا عن جهودنا الجارية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك السياق، يسعدني أن أصف بعض الإنجازات التي حققناها خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٧.

لقد خفضنا معدل الفقر المدقع على الصعيد الوطني من ٣٢,٦ في المائة عام ٢٠٠١ إلى ١٢,٨ في المائة في عام ٢٠٠٧. وفي ما يتعلق بالتعليم، ازداد صافي معدل الأطفال المسجلين في المدارس من ٧٨ إلى ٩٣ في المائة خلال الفترة ذاتها. ارتفع عدد أطفال المدارس الذين يدخلون الصف الأول من المدرسة الابتدائية ويكملون الصف الخامس من ٥٨ إلى ٨٠ في المائة، وازداد معدل معرفة القراءة والكتابة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة من ٨٥ إلى ٩٥ في المائة. كما أود أن أبلغكم بأن دستور السلفادور ينص على وجوب مجانية التعليم الابتدائي. ولقد تمكنت حكومتنا، بعد بذل جهود كبيرة جدا، من إدخال وتحقيق مجانية التعليم الثانوي في جميع مؤسسات التعليم العام في السلفادور.

بخصوص الاستدامة البيئية، فقد انخفضت النسبة المئوية للسكان الذين لا يحصلون على مياه الشرب من ٢٣,٩ إلى ١٢,١ في المائة، والذين لا تتوفر لهم المرافق الصحية من ٢١,٩ إلى ٨,١ في المائة.

والصحراء الغربية وليبيريا والعراق وهايتي، ومؤخرا انضممنا إلى الوحدة الإسبانية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

لقد أصبحت الهجرة، خاصة غير الموثقة، مصدرا للخلافات وعدم الاستقرار والصراع بشكل متزايد. وبوصفنا بلدا تنطلق منه موجات الهجرة وتعبير منه وتقصده، فإننا ندعو إلى مواصلة تعزيز الإجراءات لمكافحة ومنع التهريب غير المشروع للمهاجرين والاتجار بالأشخاص بجميع أشكاله وضمن الحماية والدعم الكاملين لضحايا تلك الجرائم، ولا سيما النساء والأطفال.

ومع احترامنا للحقوق السيادية للدول بشأن سياساتها المتعلقة بالهجرة، نحن ندعو إلى نهج شامل حيال الهجرة الدولية يقدر الإسهامات الإيجابية التي يقدمها المهاجرون لاقتصاد وثقافة المجتمعات المحلية التي يعيشون فيها ويحذ الخطط التي تدعم الهجرة المنظمة، بما فيها برامج العمل المؤقت. وأود أن أشير إلى أنه في الولايات المتحدة وحدها هناك نحو ١٢ مليون من المهاجرين غير المسجلين الذين ينتظرون إصلاحا إنسانيا وشاملا لقوانين الهجرة. إنهم أناس جيّدون ويعملون بجد وقد ضحوا بحياتهم في سبيل إعالة أسرهم.

والموضوع الآخر الذي ينبغي لنا أن نحاول التوصل إلى توافق في الآراء بشأنه هو تغير المناخ والاحترار العالمي. وأود أن أؤكد أن بلدنا يفي بالتزامه بدعم الجهود الدولية الرامية إلى معالجة آثار تغير المناخ.

وفي ذلك الصدد، تشارك السلفادور بنشاط في المفاوضات الدولية بشأن إيجاد صك مكمل لبروتوكول كيوتو المتعلق بانبعاث غازات الدفيئة بعد عام ٢٠١٢، وهي تنتظر الاحتتام الناجح لهذه المفاوضات في عام ٢٠٠٩ في مؤتمر كوبنهاغن في الدانمرك.

وفيما يتعلق بالتفاوتات الإقليمية القائمة، وحتى بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان المتخلفة النمو، والدور الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تؤديه بشأن التنمية المستدامة، فإن الدول الأعضاء بحاجة إلى منظمة عالمية عصرية وقوية وفيها مؤسسات قادرة على التصدي بفعالية للتحديات الجديدة للوضع الدولي الراهن.

وتحقيقا لتلك الغاية، تود السلفادور أن تؤكد من جديد دعمها الحازم لعملية إصلاح الأمم المتحدة، وذلك لكي يتسنى تحقيق المقاصد والمبادئ التي أنشئت من أجلها المنظمة في عام ١٩٤٥، ولا سيما اليوم عندما تتصدى للتهديدات العالمية التي يتعرض لها السلام والأمن وحقوق الإنسان والتعاون الدولي - التي هي الأركان الأساسية للتنمية.

ويكتسي إصلاح مجلس الأمن أهمية بالغة بوصفه جزءا من ذلك الجهد، وفي ذلك الصدد نود أن نشدد على ضرورة إحداث تغييرات لجعل تلك الهيئة أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافية، وذلك من أجل مواءمتها مع الوضع الدولي الراهن.

ومن على هذا المنبر، أود أن أكرر مجددا تقديرنا الكبير لمنظومة الأمم المتحدة على دعمها لعملية تنسيق وتعزيز اتفاقات السلام في السلفادور. والسلفادور هي اليوم نموذج. فنحن شهود أحياء على الدور الأساسي للأمم المتحدة في ضمان السلم والاستقرار.

ومع وضع تجربتنا في الاعتبار، تشارك السلفادور بهمة بوصفها نائبا لرئيس لجنة بناء السلام. وبالمثل، أصبحنا أحد البلدان المساهمة بقوات في إطار منظومة الأمم المتحدة ونحن فخورون بتأدية ذلك الدور من أجل الدفاع عن السلام والأمن العالمي عندما تستدعي الحاجة ذلك. وبناء عليه، شاركنا ونستمر في المشاركة في عمليات في كوت ديفوار

فلسطين أرضه الخاصة به وأن يتم أيضا احترام أرض إسرائيل من خلال حدود آمنة.

تلك هي المرة الخامسة خلال إدارتي التي تتمثل فيها السلفادور على أعلى مستوى في هذا المحفل المهم، الذي يمثل أكثر الهيئات عالمية وديمقراطية في منظمنا. إن حضوري في الجمعية العامة وفي اجتماعات أخرى رفيعة المستوى لمناقشة مسائل ذات اهتمام عالمي يشكل برهاننا لا لبس فيه على الأهمية التي نعلقها جميعا على عمل الأمم المتحدة.

وأود أن أختتم مداخلة بصفتي رئيس السلفادور في هذا المحفل. أتمنى أن تتعزز المنظمة على أساس التفاهم بين جميع أعضائها وتضامنهم وإرادتهم السياسية. وإنني مقتنع بالكامل بأننا إذا حال وحدنا إرادتنا وقدراتنا ومواردنا، سنكون قادرين على توجيه الأمم المتحدة بحيث تؤدي بكفاءة دورها المتعلق بتعزيز السلام والأمن والعدالة والتنمية المستدامة.

بالرغم من المشاكل السائدة في العالم إلا أنني شخص متفائل دائما وأبدا. هناك دائما حلول للمشاكل، ومن الأسهل إيجاد تلك الحلول عندما نعمل معا. علينا تعزيز التسامح والكرامة الإنسانية. وليس هناك من معقل للسلام والأخوة أهم من التفاهم واحترام تنوعنا ومعتقداتنا وقيمنا الأساسية، إذا أردنا أن نحيا معا في سلام وتضامن بين الأمم.

وأود أيضا أن أعلن اليوم، في هذا المحفل العالمي، أن الحالة التي كانت عليها أمريكا الوسطى قبل ٢٠ عاما قد انتهت، وأن صورتها في ذهن العالم هي صورة خاطئة. إن بلدان أمريكا الوسطى ونظام أمريكا الوسطى لتحقيق التكامل تعمل بشكل جيد. التكامل يتسارع. فخلال السنوات الثلاث الأخيرة حققنا تقدما بشأن التكامل في أمريكا الوسطى أكبر من الذي حققناه خلال السنوات الخمسين الماضية.

وفيما يتعلق بأمريكا الوسطى، في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٨، تبنى رؤساء البلدان في المنطقة، بدعوة من زميلي وصديقي رئيس هندوراس، مانويل خوسيه سيلايا روساليس، إعلان سان بدرو سولا المعني بتغير المناخ والبيئة، والذي يحدد المبادئ التوجيهية لمعالجة المشاكل الخطيرة الناجمة عن تغير المناخ. وفي السلفادور، بدأنا مؤخرا تنفيذ المشروع المبتكر المسمى الشبكة الخضراء، وهو مشروع يسعى إلى إشراك الحكومة والمؤسسات الخاصة ووزارتي البيئة والتعليم في حماية البيئة من خلال تنفيذ برامج لتحسين الظروف الاجتماعية والبيئية للفئات الأكثر ضعفا.

وقد شجعت تلك المبادرة المشاركة في مجالات مثل أمن المياه والاستخدام الحثيث للأخشاب من أجل حماية الغابات وإعادة التدوير في المدارس وتوفير الطاقة والسياسات البيئية المسؤولة في الأعمال التجارية.

وبوصفي موفدا لدولة تعيش الديمقراطية وتنعم بالسلام وتحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية، أود أن أكرر التأكيد، باسم السلفادور، على دعمنا الثابت لتطلعات شعب جمهورية الصين في تايوان إلى المشاركة في النظام المؤسسي الدولي، ولا سيما في منظومة الأمم المتحدة. نحن ندعم المبادرة الخاصة بدراسة مشاركة ذلك البلد في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، مع التشديد بوجه خاص على أن شعب ذلك البلد لا يستطيع ولا ينبغي أن يبقى معزولا عن المجتمع الدولي ويمكنه المساهمة بخبرته وموارده ومعرفته في التصدي للتحديات التي نواجهها جميعا.

وأود أيضا أن أشير إلى قضية فلسطين. يجب أن يكون لفلسطين دولتها الخاصة ذات الحدود الآمنة، كما هو الحال بالنسبة لإسرائيل. وأعتقد أنه على الأمم المتحدة أن تؤدي دورا أكبر وأكثر فعالية لضمان أن يكون لشعب

الرئيس فينيتيان (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنيئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. ويسرني أن أرى أحد أعضاء مجموعتنا الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هذا المنصب الرفيع. وإنني مقتنع بأن خبرتكم الدبلوماسية الطويلة ومعرفتكم المتعمقة بالمسائل الدولية الراهنة سوف تمكنكم من النجاح في الاضطلاع بالمسؤوليات الجسام منصبكم. وأود أيضاً أن أشيد بالإدارة القديرة والعمل القيم لسلفكم، السيد سرجان كريم، خلال دورة الجمعية الثانية والستين.

وأتعهد للأمين العام للمنظمة، معالي السيد بان كي - مون، بدعم سورينام الكامل في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة لإنجاز أهداف ميثاق الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة والسلام والأمن الدوليين واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

إننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فيما لا تزال العديد من هذه الحقوق تخضع لضغوط خطيرة. فالتهديدات الجديدة، مثل الاحترار العالمي وتغير المناخ، ومؤخراً أزمة الغذاء وأزمة الوقود في العالم، تمثل انتهاكاً لحقوق الناس في الغذاء والصحة والتعليم والأمن وحرية العيش بكرامة بشكل عام. إن تلك الاضطرابات هي متداخلة وعالمية وبالتالي فهي تفوق قدرة أية دولة على ضبطها بمفردها. ولذلك يتطلع الملايين من البشر المعرضين للخطر إلى المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، للقيام بإجراءات فعالة من أجل التخفيف عنهم.

لقد أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخراً بخطورة وتعقيد أزمة الغذاء العالمية وأكد مجدداً أن عواقبها تتطلب تصدياً شاملاً من قبل الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي. ومن الضروري لنا أن نكتشف جهودنا المشتركة، ولذلك نحن ندعم خطة الشراكة العالمية الطارئة من أجل

لقد اتخذت أمريكا الوسطى قرارات جسورة وجريئة، ومن بينها الاتحاد الجمركي. وسوف تحقق غواتيمالا والسلفادور وهندوراس تقدماً خلال الأسابيع القليلة المقبلة في مجال الجمارك - أي في حرية تنقل الأشخاص والبضائع في أمريكا الوسطى التي يبلغ عدد سكانها ٤٠ مليون نسمة يعيشون في جو من السلام والسكينة، والتي تعاني من المشاكل العادية لأي بلد آخر، ولكن في ظل تبادلات عديدة وتواصل أوثق بين القادة.

شكراً للجميع، وعسى أن يرشدنا الخالق عز وجل نحو تلك الأهداف السامية. فليبارك الله منظماتنا والعالم بأسره وأمريكا الوسطى، وليبارك الله الأرض التي تنتمي إليها السلفادور.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس السلفادور على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطُحِب السيد الياس أنطونيو ساكا غونساليس، رئيس جمهورية السلفادور، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد رونالدو رونالد فينيتيان، رئيس جمهورية سورينام

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سورينام.

اصطُحِب السيد رونالدو رونالد فينيتيان، رئيس جمهورية سورينام، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد رونالدو رونالد فينيتيان، رئيس جمهورية سورينام، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

أضعفتها سنوات من التضخم. وطالبت الحكومة الآن القطاع الخاص بأن يحدو حذوها لتعديل المرتبات ومعاشات التقاعد المتأكلة.

إن أفريقيا، مهد البشرية، هي قارة تملك قدرات هائلة وتجوها إمكانات بشرية وطبيعية لا غنى عنها. لكن المفارقة هي أن التنمية في مناطق كثيرة من القارة متأخرة أو حتى منعدمة، وآفاق التنمية قائمة.

إن بلادي تثنى على الأمين العام بان كي - مون لعقد الاجتماع الهام الرفيع المستوى بشأن "الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قدما من أجل تحقيقها"، الذي انعقد قبل يومين فقط. ويحدونا أمل حقيقي في أن تؤدي نتيجة ذلك الاجتماع إلى توفير فرص جديدة وفريدة للتأثير إيجابيا على التنمية في أفريقيا والمساهمة في تحقيقها.

لا تزال سورينام ملتزمة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وتؤكد بلادي على مبدأ المساواة أمام القانون وتشدد على ضرورة مساءلة الجميع على أفعالهم. وعلى هذه الخلفية، انضمت سورينام في ١٥ تموز/يوليه هذا العام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وبذلك أعربنا عن التزامنا بمكافحة إفلات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من العقاب. غير أن توفير الإمكانيات الكاملة للمحكمة حتى تنفذ ولايتها هو أمر يتوقف على التزام جماعي على المستوى العالمي.

إن حجم الاضطرابات البيئية اليوم قد بلغ مستوى لم يعد يمكننا معه تجاهل تأثيراتها السلبية على موارد العالم. ويوصف سورينام بلدا تغطي ٩٠ في المائة من أراضيه الأحرار التي تمتد عبرها أكبر إحدى مساحات الغابات الاستوائية المطيرة الأصلية في كوكب الأرض، فإنها تدرك

الغذاء، والتي دعا إليها الأمين العام بان كي - مون في خطابه أمام الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن أزميتي الغذاء العالمية وتغير المناخ.

إن الآثار المالية والنقدية للأزمة العالمية تتطلب التزامات سياسية ومالية كبيرة من جميعا، من الحكومات الوطنية والمنظمات المتعددة الأطراف، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، ومن القطاع الخاص. وسيتعين علينا أن نغير الطريقة التي نتعامل بها، نحن البشر، مع الأم الطبيعة وسيتعين علينا أن نجد حلا للسياسات والقواعد التي تقوض تقدمنا، مثل السياسات الزراعية الحمائية في البلدان المتقدمة النمو التي تتسبب في خفض إنتاج القطاع الزراعي لكثير من البلدان النامية. وإذا لم نتوصل إلى حلول دائمة الآن فستكون تكلفة تقاعسنا مرتفعة بشكل غير مقبول، وستكون التهديدات التي سنتركها على الأرحح للجيل القادم مدمرة.

لقد كان بلدي سورينام يتجه على المسار الصحيح نحو تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها خفض الفقر المدعوم بمعدلات نمو اقتصادي تزيد على ٥ في المائة سنويا في السنوات الثلاث الماضية، إلى جانب توقعات من المؤسسات المالية المعروفة بتحقيق معدل نمو يبلغ حوالي ٨ في المائة خلال السنوات القادمة. ونتيجة لأزميتي الغذاء والطاقة الحاليين، إضافة إلى التقلبات الأخيرة في الأسواق المالية، أصبح الآن الحفاظ على وتيرة ونوعية تنميتنا هذه تحديا بالنسبة لنا.

ولقد اتخذت حكومتي إجراءات ووضعت بالفعل بعض التدابير للتعامل مع الصعوبات الجديدة التي نواجهها بسبب تلك التطورات الخارجية. فقد وسعنا نطاق الضمان الاجتماعي ليغطي الفئات الأكثر عوزا، مثل الأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة، وقمنا بتنفيذ برامج غذائية للأطفال المدارس، ورفعنا الرواتب ومعاشات التقاعد الحكومية، والتي

وتشارك سورينام في الوقت الحالي أيضا في عملية السياسة المسماة "أمم متحدة واحدة"، والتي تلي من خلالها الحاجة إلى المشاركة المتسقة للأمم المتحدة في جهودها الإنمائية. وتحقيقا لتلك الغاية، وقعت سورينام ووكالات الأمم المتحدة خطة عمل البرامج القطرية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، والتي تتناول أيضا متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد دخلنا عصرا من القلق والشواغل المتزايدة التي تتجاوز الحدود الوطنية. إن حالة العالم المعاصر تتطلب موازنة الأمم المتحدة مع التطورات الدولية الحالية. وتعتقد سورينام أنه ينبغي منح الأمم المتحدة الأدوات والوسائل اللازمة لتمكين المنظمة من التصدي للتحديات العالمية دعما لبرنامج إنمائي شامل ومتسق من أجل مصلحة كل دول العالم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سورينام على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد رونالدو رونالدو فينيتيان، رئيس جمهورية سورينام، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد الفارو كولوم كابايروس، رئيس جمهورية غواتيمالا

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غواتيمالا.

اصطحب السيد الفارو كولوم كابايروس، رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد

قيمتها وقدرتها على المساهمة في التخفيف من آثار تغير المناخ على الصعيد العالمي والحفاظ على التنوع البيئي وحماية الموارد المائية.

غير أن إسهام المجتمع الدولي في الحفاظ على هذه الموارد القيمة عالميا وحمايتها لا يتناسب مع تضحيات البلدان الحرجية. علاوة على ذلك، فإن البلدان الحرجية مثل سورينام التي لديها معدلات منخفضة جدا لإزالة الغابات هي بلدان منسية في الآليات المخصصة للتعويض عن إزالة الغابات.

لقد استضافت سورينام في الآونة الأخيرة "حوار باراماريبو: مبادرة بقيادة قطرية بشأن تمويل الإدارة المستدامة للغابات دعما لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات". وخلال ذلك الحوار الدولي، تجمع أصحاب المصلحة المتعددون من جميع أنحاء العالم لوضع مقترحات موضوعية لتأسيس إطار مالي دولي للمساعدة في الإدارة المستدامة للغابات في المستقبل.

ونحن نؤكد على أهمية إنشاء آليات تمويل جديدة، حيث أن الإدارة الجيدة للغابات والموارد الطبيعية الأخرى لا يمكن ولا ينبغي أن تكون على حساب تنمية شعوبنا، شعوب البلدان ذات الغابات الكثيفة والمعدلات المنخفضة لإزالة الغابات. ولذلك نحن نتطلع إلى ضخ استثمارات كبيرة لدعم التنمية المستدامة في هذه البلدان.

تؤيد سورينام منذ البداية عملية إعادة هيكلة الأمم المتحدة، وذلك بهدف التوصل إلى وجود منظمة أكثر فعالية وكفاءة تكون مجهزة بشكل أفضل للتصدي بصورة ملائمة للتحديات القديمة والجديدة. وفي تلك العملية، نتوقع لدور الأمم المتحدة بوصفها شريكا في التنمية أن يكتسي أهمية أكبر وأن يحقق وجودا أكثر تماسكا ومتانة في دعم بناء القدرات والتنمية المستدامة.

العالمي بشأنها. وأشار السيد ميغيل ديسكوتو بوكمان مناشدته من أجل إبداء التضامن. وأعتقد أن العلاج الهام لهذه الأزمة هو التضامن العالمي. لقد أضفينا صفة العالمية على التجارة والمعلومات، ولكننا لم نتحل بالحكمة لنضفي العالمية على الإنسانية أو على العمالة لثلا يعامل المهاجرون بوصفهم مجرمين وأن يتمتعوا - شأنهم شأن المنتجات والتجارة والمال - بحرية التنقل عبر الحدود. ولا يبحث مهاجرونا عن أي شيء سوى الفرص التي توفرها العولمة وفتح الحدود. وهو نفس الفتح الذي أدى إلى تفاقم فقرهم وشجعهم على التخلي عن مجتمعاتهم.

ولذلك السبب، أقدم مناشدة خاصة واقتراحا للأمين العام مفاده ألا نحاول بعد الآن تسوية مشكلة الهجرة بطريقة ثنائية؛ بل علينا أن نقوم بذلك. وعلى سبيل المثال، أقترح أن تنشئ الأمم المتحدة منتدى يضم الرؤساء السابقين لبلدان المنشأ وبلدان المقصد التي تستقبل أعدادا كبيرة من المهاجرين، مثل البلدان الشقيقة السلفادور وهندوراس وغواتيمالا وكولومبيا وإكوادور والمكسيك. ويمكننا معا، في غضون ستة أشهر، أن نضع اقتراحا محددًا لوضع حد نهائي لحالة تشكل آفة للعديد من الأسر وكثيرين جدا من أبناء غواتيمالا والعديد من الدول الأخرى.

كما أود أن أناقش آفتي الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، اللتين تبتيان سكاننا بشكل كبير. وبدأت حكومتنا، بعد فترة لا تتجاوز ٢٥٤ يوما من توليها السلطة، عملية شاملة لإصلاح قوات الأمن. وقمنا بتغيير القيادة العليا للجيش وكامل قيادة الشرطة الوطنية بحيث نتمكن من مكافحة الإفلات من العقاب بالترافق مع اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا ومنظومة الأمم المتحدة. وبذلك، يمكن لغواتيمالا في نهاية المطاف أن تحقق السلام الحقيقي والثابت والدائم، الذي وقعنا من أجله، بأمل كبير، اتفاقا هنا بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

ألفارو كولوم كابايروس، رئيس جمهورية غواتيمالا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كولوم كابايروس (تكلم بالإسبانية):

يشرفني أن أمثل بلدي، غواتيمالا، في هذا المحفل الدولي الرفيع المستوى. ومن دواعي شرفي أن أمثل شعبا قاتل من أجل رفاهه وحرية لعقود، وخاصة الأعوام الـ ٥٤ الماضية. وتمثل حكومتي تعبيراً عن تلك الرغبة بشكل دقيق، لأن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، بعد كل تلك الأعوام، تتركز أولوياتها الآن حول الإنسان، ومفاهيم التضامن والاتساق الاجتماعي، لا سيما في الأيام الـ ٢٥٤ التي انقضت منذ أن توليت السلطة، والاهتمام بأكثر السكان فقرا وهميشا، وعلى وجه الخصوص الشعوب الأصلية البالغ عددها ٢٣ التي تتكون منها أمتنا.

أولا، أود أن أشيد بالسيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، الذي نراه، بكثير من اعتزازنا في أمريكا الوسطى، إذ يتولى رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحالية، مقتنيا أثر مواطن غواتيمالي، هو السيد إميليو أريناليس كتالان. وأعلم أن تجربة ميغيل وأسلوب حياته سيكفلان نجاح هذه الدورة.

كما أود أن أشكر الأمم المتحدة على مساعدتها لغواتيمالا في عملياتها للسلام وعلى متابعتها للعملية من خلال بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، وقبل وقت قصير، من خلال اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، وهي آلية فريدة ستساعدنا على مكافحة الإفلات من العقاب - ونحن، في الواقع، البلد الوحيد الذي توجد لديه تلك الآلية.

وسأذكر زعماء العالم المشاركون في الدورة الحالية للجمعية في غضون ١٠ أو ٢٠ عاما لأنهم تحلوا بالحكمة للخروج من الأزمة الحالية - وهي أزمة كان هناك، في مجالات معينة وفي أوقات بعينها، انعدام ملحوظ للتضامن

اليوم، ولكنها أزمة عالمية أيضا. ونحن في غواتيمالا شعب يعتمد على الذرة الصفراء، ولكن قبل بضعة أعوام قالوا إنه عمل تجاري سيء أن نزرع الذرة الصفراء ودمروا نظام الإنتاج. واليوم، تستورد غواتيمالا الذرة الصفراء.

وأعتقد أنه آن الأوان الآن للتضامن والأمن العالمي الحقيقي. وقد يكون من الأيسر تحقيق الأمن المدني، بالرغم من أن بلدي ذو تركيبة معقدة. وتحقيق السيادة في مجالات الغذاء والصحة والمعرفة هو الأصعب تحقيقا.

لقد اعتزمتنا تحقيق التضامن والإنتاجية والروح الإقليمية والحوكمة. وأرسيينا نظاما للحوار الوطني يمكن جميع القطاعات الاجتماعية في البلد من المشاركة في المفاوضات، ومن التوصل إلى تفاهم وطني حقيقي والبدء في إعادة بناء بلد كان قد ابتلي، لفترة امتدت ٥٤ عاما، بالتهميش والحرب الباردة والجوع والحكومات السيئة.

إنني على اقتناع بأن عصرا جديدا قد بدأ في أمريكا اللاتينية. وإنني على اقتناع بأن جميع مؤتمرات القمة والاجتماعات التي نعقدتها في أمريكا اللاتينية تؤذن ببداية عصر جديد. لدينا اختلافاتنا وسماتنا الفردية، غير أن أمريكا اللاتينية بدأت تنظر إلى الشمال، والجنوب، والوسط، و صوب منطقة البحر الكاريبي، ونرى قارة تتاح فيها إمكانية تحقيق وحدة أقوى وتعزيز التعاون الأفقي فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون بين الشمال والجنوب. أيها الجيران، أيها الأعراف في أمريكا الوسطى، نحن شعوب متجذرة في المنطقة ونريد لأمريكا الوسطى أن تكون قوية و متحدة.

ويمكن لهذه الجمعية أن تدخل منعطفًا تاريخيًا لمستقبل كوكبنا. ومن المؤكد أن القلق يساورنا إزاء تغيير المناخ، غير أنه يجب علينا أن نحافظ على مجالنا الحيوي لشعوب المايا حتى يتسنى للآخرين التنفس بينما تموت مجتمعاتنا المحلية جوعا. وهذا هو التضامن. نعطي الأوكسجين لكننا نحصل

إن كل شيء يحصل في العالم الخارجي يؤثر علينا. والتلاعب الأجنبي والمضاربة المتصلة بالنفط والغذاء يؤثران علينا. وكما قال في وقت سابق صديقي العزيز ساكا، رئيس السلفادور، إن بلدانا تنجز مهامها الوطنية. وفي ٢٥٤ يوما، أعادت حكومتي، من خلال الاتساق الاجتماعي، إلى شعب غواتيمالا ما هو حق له بموجب الدستور، ألا وهو التعليم المجاني والرعاية الصحية - مجانا بالكامل، على النحو الذي نص عليه الدستور. وقد غيرنا نموذجنا كان سائدا. ففي غواتيمالا، كان من المعتاد أن يحظر على المرء أن يصبح مريضا بعد الساعة الخامسة مساء، لأن العيادات الصحية في البلد كانت تغلق أبوابها في ذلك الوقت. واليوم، تتمتع ٥٢ بلدية من إجمالي ٣٣٣ بلدية بالخدمات الصحية الشاملة. وإضافة إلى ذلك، تم الآن تجديد مدارس يلتحق بها ٣٠٠.٠٠٠ طفل مع توفير المدرسين والمكاتب وجميع المعدات اللازمة.

وبالتصميم، يمكننا أن نقوم بالعمل المطلوب، ولكننا بحاجة إلى التضامن بين الجميع. ويلزم أن نشارك - ونشارك بالفعل - في تضامن أمريكا الوسطى، الذي يمكننا من أن نبلغ العالم بأن السوق الحرة تكفل بالنجاح. ولدينا سوق مشتركة منذ ٥٠ عاما، ونعلم أنها تعمل بنجاح. ولكننا نعلم أيضا أن السوق المشتركة تتطلب التضامن الاجتماعي فيما بيننا.

وما فتئت أؤمن بأن التضامن ليس معناه إعطاء ما تبقى للمرء، بل يعني إعطاء ما يحتاج إليه الآخر: ومن السهل للغاية إعطاء ما تبقى. وإعطاء ما يحتاج إليه الآخر يتطلب إرادة وتضامنا. ونحن ندرك هذه الأزمة الدولية - وسمعنا بيانات زملائنا بشأنها - ولكن توجد أزمة أكثر عمقا. والأزمات التي يجب على زعماء العالم أن يواجهوها هي أزمة الجوع وأزمة التمييز وأزمة الفقر. وأزمة الجوع هي التي تكافحها جميع الحكومات الموجودة هنا

بالمشاركة فيها. وبفضل متابعتها ببعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان والامتنال لالتزامات الاتفاق الشامل لحقوق الإنسان في غواتيمالا ومتابعتها الآن بتواجد اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا من الأسهل علينا الآن أن نسلك الطريق الصعب نحو تكامل وتنمية غواتيمالا ونحو تحقيق العدالة في غواتيمالا.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأن برامج التماسك الاجتماعي التي تعلمناها وطورناها في غواتيمالا، والتي اكتسبناها أيضا في بلدان صديقة، تؤتي ثمارها. فبرنامج "أسرتي تحرز التقدم" تستفيد منه الآن ٤٠ ٠٠٠ أسرة، ويلتحق الشباب بالمدارس ويذهبون إلى المرافق الصحية. وبرنامج "التضامن من أجل حقبة تسوق" يؤدي ثمارا في المناطق الحضرية، وبرنامج "المدارس المفتوحة" يجد من انحراف الأحداث في المناطق الأكثر خطورة في مدينة غواتيمالا.

وإذا كانت لدينا الشجاعة لعولمة الاقتصاد فنحن الآن نواجه التحدي، ونواجه تقريبا الالتزام، بأن نعولم البشرية جمعاء. ومن شأن هذه العولمة أن تؤدي إلى تضامن شامل وعالمي، وقد تكون هي السبيل إلى إنقاذ كوكبنا. وربما ننقذه من خلال الجمع بين نجاحاتنا ومحاولة تفادي أخطائنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، ويفخر كبير، أود أن أشكر رئيس جمهورية غواتيمالا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ألفارو كولوم كاباييرو، رئيس جمهورية غواتيمالا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ليخ كازينسكي، رئيس جمهورية بولندا

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بولندا.

على التكنولوجيا. ونعطي الأوكسجين، لكننا نحصل على التضامن. ونعطي الأوكسجين ونحصل على تفهم بلدان لحقيقة أننا نستحق مصيرا أفضل على أساس هذا التضامن الدولي.

كما أننا عززنا الإصلاح الضريبي. ولا يخفى على الكثيرين أن الإصلاح الضريبي في غواتيمالا يعني المشاكل والانقلابات. ولكن لدينا الآن إصلاحا ضريبيا، ومستوى جيد من توافق الآراء. وهناك أيضا التزام بالشفافية وترشيد النفقات. ففي مجرد ٢٥٤ يوما، تم تخصيص ٧ في المائة من الميزانية الوطنية للفقراء، وهو مبلغ كنا ننفقه، وكان من الممكن إنفاقه اليوم، كليا على أمور أخرى دون أية إشارة إلى الفقراء. وقد بدأت سبع مدن بتخفيض مؤشرات وفيات الأمهات فيها. والمراكز الصحية مزدحمة لأنها تقدم الآن خدمات وأبوابها مفتوحة. وازداد بشكل كبير عدد الأطفال المسجلين في المدارس في الـ ٤٥ مدينة ذات الأولوية. فمن الممكن القيام بهذا إذا توفرت العزيمة اللازمة لذلك.

وقد يكون الأمن لدينا في أحسن أحواله عندما تنجح السلفادور وكولومبيا والمكسيك بشكل أكبر في مكافحة الاتجار بالمخدرات. وتدفع غواتيمالا ثمن ذلك. ولذلك أود في هذا الوقت الوحيد أن أشكر جيراننا في كولومبيا، على ما قدموه لنا من دعم لكي نتمكن من مواجهة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة على نطاق إقليمي. وينبغي ألا يتعين على شبابنا أن يدفعوا ثمن نقاط ضعف الآخرين. وينبغي ألا يتعين على شعبنا المتواضع وسكاننا الأصليين أن يدفعوا ثمن مساوئ الآخرين. وأعتقد أن الأمور ستتحسن إذا عملنا على الصعيد الإقليمي.

وأود أن أعرب مجددا عن امتناننا لمنظومة الأمم المتحدة على جهودها لإحلال السلام في غواتيمالا، الذي سعينا إليه خلال ثمانية أعوام من المفاوضات، والتي تشرفت

الأداء. ولذلك السبب، لا نزال على يقين بضرورة استمرار عملية إصلاح الأمم المتحدة.

ومن المبادئ الأساسية في الحكم الديمقراطي للأمم المتحدة قاعدة "دولة واحدة، صوت واحد". وينبغي إعطاء كل دولة الفرصة لتقرر الاتجاه الذي ينبغي أن تسير فيه الأمم المتحدة، ولا تزال الجمعية العامة أهم محفل لهذا النقاش الديمقراطي. وفي هذا السياق، من المهم بصفة خاصة تبسيط آلية صنع القرار.

ونحن نؤيد تسريع وتيرة العمل في إصلاح مجلس الأمن. وينبغي زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين في المجلس ليعكس عالم اليوم بحق. ولنذكر أن بعض القواعد، في ذلك الصدد، قد وُضعت في عالم يختلف اختلافا جوهريا عن عالمنا اليوم.

"لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاه له ولأسرته. ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة": وذلك المبدأ نصت عليه المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الستين لصدوره. ونحن كمجتمع دولي نتحمل مسؤولية تطبيقه.

إن مكافحة الجوع والفقر هي أحد الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية. لقد انقضت ما يقرب من ثماني سنوات منذ حدد المجتمع الدولي تلك الأهداف. وعلى الرغم من العدد الكبير من الإعلانات والالتزامات، ما زلنا غير قادرين على تحقيق الأهداف. وسيكون ضربا من المستحيل أن نتغلب على الأزمة الحالية أو ننفذ السياسات الإنمائية ما لم يتحمل كل بلد مسؤوليته الفردية، ويتخذ خطوات ملموسة وقيّم التقدم المحرز حتى الآن - وأنا أعيد التأكيد على هذا.

اصطحب السيد ليخ كازينسكي، رئيس جمهورية بولندا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ليخ كازينسكي، رئيس جمهورية بولندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كازينسكي (تكلم بالبولندية؛ وقدم الودف نصا بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن احترامي وامتناني لرئيس الجمعية العامة في دورتها السابقة، السيد سيرجان كريم، والذي أسهمت مشاركته ومبادراته الفعالة في توسيع نطاق جدول أعمال الجمعية ويسرّت عملها. وأود أن أتقدم بتهنئتي لخلفه، السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان. أهنيكم، سيدي، على تعيينكم وأتمنى لكم عملا مشرما.

لقد شهد العام الماضي العديد من التحديات والمشاكل الجديدة التي يتعين على المجتمع الدولي أن يتصدى لها. وأثناء محاولتنا للتصدي لهذه المشاكل وللسعي إلى إيجاد أفضل الحلول لها، أدركنا مرة أخرى أنه لا يمكن النجاح في التغلب على الأزمات المختلفة دون الاستناد إلى قيم عالمية مثل الديمقراطية والحرية والتضامن.

وأزمة الغذاء وآثارها من أكبر التحديات العالمية في الوقت الحاضر. وقرار جعل تلك المسألة الموضوع الرئيسي لدورة الجمعية العامة لهذا العام يشهد على الدور الخاص الذي تقوم به الأمم المتحدة بوصفها المنتدى الذي تتركز المناقشة فيه على التحديات العالمية الرئيسية. وتعرب بولندا عن تقديرها لمبادرة الجمع بين النقاش المتعلق بأزمة الغذاء والمناقشات بشأن الحاجة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة، لأنه لا يمكن مواجهة التحديات العالمية للقضاء على الجوع والفقر وكفالة التنمية المستدامة لأفقر الدول إلا إذا اتسمت الأمم المتحدة بالديمقراطية وفعالية

المنطلق، نستضيف في بوزنان في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والاجتماع الرابع للأطراف في بروتوكول كيوتو. وأحد التحديات الرئيسية التي تواجه المؤتمر هذا العام التوصل إلى حلول وآليات من شأنها إحداث ودعم تغيير حقيقي ومنهجي في البلدان النامية. ومن المهم جدا بصفة خاصة ضمان تمويل الاستثمارات التي ستساعد على تحديث اقتصادات تلك البلدان وتساعد على تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والتكيف مع تغير المناخ. وأؤكد مجدداً أنه لا يوجد أي إمكانية لتنفيذ هذه الأهداف دون تغيير رئيسي في التفكير، وخاصة من جانب البلدان التي يتوفر لديها أكثر الموارد في الوقت الحاضر. ويحدونا الأمل في أن المؤتمر الذي سيعقد في بوزنان هذا العام سيرسي أساساً قوياً للتوصل إلى اتفاق جديد في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر من العام القادم.

وبولندا، التي تتولى رئاسة الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف، ستسعى جاهدة إلى التوفيق بين مواقف الدول الكبرى قدر المستطاع من أجل ضمان إحراز أقصى قدر من التقدم خلال مؤتمر بوزنان. ونتوقع من شركائنا الدوليين وأصدقائنا التعاون والدعم. ونقدّر تقديراً كبيراً الالتزام القوي الذي أبداه الأمين العام بتنفيذ هذه الأهداف.

وينبغي أن يقترن تقديم التكنولوجيات الجديدة الأكثر رفقاً بالمناخ بتعزيز أمن الطاقة وتنوع مصادرها. ولأننا لم نتوصل بعد إلى اتفاق بين جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن الآليات المتعلقة بأزمة الطاقة - ومع أنني أشير إلى الاتحاد الأوروبي، فإن هذا ينطبق على جميع الدول الأخرى في العالم أيضاً - فإن مسألة أمن الطاقة تصبح أولويتنا.

وينبغي لنا أن نبذل جهوداً مشتركة لتعزيز برنامج تنمية عالمية أساسه الأهداف الإنمائية للألفية.

ومن ذلك المنطلق، آيدت بولندا نداء العمل المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية الذي وجهه رئيس الوزراء البريطاني، غوردون براون. ونأمل في أن البيان، الذي يعكس تفاهماً على نطاق واسع بين البلدان، وممثلي قطاع الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الدينية، سيسهم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بالكامل. ونحن نرى أن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي سيعقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر سيسفر عن التزامات ملموسة يجري تنفيذها في الوقت المناسب: فحسن التوقيت له أهمية خاصة.

ونحن إذ نُحلّل أسباب أزمة الغذاء ونحاول إيجاد حلول فعالة لمكافحة الفقر والجوع، نُحيط علماً بالأثر السلبي الهائل لتغير المناخ على هذه الظواهر. وبالرغم من أن عواقب تغير المناخ سيكون لها أثر على الصعيد العالمي، فإن البلدان الأشد فقراً هي التي ستتحمل العبء الأكبر وستكون هي الأشد تضرراً. ومن نافلة القول إن البلدان النامية لن تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها بشأن تخفيضات انبعاثات غازات الدفيئة وستفشل في التكيف مع تغير المناخ بنجاح دون التحلي بروح التضامن والمسؤولية وتعزيز التعاون المتبادل. وهذا يتطلب تغييراً في فلسفة نهجنا، وأن تبذل بلدان الشمال جهداً أكبر بكثير لصالح بلدان الجنوب. وما أقوله الآن هو مجرد تلخيص، فيجب على البلدان الغنية أن تصبح أكثر التزاماً بمساعدة البلدان الفقيرة. والأمم المتحدة هي المنظمة الرئيسية، إن لم تكن الوحيدة، القادرة على تنفيذ هذه الأهداف.

وترغب بولندا في أن تكون شريكا فاعلاً في الأنشطة التي يضطلع بها المجتمع الدولي في ذلك الصدد. ومن هذا

لا يكون ملزماً للأقوياء. إذا فعلنا ذلك، لن يكون للقانون الدولي أي أثر إيجابي، لا سيما في ما يتعلق بمبدأ السلامة الإقليمية. ويجب ألا نسمح بتقويض مبدأ أنشئت على أساسه الأمم المتحدة قبل ٦٣ سنة في أعقاب الحرب العالمية الثانية نتيجة لإفلاس عصبة الأمم. فهذا المبدأ التأسيسي للأمم المتحدة هو مبدأ القانون ومبدأ معارضة الاستخدام غير القانوني للقوة.

لم يأت جميع الأعضاء من بلدان مجاورة لجورجيا أو من بلدان في أوروبا أو بالقرب منها، غير أن مشكلة جورجيا هي مشكلة لنا جميعاً، ولكل بلد يتصدى لمسائل تتعلق بالسلامة الإقليمية أو بحيران أقوى منه ويسيتون استخدام ميثاقهم. ينبغي أن يستند النظام الدولي إلى الامتثال الصارم لميثاق الأمم المتحدة من جانب جميع الأطراف الخاضعة للقانون الدولي - وفي المقام الأول والأخير جميع الدول. وينبغي أن يستند إلى المسؤولية المشتركة عن مصير البلدان التي لا تستطيع ضمان أمنها لوحدها.

تلك كانت الدوافع التي استرشدت بها في ردي على الصراع الجورجي واسترشد بها رؤساء إستونيا وأوكرانيا ولاتفيا وليتوانيا في ما اتخذوه من إجراءات. إن التنفيذ الكامل لخطة السلام، التي ينبغي أن تشمل أيضاً مسألة السلامة الإقليمية لجورجيا، يشكل شرطاً مسبقاً لمواصلة المناقشات بشأن منطقة القوقاز، التي ستعقد في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر وشرطاً مسبقاً لمستقبل العلاقات بين روسيا والاتحاد الأوروبي - الذي تشكل بولندا العضو السادس والعشرين فيه. فلا يمكن لتلك العلاقات أن تكون سليمة ومتبادلة إلا إذا احترمت الطرفان القانون الدولي في علاقتهما مع بعضهما البعض ومع الأطراف الأخرى.

ومن الأمور التي يتجلى فيها انخراط بولندا في جهود الأمن الدولي مشاركتها في تحالف لمكافحة الإرهاب في

وتتابع بولندا مع القلق التطورات في جورجيا. ونرى أن تكون الأولوية لجميع الدول الأوروبية، ولا سيما دول الاتحاد الأوروبي، إجراء حوار والعمل بروح التضامن والاتساق في تنفيذ سياسة الطاقة. ولن تتمكن أوروبا من كفالة تحقيق أمن الطاقة إلا بتلك الطريقة، خاصة في الوقت الذي ينعدم تماماً التنبؤ بما سيُقدم عليه الموردون الرئيسيون الذين يزودون أوروبا بالطاقة حالياً.

وينبع القلق الذي يساور بولندا من قيام بعض الدول، ولا سيما دولة قوية جداً، باستخدام ورقة الطاقة كأداة لتحقيق أهداف سياسية في العلاقات مع الدول المجاورة ومع جميع الدول الأخرى التي تستفيد من إمدادات الطاقة من تلك الدولة.

وبالتالي فمن الأهمية بمكان أن ننوع مصادر الإمدادات، وأن نستحدث قواعد شفافة لتنظيم تجارة الطاقة وتوسيع البنية التحتية للنقل، لا سيما من خلال إنشاء طرق ومصادر طاقة بديلة للاتحاد الأوروبي، خاصة من بحر قزوين وآسيا الوسطى والشرق الأوسط. ويمكن لهذا الأمر أن يعجل، بصورة كبيرة، وتيرة تحقيق التنمية في دول تلك المناطق وتحسين إمكاناتها في إطار التضامن العالمي.

لقد أشرت إلى جورجيا في سياق أمن الطاقة. غير أن الحالة في ذلك البلد أخطر من ذلك بكثير. فقبل عدة أسابيع شهدنا اعتداءً عسكرياً غير قانوني وتقسيماً للبلد. وكان ذلك عدواناً على دولة مستقلة. وانتُهكت فيه مبادئ أساسية للقانون الدولي، مثل حرمة الحدود واحترام السلامة الإقليمية.

وبدون احترام تلك المبادئ، سيكون العالم بؤرة ساخنة ليس لصراع واحد، بل لمئات الصراعات. ولا يمكننا أن نسمح بإضفاء طابع نسبي على القانون الدولي. ولا يمكننا أن نقبل بأن يُطبق القانون الدولي على الضعفاء، لكنه

هامة لأن العديد من مواطنيها هم من أصل بولندي، نتمنى النجاحات وتحقيق السلام، سلام تشتد حاجة إسرائيل إليه.

ويسرني أن ألاحظ أن الحالة في لبنان تنعش آمالنا. وتؤمن بولندا بأنه بفضل الانتخابات والرئيس الجديد سيتحقق الاستقرار والسلام اللذان ينتظرهما الشعب اللبناني منذ ٣٥ سنة - وحتى قبل ذلك كثيرا ما كانت الحالة تتسم بالصعوبة. ونتمنى للسلطات اللبنانية الجديدة ولدولة لبنان كل التوفيق. وسننخرط في هذا الجزء من العالم بروح التضامن الدولي ونظرا للعلاقات التاريخية التي تربطنا بالمنطقة.

إن المسائل التي ذكرتها لا يمكن أن تحلها دولة واحدة أو مجموعة من الدول بمفردها. واليوم نرى بوضوح أننا بحاجة إلى عمل مشترك من جميع البلدان، الغنية والفقيرة ومن الشرق والغرب على حد سواء. ولكن في عالم اليوم، حيث لم يعد التقسيم إلى الشرق والغرب أمراً هاما كما كان في الماضي، ما نحتاج إليه قبل كل شيء هو التضامن بين الشمال والجنوب؛ فيجب علينا أن نقدم المساعدة إلى من يحتاجون إليها.

نحن بحاجة إلى تعزيز الديمقراطية، وبالطبع، مع تكييفها لتلائم مع الظروف والتقاليد الثقافية السائدة في الدولة المعنية، لأنه وبغض النظر عن عيوبها لم نعهد قط في تاريخنا نظاما أكثر رفقا منها بالبشرية. وينبغي أن نعمل معا وبروح التضامن من خلال التسيير الفعال للهيكل الدولية مثل الأمم المتحدة ووكالاتها، والتي لديها تأثير عالمي وتمتع بمكانة لا تضاهي. ويقول الأمين العام، وهو محق، إنه ينبغي أن يكون هناك تنسيق أوثق بين عمل الوكالات بصرف النظر عن النجاحات الكبيرة التي حققتها الهيئات المرتبطة بالأمم المتحدة خلال العقود الأخيرة.

ولكن الأمر الأهم هو ضمان الاحترام للقانون الدولي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

العديد من المناطق المضطربة في العالم. واليوم يشارك أكثر من ٣ ٥٠٠ جندي وشرطي بولندي في قوات عملية لحفظ السلام وتحقيق الاستقرار - من أفريقيا إلى البلقان، مروراً بالشرق الأوسط وآسيا.

ولقد كان العراق من بين تلك المناطق. فعلى مدى الخمسة أعوام من التواجد في العراق بذلت بولندا جهودا لمساعدة أصدقائها وحلفائها العراقيين على كفالة تعزيز الأمن الخارجي والداخلي. ومن الواضح أن مهمتها، التي تنتهي المرحلة الرئيسية منها هذا العام، كانت ناجحة. فمن المؤكد أن العراق ينعم اليوم بقدر من السلامة والاستقرار أكبر مما كان عليه قبل بضعة أعوام، وهذا على الرغم من تشكيك بعض الأوساط.

غير أن الأمر الذي لا يزال يشكل تحديا هو الحالة في أفغانستان. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن المهمة في أفغانستان، التي تشارك فيها بولندا أيضا مشاركة فعالة، لا بد أن تنتهي بتحقيق النجاح، ليس النجاح العسكري في مكافحة الإرهاب فحسب بل أيضا نجاح الدولة الأفغانية في تحسين حياتها اليومية. ولا بد من مواكبة العمل العسكري أيضا باتخاذ تدابير لتحقيق استقرار الاقتصاد الأفغاني، وتحسين حالة الأمن الداخلي، وتمكين أفغانستان من تحقيق النمو بوتيرة أسرع. وأعتقد أن هذه البعثة ستكفل بالنجاح.

إن استمرار انعدام الاستقرار في الشرق الأوسط يشكل مصدرا للقلق لكل بلد من بلدان العالم تقريبا، بما في ذلك بولندا - وكلمة "تقريبا" هنا تدعو للأسف. ينبغي استكمال العملية الطويلة لبناء دولة فلسطينية مستقلة في أقرب وقت ممكن، وذلك من أجل الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، بما أن الدولتين معا صديقتان لبولندا. ونتمنى للشعب الفلسطيني كل التوفيق في كفاحه من أجل إقامة دولة مستقلة. ولإسرائيل، التي تربطنا معها علاقات تاريخية

كما أود أن أشيد إشادة مستحقة بالسيد سرجان كريم، الذي ترأس الدورة الثانية والستين، على العمل الممتاز الذي قام به طوال فترة ولايته.

وأود أن أعرب عن تأييدنا للأمين العام، السيد بان كي - مون، على ما قدمه لمنظمتنا من توجيه هام منذ توليه مهام منصبه.

ولقد شهد بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى، منذ عام ١٩٩٦ اضطرابات داخلية توججها آثار الصراعات العديدة الدائرة في البلدان المجاورة. إن أزمة دارفور والتوغلات المستمرة التي تقوم بها العصابات المسلحة غير النظامية في الشمال الشرقي والشمال الغربي وتوغلات جيش الرب للمقاومة على الحدود الجنوبية المتاخمة للسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، صاحبها أعمال النهب والاعتصاب والترحيل وتجنيد الأطفال تحت سن العاشرة.

إن استخدام ذلك الجزء من أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى كقاعدة خلفية للعناصر المسلحة من غير الدول يشكل خطراً من نفس نوع المخاطر التي أدت إلى قرار مجلس الأمن ١٧٧٨ (٢٠٠٧).

وإنني أرحب بالولاية المناطة ببعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد كجزء من عملية متعددة الأبعاد لاستعادة الأحوال الآمنة والسلامة اللازمة لعودة طوعية ودائمة للاجئين والأشخاص الذين شردتهم الصراعات في تلك المنطقة الممتدة على حدود ثلاث دول وتربط بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان.

ولكن مع انتهاء ولاية قوة الاتحاد الأوروبي في آذار/مارس ٢٠٠٩، وبسبب هشاشة الوضع في الشمال الشرقي وتزايد انعدام الأمن في الجنوب الشرقي، فمن المستحسن جدا تعديل وتوسيع مهمة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ويحدونا أمل كبير في أن

ويحدوني الأمل عندما نلتقي في العام المقبل خلال الدورة الرابعة والستين أن يكون العالم أكثر أمناً وأقرب قليلاً من المبادئ التي كان لي شرف الإشارة إليها في هذا الخطاب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بولندا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد ليخ كازينسكي، رئيس جمهورية بولندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد وولف (جامايكا).

خطاب السيد فرانسوا بوزيزي، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى.

اصطحب السيد فرانسوا بوزيزي، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فرانسوا بوزيزي، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس بوزيزي (تكلم بالفرنسية): في البداية، أوجّه تهنئة خالصة إلى السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. ويمثل انتخابه هذا تقديراً للدور الذي قامت به بلاده، نيكاراغوا، في السعي إلى تحقيق مقاصد الأمم المتحدة ولمسيرته المهنية الطويلة والتميزة كدبلوماسي. وأؤكد له دعم بلادي ودعمي الشخصي في أدائه لمهمته الصعبة والنبيلة.

تتجاوز إطارها الحالي لتصبح قوة تنفيذية للأمم المتحدة، وأن يستمر التعاون بين بعثة الأمم المتحدة هذه والقوى الأخرى المعنية على صعيدي الإقليم والمجتمع المحلي.

إن الإشارة إلى الحالة في بلدي تتيح لي الفرصة لأؤكد أن الأزمات السياسية والعسكرية المتكررة قد زادت من حدة الفقر وانعدام الأمن الغذائي، ولا سيما في المناطق الريفية والزراعية.

وإن الموضوع المقترح للمناقشة العامة هذا العام - وهو تأثير أزمة الغذاء العالمية على الفقر والجوع في جميع أنحاء العالم - بالإضافة إلى ضرورة تحقيق الديمقراطية في الأمم المتحدة، هو في صميم شواغل المجتمع الدولي، وقد كان يشغله لبضعة عقود. المسألة الأولى تتضمن المسائل التالية: الظروف المناخية والمشاكل الديمغرافية والمديونية والتجارة الحرة والعادلة وإعادة توجيه القطاع الزراعي نحو الوقود الحيوي وأسعار النفط والصراعات المسلحة.

وتتمثل التحديات التي يتعين التغلب عليها في عدم توفر الأمن في المناطق الزراعية، وسوء تنظيم الإجراءات الزراعية، والدرجة المتدنية من الدعم المقدم للمجتمع الزراعي لأن الأرض غير مشاطئة وتفتقر إلى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، والنزوح من الريف وأثر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والمالاريا على تخفيض القوى العاملة مما نجم عن ذلك الحصول على قدر محدود من الائتمان وزيادة في التمييز الاجتماعي.

وفي السياق الحالي للتجارة العالمية والاقتصاد العالمي، هناك نزعة الكوارث الطبيعية والصراعات المسلحة، وبسبب ما ترتبه من أثر على الهياكل الاجتماعية والاقتصادية فإنها تزيد من حدة الأزمة الغذائية في البلدان النامية.

وبالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى فيمكن أن ينظر إلى الأزمة الغذائية بوصفها شيئاً من المفارقات بسبب إمكانياتنا الطبيعية، حيث أن الطقس في جميع أرجاء البلد مؤات للزراعة التي تعتمد على هطول الأمطار، إذ أن معدل سقوط الأمطار السنوية جيد حيث يبلغ نحو ٨٠٠ ميليمتر في أقصى الشمال وأكثر من ١٥٠٠ ميليمتر في الجنوب ويقدر توفر المياه العذبة بنحو ٣٧٠٠٠ متر مكعب لكل مواطن.

ومن بين ما يزيد على ١٥ مليون هكتار من الأرض الصالحة للزراعة لا يستغل منها في الزراعة سوى من

وإن أحد الأهداف الإنمائية للألفية تخفيض عدد الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين ١٩٩٦ و ٢٠١٥، وتخفيض خط الفقر إلى النصف بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥.

وهناك عدد من أسباب المشاكل؛ فهناك ما يسمى بالأسباب الطبيعية والأسباب الإنسانية. الأسباب الطبيعية تنجم عن الكوارث الطبيعية، مثل الجفاف والتصحر وتردي البيئة والفيضانات، مما يؤدي إلى تآكل الأرض الصالحة للزراعة. أما الأسباب الإنسانية فتعتبر مسؤولة عن أكثر من ٣٥ في المائة من حالات الغذاء الطارئة في عام ٢٠٠٤، بالمقارنة مع ١٥ في المائة فقط في عام ١٩٩٢. وقد زادت الحروب والاضطراب الاقتصادي والاجتماعي من ترددي الحالة الغذائية.

إن الجمعية العامة هي المنتدى الملائم الذي تناقش فيه المسائل التي تواجه عالمنا اليوم. وهذا ما يتوقع منا في الجمعية.

وما من مسعى إنساني لا يستجيب إلى الطلب. لذلك من الممكن الصمود أمام تحدي الأزمة الغذائية. ولكن ضعفنا فوق كل شيء يكمن في القدرة الفنية والاقتصادية والهيكيلية على تهيئة الظروف للإنتاج الزراعي والإنتاجية بشكل عام.

وأرحب بالتدابير التي اتخذت في حزيران/يونيه من هذا العام في مؤتمر القمة العالمي للأغذية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الذي عُقد في روما بشأن الأزمة الغذائية. وإن المبادرة المتعلقة بارتفاع أسعار المواد الغذائية

يجب أن تركز بصورة رئيسية على تحفيز إنتاج الأغذية في بلادنا. لذلك نتطلع قُدمًا إلى تنفيذ اقتراح صندوق النقد الدولي بشأن مضاعفة المساعدة التي يقدمها للزراعة في القارة الأفريقية، بأمل تعزيز الطاقة الإنتاجية لمزارعينا وتهيئة الظروف الهيكيلية المواتية للإنتاج وتسويق السلع الزراعية.

وكجزء من المحادثات الإقليمية بشأن الأزمة الغذائية التي انعقدت في كينشاسا في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٩ تموز/يوليه من هذا العام تحت رعاية المجتمع الاقتصادي لدول أفريقيا الوسطى، تم الاتفاق على تفعيل إعلان مابوتو وإعلان أبوجا على التوالي لتخصيص ١٠ في المائة من الميزانية الوطنية للزراعة وكفالة وصول أفضل لبلداننا إلى الموارد المخصصة للزراعة.

كذلك أعطينا الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تفويضا، من بين إجراءات أخرى، للإسراع في تنفيذ

السياسة الزراعية المشتركة. وإعادة إطلاق القطاع الزراعي من أولويات تفويضي بوصفي رئيسا للجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا. وفي مؤتمر ياوندي الذي انعقد

في حزيران/يونيه من هذا العام قررنا تسليط اهتمامنا على قلب البرنامج الاقتصادي الإقليمي.

ولا يمكن لأي من هذه القرارات الجيدة أن يُترجم إلى حقيقة بالنسبة لمزارعينا ما لم يصلهم بالفعل الدعم الذي وُعدوا به. وفي أفريقيا الوسطى على وجه الخصوص إذا لم يتم الوفاء بالوعود التي قُطعت إليهم سيعملون على الإسراع في تفعيل دور المنسقين الإقليميين من أجل التنمية. وهذا سيساعد في تخفيض عيوب النشاط الاقتصادي والتباين بين المناطق الريفية والحضرية.

لقد أصبح الأمن الغذائي موضع قلق بالنسبة للعالم، فلا يزال الجوع أسوأ من أسلحة التدمير الشامل. والأزمات الاجتماعية السائدة في العديد من الأماكن ناتجة عن إدراك مفاده أن الأمن الغذائي يزداد سوءا مع ارتفاع تكلفة المعيشة وغير ذلك من أوجه عدم التيقن مثل تغير المناخ والكوارث الطبيعية.

وفي أفريقيا الوسطى، نتيجة العمل التدميري الذي تقوم به مجموعة المتمردين العسكريين غير النظامية، والتي يجري تسييرها من الخارج، فإن انعدام الأمن الغذائي، ولا سيما في المناطق الريفية كثيرا ما يستحثه انعدام الأمن. الأمر الذي أدى بالحكومة في نيسان/أبريل من هذا العام إلى تنظيم ندوة وطنية بشأن إصلاح قطاع الأمن والذي كان خطوة هامة نحو السلام.

في ضوء هذا فإن عملية الحوار السياسي الشامل التي وعدت بالاضطلاع بها حتى نهايتها ينبغي أن يُنظر إليها من جانب جميع أبناء أفريقيا الوسطى بوصفها حتمية قاطعة.

واليوم يوجد ملايين من الناس في جميع أرجاء العالم يفقدون بصورة متزايدة سُبل عيشهم بسبب أثر انعدام الأمن الغذائي والارتفاع الشديد في أسعار النفط على الاقتصاد العالمي بآثار غير مسبوقه على النظام العالمي والسلم.

خطاب السيد بيدرو فيرونا رودريغيز بيريس، رئيس جمهورية الرأس الأخضر

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية الرأس الأخضر.

اصطحب السيد بيدرو فيرونا رودريغيز بيريس، رئيس جمهورية الرأس الأخضر، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بيدرو فيرونا رودريغيز بيريس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بيريس (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الانكليزية): أولاً، أهنيئ السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وأتمنى له رئاسة ناجحة. وأود أيضاً أن أحيي الأمين العام بان كي - مون وأن أعرب له عن بالغ تقديري لالتزامه بالسلام والحوار والازدهار للجميع.

إن العالم يزداد تعقيداً لما يواجهه من تحديات متعددة وأخطار وشكوك كثيرة. ويقتضي ذلك تعزيز تعددية الأطراف والمسؤولية الجماعية وتعاوننا أوثق. وباختصار، فإن هذا العالم يحتاج ويتوقع من الأمم المتحدة أن تفعل ما هو أكبر وما هو أفضل.

إن العالم يمر حالياً في أزمة جسيمة ومتعددة الأوجه في مجالات المال والطاقة والغذاء والبيئة. فإننا نواجه بالفعل بيئة يطغى عليها عدم اليقين في الأمدن القصير والطويل، ويؤكددها عدم الاستقرار المالي وتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، وارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية واقتصاد عالمي مضطرب على صعيد العالم بأسره. هناك

إن الجوع والبيئة والفساد والصراعات المدنية والإثنية كلها تشكل عبئاً على أشد الناس عوزاً في العالم.

وثمة تهديدات أخرى من قبيل الإرهاب والجوع وسوء الحكم تسهم أيضاً في جعل العالم أكثر هشاشة وتتطلب منا ردوداً وأساليب تفضي إلى حل دائم.

وفي عصر تكافل الدول هذا فإن الحل الرئيسي والحاجة الحتمية تتمثلان في منتدى جماعي لاتخاذ القرار وأداة للعمل السريع. وهذه كانت رؤية مؤسسي منظمنا في عام ١٩٤٥.

ولكن علينا أن نعترف اليوم بأن مختلف المؤسسات التي تتكون منها الأمم المتحدة لا تخلو من أوجه القصور، وعلينا أن نتفق على الحاجة إلى الإصلاح الذي يجعل المنظمة أكثر فعالية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى ذلك النوع من السلام الذي يتناسب مع الحالة الراهنة.

وبلدي مقتنع بأهمية إضفاء طابع الديمقراطية الحقيقية على منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، لا بد من توجيه اهتمام خاص إلى أداء مجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومؤسسات بريتون وودز، والجمعية العامة. وإذا ما قمنا معا باتخاذ القرارات الجريئة لتنفيذ هذا المشروع الطموح، فإننا سنقدم للعالم هيكلاً مثالياً قادراً على التصدي لجميع القضايا الدولية. هذه فرصة لبناء عالم أكثر أمناً وعدلاً وتوازناً وحرية لجميع الشعوب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد فرانسوا بوزيزي، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

والتعاون الدولي بغية التقدم صوب التوازن الدولي، وحماية الحياة ومستقبل الكوكب الأرضي.

إن الأزمة المالية الراهنة يؤكد أنها عدم استقرار الأسواق المالية والتقلبات في حركة رؤوس الأموال، والتي تهدد استقرارنا الاقتصادي على الصعيد العالمي. وعلينا أن نحافظ على الهيكل المالي العالمي. ويبدو أنه بات ضروريا أن نتفق على أشكال جديدة للقواعد المالية التي تتمتع بالفعالية وتحظى بالثقة والقبول من الجميع. وضعت الأزمة الغذائية مئات الملايين من البشر في وضع حرج. ومن الواضح أن الحاجة تدعو إلى اتخاذ تدابير عاجلة لضمان زيادة الإنتاج الزراعي القادر على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية. وهذا يتطلب تشجيع السياسات الزراعية الملمية لمتطلبات هذا الوضع، ومشاركة البلدان الغنية والأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية، والمساعدة التقنية من المنظمات الدولية؛ ويعني ذلك وجوب إيلاء الاهتمام لتحديث وزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية في البلدان والمناطق المتضررة. ويدور في خلدي هنا بصفة خاصة بلدي والقارة الأفريقية.

لقد أدى الارتفاع في أسعار النفط إلى مشاكل جسيمة لاقتصادات أقل البلدان نموا والبلدان غير المنتجة للنفط. وإنني أتساءل، لماذا لا يُنظر في أشكال من التعويض لأفقر الدول وأكثرها تضررا بالنظر إلى الفوائض المالية الهائلة التي تراكمت؟ ولا بد أن نعرف بأن مثل هذا الإجراء العادل والتضامني لن يكون كافيا. ولذا علينا أن نعمل بصورة فردية وجماعية وأن نستمر في تشجيع بدائل الطاقة والكفاءة في استخدامها، وكذلك تشجيع تخفيض الاعتماد على الوقود الأحفوري. ويقتضي هذا الأمر اتخاذ تدابير عاجلة وعالمية للتغلب على الأزمة البيئية الخطيرة وتطوير خيارات ابتكارية وآمنة من أجل مستقبل البشرية. هذا هو التحدي الذي يجب علينا أن نواجهه وأن نتغلب عليه من أجل المستقبل وصالح الجميع.

خطر على أمننا الاقتصادي والإنساني والسياسي والعسكري، أي على أمننا العام والجماعي.

من جهة، تهدد الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب النظام الدولي وسيادة القانون. ومن جهة أخرى، فإن آثار الاحترار العالمي وتغير المناخ، بالإضافة إلى الأخطار الناجمة عن تفاقمها، تمثل وقائع حقيقية يواجهها قادة العالم ومؤسساته.

وما زال السلام العالمي صعب المنال. وما زالت مناطق الصراع المسلح قائمة. وهي في حقيقة الأمر تعود إلى النشوب بوتيرة متكررة أو تتواصل بحدة منخفضة. وفي تلك الأثناء، تنشأ مصادر توتر جديدة في مناطق كثيرة. ولكنني أعتقد أننا متفقدون على أن الحرب ليست السبيل الأمثل للتغلب على هذه التحديات.

ولقد فشلنا أيضا في بناء الأمن والثقة بين الجميع ومن أجل الجميع، الكبار منهم والصغار، والأغنياء منهم والفقراء. وبدون الأمن والاستقرار الاجتماعي، وبدون الوثام السياسي والمؤسسي، وفوق كل شيء بدون الثقة المتبادلة بين الأطراف الفاعلة في السياسة الدولية، من الصعب تعزيز الأسس التي قد تسهم في تأمين حل المشاكل العالمية الكبرى والتصدي لتحدياتنا الرئيسية، والتغلب على الفقر المدقع والأمراض المتوطنة الأكثر انتشارا، بالإضافة إلى تجاوز الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية العالمية.

ومن خلال اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، تعهد المجتمع الدولي صراحة بالإسهام في التغلب على هذا الوضع الذي لا يمكن أن يستمر. ولذلك، فإنني أحث الجمعية على العمل من أجل المحافظة على بيئة دولية مواتية لتحقيق الالتزام الذي قطعناه بشأن النمو الاجتماعي والاقتصادي لأفقر البلدان، والقضاء على الفقر المدقع، وتوطيد السلام والحوار

على اعتناق قارتنا وعلى تطلعها نحو التقدم، وبالتالي فهذا يساعد على الدخول في الحقبة والعالم الجديدين، اللذين نتوق إليهما.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الرأس الأخضر على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد بيدرو رودريغيز بيريس، رئيس جمهورية الرأس الأخضر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بامير تويي، رئيس جمهورية ألبانيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ألبانيا.

اصطحب السيد بامير تويي، رئيس جمهورية ألبانيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بامير تويي، رئيس جمهورية ألبانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تويي (تكلم بالألبانية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الانكليزية): يسرني بشكل خاص أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وسمحوا لي أن أهنئ الرئيس على انتخابه لهذا المنصب الرفيع. وترحب ألبانيا بالتعاون معه. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد للرئيس الدعم الكامل من بلدي له. وأود أيضا أن أعرب عن أبلغ الشكر للأمين العام بان كي - مون على رؤيته وجهوده الدؤوبة لتنشيط وإصلاح منظمنا، الأمم المتحدة.

وسمحوا لي أيضا أن أؤكد التزام ألبانيا بأمن متحدة قوية ومنتسقة وقادرة على التصدي بنجاح للتحديات التي

ومن المؤكد أننا نتفق على أن البشرية تمر بلحظة من لحظات التاريخ الحاسمة التي من الواضح أنها تتعارض مع الأنساق السائدة لماضيها القريب - وهي لحظة تشهد مخاضا مؤلما لعالم جديد.

وتظهر التجارب الأخيرة أنه لا يمكن لدولة بمفردها أن تتصدى للتحديات الجسيمة والمشاكل العالمية التي يواجهها العالم. ولكن مؤسستنا العالمية هذه توفر الشروط الأساسية والمسؤولية الجماعية المطلوبة لهكذا مسعى. ولذلك يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بالمهمة الهائلة المتمثلة في تعزيز إدارة شؤون العالم بصورة أكثر فعالية.

ولكن للقيام بهذا الدور، الذي هو الآن أكثر تعقيدا من أي وقت مضى، الأمم المتحدة مدعوة إلى تكييف نفسها مع تحديات القرن الحادي والعشرين، والتعبير عن القوى الرئيسية التي تشكل العالم المعاصر وإلى ضمان الثقة ونقلها إلى الدول الأعضاء. وبناء على ذلك، يجب إصلاح منظومة الأمم المتحدة وتحسينها، وقبل كل شيء ينبغي توسيع وتعزيز الطابع التمثيلي لمجلس الأمن ومشروعته على وجه السرعة.

قبل ٣٥ عاما، في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، حققت جمهورية غينيا - بيساو سيادتها الوطنية. وأحيي وفد غينيا - بيساو في هذه القاعة. ونعقد اعتقادا راسخا بأن هذه الدولة الشقيقة لنا سوف تتمكن من التغلب على كل الصعوبات التي تواجهها حاليا ومن تعزيز أسس استقرارها في ظل سيادة القانون.

وسمحوا لي أيضا أن أرحب بالانتخابات التشريعية الأخيرة في أنغولا وأن أهنئ الشعب والسلطات الأنغولية على الطريقة المسؤولة والشفافة التي جرت بها هذه الانتخابات الهامة.

وأود كذلك أن أرحب بالاتفاقات السياسية التي أدت إلى نهاية الأزمة السياسية في زيمبابوي. فهذا شاهد

لاحتياجات وأولويات بلدنا، خاصة الاندماج في الاتحاد الأوروبي والوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

وبصفتنا من البلدان التجريبية، نعي هذه المسؤولية وسنفعل كل ما في وسعنا لتحويل هذه المبادرة إلى نجاح ملموس. وفي بلدي، لا يُنظر إلى الأهداف الإنمائية للألفية بوصفها مجرد أهداف إنمائية، وإنما أيضا كوسيلة للنمو. وقد أمت ألبانيا هذه الأهداف بوضع تعليمات لتنفيذ استراتيجيات التنمية بالمناطق ومتابعتها خطوة بخطوة. كما أضافت إليها هدفا آخر: الحكم الرشيد. وبالنظر إلى التجارب السابقة، يقتضي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الصغيرة والمتوسطة الدخل دعما مستمرا من القيادة الوطنية، ومزيدا من الكفاءة في استخدام الموارد، وتوثيقا للشراكة فيما بين جميع الأطراف الفاعلة، في الحكومات والمجتمع الدولي والمجتمع المدني.

ونحن نشطون للغاية في إطار تحالف الحضارات، ولدينا اقتناع بأن هذه المبادرة تمثل بالفعل أداة سياسية من أدوات الأمم المتحدة لبناء السلام بالمعنى الواسع لهذا المصطلح. ومتابعة لهذا الالتزام، ألقت ألبانيا استراتيجية وطنية للحوار بين الثقافات، تعكس تقاليد الوثام والتفاهم الديني الكاملين على مر العصور.

ويشكل تغير المناخ مصدرا للقلق وتهديدا على مستوى العالم، وهو بذلك يؤثر على بلدي أيضا. وتعتبره ألبانيا من المسائل ذات الأولوية وتقييمه في إطار تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة لتوحيد الأداء. وهي تنضم بإصرار إلى المجتمع الدولي في مواجهة تحدي تغير المناخ العالمي وتسهم بنصيبها المتواضع في أنصبة الحد من الانبعاثات لضمان مستقبل أفضل وأكثر تقدما.

ولا تزال أزمة الغذاء العالمي تشكل واحدا من أعقد التحديات التي تواجهها البشرية. وهي لا تؤثر في صحة

نواحيها حاليا. ونحن نؤيد بالكامل المبادرات والإجراءات المشتركة التي تهدف إلى تعزيز السلم والأمن الجماعيين من أجل تحقيق التنمية المستدامة والطويلة الأجل لتعزيز حقوق الإنسان والتعاون الدولي. ونرى أنه لا يمكن إصلاح المنظمة من جميع جوانبها إلا من خلال التعاون والحوار وتوافق الآراء.

والمكافحة العالمية للإرهاب، وخاصة من خلال ضمان استجابة فعالة لهذا الخطر الجماعي، تتطلب من الأمم المتحدة أن تستمر في القيام بدور بالغ الأهمية. وينشط بلدي ألبانيا، كثيرا في النهوض بمسؤولياته في المكافحة العالمية للإرهاب. وامثالا للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي أقرتها الجمعية العامة بالإجماع في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ما زالت ألبانيا تمثل عاملا من عوامل الاستقرار في المنطقة وخارجها من خلال سياستها البناءة التي تشجع على الاعتدال. وهي تسهم بقوات لحفظ السلام في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الأمنية الأخرى في أفغانستان والعراق وجورجيا والبوسنة والهرسك. ونشرت مؤخرا ٦٨ جنديا في تشاد كجزء من قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي. كما تعمل ألبانيا على تعزيز قدراتها الداخلية للتمكن من التواجد بقدر أكبر في مجال مساعدة السلام والأمن العالميين بتعميق تعاونها مع الأمم المتحدة في مجال عمليات حفظ السلام.

وقد أصبحت ألبانيا بالفعل جزءا من عملية الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة الرامية لإصلاح المنظمة بانضمامها طوعا إلى مبادرة الأمم المتحدة لتوحيد العمل. وهي تدعم هذا المشروع دعما كاملا وتعمل بنشاط مع الوكالات التابعة للأمم المتحدة على إيجاد طرق جديدة للشراكة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة. ويجري الاضطلاع بمبادرة توحيد العمل في احترام كامل للسيادة الوطنية والملكية الوطنية لزام التنمية وفي امثال

فقط بالامتثال الطبيعي، وإنما أيضا بالتزامات عملية وبرامج مشتركة ومنسقة للعمل في ميادين الحكم الرشيد وتحسين الأداء الوظيفي المؤسسي والنمو الاقتصادي وفي الحرب على الجريمة المنظمة والفساد.

ويلقى طريق ألبانيا إلى الاندماج الأوروبي الأطلسي الكامل تأييدا واسعا من عامة الناس في ألبانيا ومن مختلف طوائفهم السياسية. وعلى وجه الخصوص، تمثل الدعوة إلى الانضمام لحلف شمال الأطلسي في مؤتمر قمة بوخارست والتوقيع على التحالف والبروتوكولات في ٨ تموز/يولية ٢٠٠٨ وعملية التصديق المستمرة جميعا إنجازات تاريخية لألبانيا وتقييما إيجابيا للواقع الألباني الجديد والملموس. وسوف تستجيب ألبانيا لهذا التقييم بمزيد من المسؤولية والتصميم إزاء الالتزام الناشئ عن العضوية الكاملة في التحالف، الذي لن يخدم السلام والأمن في منطقة البلقان وحدها، بل وفي منطقة البحر المتوسط وما وراءها.

وتولي ألبانيا اهتماما خاصا لتعزيز العلاقات الإقليمية متعددة الأطراف. وهي تشجع جديا عملية التعاون الإقليمي بمشاركتها النشطة في جميع المبادرات المتخذة في جنوب شرق أوروبا. وتعمل هذه المشاركة على تعزيز علاقات حسن الجوار والأمن وبناء الثقة فيما بين البلدان الإقليمية والاستقرار والاندماج الكامل لجميع بلدان المنطقة في الهياكل الأوروبية الأطلسية.

وتتسم التحديات من قبيل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وانتشار الأسلحة وإدارة الحدود بطابع مترابط لا يمكن التغلب عليه إلا من خلال اتخاذ إجراءات ومبادرات مشتركة ومن خلال الالتزام المشترك. وسنواصل أداء نفس الدور البناء الذي نقوم به لما فيه نفعنا ونفع المنطقة بأسرها.

وبقاء ملايين الناس في جميع أنحاء العالم فحسب، بل تهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي مباشرة بتشكيكها جديا في مسألة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأسباب هذه الأزمة عديدة ومعقدة. وهي لذلك تتطلب استجابة متعددة المستويات ومتسقة وجيدة التنسيق. ويحיי بلدي الأمين العام لإنشائه فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي.

وتضطلع ألبانيا ببرنامج كامل للإصلاحات المؤسسية والاقتصادية والقانونية، تهدف من خلاله إلى تحويل ألبانيا إلى بلد جاذب للاستثمارات الأجنبية، به سوق مفتوحة أمام حرية رأس المال الخاص. ومن دواعي سروري أن أشير إلى أن آخر تقرير للبنك الدولي جعل ألبانيا الثانية في الترتيب بين البلدان التي نفذت إصلاحات ناجحة لتيسير ممارسات الأعمال التجارية خلال العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

وقد اكتسبت ألبانيا مركز البلد المتوسط الدخل، وأرى أن هذا التقدم يلزم توطيده في امتثال لتحديات التنمية الجديدة. وقد حددت الاستراتيجية الوطنية للتنمية والاندماج رؤيتنا خلال فترة السنوات السبع المقبلة وهي تمثل ألبانيا بلدا يتمتع بمستويات ديمقراطية عالية ويوفر الضمانات الكاملة لحقوق الإنسان الأساسية، ويرمي من وراء تنميته الاقتصادية والاجتماعية المستدامة إلى الاندماج في منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، فضلا عن التوافق مع الأهداف الإنمائية للألفية، بلدا يوفر حياة أفضل وأوفر أمانا للأجيال القادمة.

وتتمتع ألبانيا بعلاقة متينة غير قابلة للارتكاس مع الاتحاد الأوروبي. ودليلنا في ذلك اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، وهدفنا الرئيسي هو إبرام اتفاق التصديق بحلول نهاية هذا العام. وقد استثمرت البلدان الأوروبية واللجنة الأوروبية بشكل كبير في ألبانيا. واستجبنا لهذه المساهمة ليس

أي محاولة عدوانية ممكنة بغض النظر عن مصدرها، ضد هذه العملية الأوروبية الأطلسية.

وفي نظر ألبانيا فإن المحاولات الرامية إلى الموازنة بين كوسوفو ومناطق جورجيا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية ليس لها أساس. وهناك حجج عديدة تاريخية وقضائية ودستورية وسياسية وديمقراطية تبين أن كوسوفو حالة فريدة من نوعها - وأن أي حل ينفذ سيكون فريدا من نوعه أيضا. وهكذا لا يمكن أن يخدم حالتها بوصفها نموذجاً لحل الصراعات الأخرى سواء أكانت في المنطقة أو خارجها. وأن أي مسعى سواء أكان سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً أو دبلوماسياً ضد ترسيخ أو سلامة دولة كوسوفو سيكون محاولة يائسة ضد عملية دمجها في ناتو وفي الاتحاد الأوروبي، وتحرك تراجعياً ضد الاستثمارات وأوجه التقدم التي نحتاج إليها بصورة مباشرة ولا يمكن أن تكون ذات قيمة بالنسبة للاتحاد الأوروبي. فالأحلام التاريخية لا يمكن أن تمحو رؤية المستقبل.

إن ألبانيا مقتنعة بأن الاعتراف بدولة كوسوفو الجديدة لصالح كوسوفو وألبانيا وصربيا وجميع جيرانها القريبين والبعيدين. وأنه لصالح المنطقة الأوروبية ومنطقة البحر المتوسط. لذلك فإن كوسوفو - هذه الحقيقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية - جدية تماماً بأن تكون عضواً في الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن. وأهيب بالجمعية العامة أن تتقبل بواقعية هذا التطور الذي لا رجعة فيه وذلك بالاعتراف بجمهورية كوسوفو وتأييدها من دون أي تحفظ.

إن ألبانيا ما برحت ملتزمة بالتعاون مع مثل الأمم المتحدة وإثرائها وتحقيقها انطلاقاً من إيمانها الكامل بالدور الفاعل للمجتمع الدولي وهي تواجه التحديات العالمية الحالية. وللوفاء بهذه المهمة لا بد لنا جميعاً من أن نقدم تأييدنا واستعدادنا لهذه المنظمة التي لا تجسد فقط القيم العالمية، بل أيضاً طموحات البشرية.

وترى ألبانيا في إنشاء دولة كوسوفو المستقلة ذات السيادة أهم حدث تاريخي وتطور في منطقتنا في بداية هذا القرن. فكوسوفو المستقلة والديمقراطية، ذات التوجه نحو الاندماج الأوروبي الأطلسي هي الحل العادل والأكثر استدامة. وهي نموذج لأنجح استثمار قام به المجتمع الدولي لتنفيذ سيادة القانون، وتحقيقاً للاستقرار والسلام والتنمية في منطقة البلقان وخارجها على المدى الطويل.

إن استقلال كوسوفو يحرر أخيراً ذلك الجزء من أوروبا من كابوس الحرب والصراع بين المجموعات الإثنية والتطهير الإثني والإبادة الجماعية. أنه يفني باحترام الإرادة الحرة للشعوب وكسر طوق القهر السياسي والإجحافات التاريخية وعدم القدرة على التنمية. ولم تعد كوسوفو تقاد من قبل يوغوسلافيا الفاشلة، ولا يقودها اليوغوسلافيون الجدد، بل تقودها مبادئ الأوروبيين المتحضرة الذين أضفوا طابع العمومية على الأمم المتحدة.

إن ألبانيا تشجع شعب وحكومة كوسوفو على التزامهما ببناء مجتمع ديمقراطي ومتعدد الأعراق يمكن فيه، بغض النظر عن الاعتبار العرقي، لكل مواطن من مواطنيها أن يشعر بأنه حر في بلده وعلى أرضه. وأن الدستور الجديد لكوسوفو وحزمة اهتيساري تفيان بأعلى معايير حقوق الإنسان وتوفران حماية واسعة لجميع الطوائف التي تعيش في كوسوفو وبخاصة صرب كوسوفو.

وإننا مقتنعون بأنه في أعقاب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة العام للأمم المتحدة سوف تتخذ جميع الإجراءات اللازمة في أقرب وقت ممكن، أي ستعيد الأمم المتحدة تشكيل وجودها، ودور الاتحاد الأوروبي سوف ينتشر في إقليم كوسوفو بأكمله، وبذلك لن يكون هناك فراغ في السلطة، وفرض اختصاص كل سلطة والحيلولة دون وقوع

ذلك الوحش الكاسر، الذي نجينا منه لسنوات عديدة عاد يطل علينا برأسه ليطارده أحلام البشرية. فالتشاؤم واليأس استحوذا على اقتصادنا، وكما هو الحال دائما فإن أفقر الناس لدينا سوف يعانون من العواقب. في حين أن النفقات العسكرية العالمية بلغت ٣,٣ بليون دولار في اليوم، فإن المساعدة الدولية تصل إلى أشد البلدان فقرا بخطى متناقلة ولا تصل إلى البلدان المتوسطة الدخل. وتذكرنا الأعاصير الكاسحة والجفاف المكثف بأن هذا الكوكب يرد على عدم منطقتينا وما تبقى لدينا من وقت هو عد تنازلي لكارثة محددة إن لم نقم بإجراء تغيير.

وربما لا توجد في أي جمعية أخرى قضايا أكثر عالمية نناقشها مما لدينا الآن. فتكافلنا جعلنا جميعا ضعفاء ولكن في ذلك التكافل أيضا تكمن قوتنا. في الماضي كان بوسع دولة ما أن تغض الطرف عن معاناة الآخرين البعيدين عنها وتهزأ بألم الآخرين. أما اليوم فإن ذلك الخيار لم يعد قائما. فكل نصر وكل إخفاق يتقاسمه الجميع.

إن الإنسان الذي يدفعه الجوع إلى قطع شجرة في غابات الأمازون العذراء يجرمنا بصورة غير مقصودة من جزء من هواء نتنفسه في هذه القاعة. والأم الأوروبية التي ترغم على شراء كمية أقل من الطعام لأنها لا تقدر على السعر، تؤثر بصورة غير مقصودة على اقتصاد جميع دول العالم والطفل الأفريقي الذي ينسحب من المدرسة بسبب عدم توفر الموارد، فإنه يقرر بصورة غير مقصودة مستقبل أداء جنسنا البشري. إننا جميعا نقف صفا واحدا في ذلك، وللمرة الأولى في التاريخ ما من أحد منا يمكن أن ينظر إلى الاتجاه الآخر. إننا نجلس بصورة متزامنة في مجلس المدعي العام وعلى طاولة الدفاع في شرفة الجمهور، وفي مقعد القاضي.

وعلينا أن نغتنم هذه الفرصة حين يُنظر إلى المساواة بين الأمم عبر المساواة بين تحدياتنا. ولن نتمكن من مواجهة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية ألبانيا على خطابه الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد بامير طوبي رئيس جمهورية ألبانيا إلى خارج الجمعية.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة

خطاب يليه الرئيس أوسكار أرياس سانشيز، رئيس جمهورية كوستاريكا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمتع الجمعية الآن

إلى خطاب رئيس جمهورية كوستاريكا.

اصطحب السيد أوسكار أرياس سانشيز، رئيس جمهورية كوستاريكا إلى داخل قاعة الجمعية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة،

يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أوسكار أرياس سانشيز، رئيس جمهورية كوستاريكا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أرياس سانشيز (تكلم بالإسبانية): سيدي

الرئيس، لقد تلقيت أنباء انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة بفخر أخوي. قبل ٢١ سنة تعارفنا من خلال الحرب التي كانت دائرة في أمريكا الوسطى. واليوم، وهو وقت السلام الذي يجتمعنا مرة أخرى. بالنيابة عن شعب كوستاريكا وبالأسالة عن نفسي أيضا يشرفني أن أقدم تحيات أمريكا الوسطى الأخوية إليكم.

لقد حضرت إلى هنا لأقول كلمات لها طابع

الإلحاحية التي يشعر بها أي قائد في لحظات حاسمة من التاريخ. فهذه السنة ليست سنة عادية. وبينما نعقد هذه الجمعية العامة هناك ملايين من الناس ممن اعتادوا على تلبية أبسط احتياجاتهم يواجهون الآن الفقر مرة أخرى. فالجوع،

وإذا كانت روح الماضي تدعونا إلى اعتبار المسؤولين عن انتهاك حقوق الإنسان، فإن روح الحاضر تدعونا إلى ضمان التمتع بتلك الحقوق اليوم. ويمكن للحكومات أن تؤذي شعوبها بطرق عديدة وغير مباشرة، أحدها الإنفاق العسكري المفرط. وفي الدول النامية، بصفة خاصة، كل قذيفة طويلة المدى وكل طائرة عمودية مقاتلة وكل دبابة تشكل رمزا للاحتياجات المؤجلة لشعوبنا. وعلى كوكبنا الأرضي الذي يعيش فيه سدس من السكان على دولار واحد في اليوم، يشكل إنفاق ١,٢ تريليون دولار على الأسلحة والجنود جريمة ورمزا لعدم العقلانية لأن عالما راضيا هو أكثر أمنا من عالم مسلح. وأمريكا اللاتينية ليست محصنة ضد هذه الظاهرة. ففي العام الماضي بلغ الإنفاق العسكري في أمريكا اللاتينية ٣٩ بليون دولار، وذلك في منطقة هي الآن أكثر سلما وديمقراطية من أي وقت مضى.

إنني لا أعرف تحريفا للقيم أكبر من ذلك ولا أعرف وضعا للأولويات في غير مكانها أكثر من ذلك. فبنسبة قليلة من الإنفاق العسكري العالمي يمكننا أن نوفر مياه الشرب لكل البشرية، وأن نمد كل المنازل بالكهرباء، وأن نحقق محو الأمية على نطاق العالم، وأن نقضي على كل الأمراض التي يمكن منعها. إنني لا أتحدث عن مدينة فاضلة في عالم خال من الجيوش. فللأسف، هذه فكرة لم يأت أوانها بعد. وإنما أتحدث عن نسبة ضئيلة من إنفاق يمكن تخفيضها بدون المس بقدرة البلدان على الدفاع عن نفسها، ولا سيما البلدان النامية. ولذلك، فإن حكومتي عرضت توافق آراء كوستاريكا، وهي مبادرة لإنشاء آليات للإعفاء من الديون واستخدام الموارد المالية الدولية لدعم الدول النامية التي تنفق أكثر فأكثر على حماية البيئة والتعليم والرعاية الصحية والإسكان لشعوبها، وتنفق أقل فأقل على الأسلحة والجنود. وأنا على يقين أن ذلك سيحقق مزيدا من التنمية، وسيعزز الأمن والسلام أكثر مما تحققه كل الأموال التي خصصناها

حقائق واقعا ما لم نفهمها تماما. ولن تتمكن من إشاعة نور العقل في الأرض إذا تعمدنا أن نترك بعض مناطقها في الظلام. وإذا كنا جادين في مواجهة تحديات عصرنا فمن الصواب، كما فعل بطل تلك الرواية القديمة لتشارلز ديكنز، أن نفتح أعيننا على ماضيها وحاضرنا ومستقبلنا، فيجب أن نضمن السلام والعدالة للماضي، والسلام والتنمية للحاضر، والسلام والطبيعة للمستقبل.

في دياجاجة ميثاق الأمم المتحدة، تعهدت الدول التي تشكل هذه المنظمة بأن تهيئ الظروف التي يمكن صون العدالة في ظلها. ولعل الأهم بين تلك الظروف هي الإرادة، إرادة المطالبة بالوفاء بالتزاماتنا؛ وإرادة الكلام بصراحة عندما ينتهك القانون الدولي؛ وفوق كل شيء إرادة التأكد من أن الأعمال التي تشكل إهانة للبشرية لن يتم إغفالها.

إن الشر لا ينبع من الأفعال فحسب، بل أيضا ينبع وفوق كل شيء من التقصير. ولزوم الصمت حينما تكون الجرائم خطيرة والمسؤوليات واضحة لا يعني البقاء على الحياد بل الوقوف إلى جانب المعتدين. إن ماضيها القريب موصوم بجرائم فظيعة لم يُعاقب مقترفوها، والتي لا تقتضي الانتقام بل العدالة. ولا يمكن القبول بأن يكون الشر أمرا عاديا. وإذا كنا لا نريد أن يتكرر التاريخ المؤلم لكوسوفو والبوسنة ورواندا وكمبوتشيا، فإن الوقت قد حان لأن يطالب المجتمع الدولي بمحاكمة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في دارفور أمام المحكمة الجنائية الدولية. وستعارض كوستاريكا أي محاولة لتجنب هذا المسار، والذي هو مسار السلام. إن العفو يستند إلى الذاكرة وليس التستر، والسلام لا يمكن تحقيقه إلا عبر الذاكرة. علينا أن نفهم، كما قال إيلي ويزيل "إن ذكرى الشر ستكون درعا ضد الشر؛ وإن ذكرى الموت ستكون درعا ضد الموت".

سوى مسيرات طوابير النمل. وأطفال كوستاريكا لا يعرفون الفرق بين هذه القذيفة أو تلك، أو هذه الطائفة الحربية أو تلك، ولكنهم يستطيعون التمييز بين أشجار الغابة وبين الأحياء البحرية؛ وهم يعرفون أهمية دورة المياه، والطاقة من الرياح والأنهار والشمس. إن أمتنا هي أمة سلام بين البشر، ولكننا أيضا أمة تتطلع إلى أن تكون أمة السلام مع كل الكائنات الحية.

لقد حددنا هدفا كيما يخلو بلدنا من الكربون بحلول عام ٢٠٢١. وفي العام الماضي كنا في صدارة العالم من حيث عدد الأشجار مقابل كل فرد وكل كيلومتر مربع، وجرسنا ٥ ملايين شجرة. وفي عام ٢٠٠٨، سنقوم بغرس ٧ ملايين شجرة أخرى. ونقود حملة دولية ضد الاحترار العالمي وتدمير البيئة، مع التركيز بشكل خاص على الغابات الرئيسية على كوكبنا. واليوم، أطلب منكم، أعضاء الجمعية، أن تنضموا إلينا.

إن مسيرة البشرية عبر مراحل التاريخ لا هي مستقيمة ولا متواصلة. إنها تتسم بالانعطافات والعثرات وحتى الانتكاسات المؤلمة. ومثلما حدث في أحد فصول مسرحية بيدرو كالدرون دا لا باركا، لا فيدا إي سوينيو، فقد نصحوا ذات صباح مثل الأمراء وفي اليوم التالي قد لا نعدو أن نكون متسولين. ولكن، ليس كل شيء في الحياة حلم. هناك حقائق ملموسة تمكنا من بنائها. وفي تاريخ البشرية منجزات لا تنكر. وهذه المنظمة واحدة منها. وربما يقول لي الأعضاء إن الأمم المتحدة قامت على أساس السعي إلى السلام والتفاهم بين الشعوب واحترام القانون الدولي. كل هذا صحيح. لكنني أحرؤ على القول أكثر من أي شيء آخر إن هذه المنظمة قامت على الأمل، الأمل في أن تكون مسيرتنا إلى الأمام، وأن يكون مستقبلنا أفضل، وأن الأرض الموعودة تقع خلف صحارى العنف والإجحاف، التي اجتزناها بشجاعة.

الآن لجيوشنا. وإني أطلب اليوم إلى الأعضاء بتواضع أن يؤيدوا هذه المبادرة.

وأطلب إلى الأعضاء أيضا دعم معاهدة تجارة الأسلحة التي تدعو إليها كوستاريكا في هذه المنظمة، وذلك لمنع نقل الأسلحة إلى الدول والمجموعات والأفراد إذا كان هناك سبب كاف يدعو إلى الاعتقاد بأن تلك الأسلحة ستستخدم لانتهاك حقوق الإنسان أو القانون الدولي، أو للتأثير على التنمية المستدامة. إن القوة المدمرة المتمثلة في وجود ٦٤٠ مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أغلبيتها في أيدي المدنيين، هي جديرة بنفس القدر من الاهتمام بالإنفاق العسكري أو حتى بقدر أكبر.

ولكن مهما كان تأمين التنمية الحالية لشعبنا ملحا، فمن المهم بالقدر نفسه تأمين تنميتها في المستقبل. إن روح المستقبل، ونحن نتطلع إليه، تقدم لنا صورة بائسة. فتصوروا صحراء لا حدود لها وأرضا مصدعة لا تسمح شدة حرارتها بالوقوف عليها. وتصوروا كوكبا فنت عليه الحياة ولم تبق عليه إلا الصراصير، هذا إن ظل شيء قادرا على البقاء. وتصوروا عالما كانت طائفة ألوانه لا تنتهي، وإذا بها تنحصر في اللونين الرمادي والبني الغامق. وتصوروا هواء ملوثا لا يمكن تنفسه. ”وهذه ليست صورة رديئة من هذيان يوحنا أثناء نفيه إلى باتموس“، كما قال غابرييل غارسيا ماركيس ذات مرة. وأنا لا أصف رؤية الهلاك النهائي وإنما أصف ببساطة صورة العالم الذي ينتظرنا إن لم نتصرف على الفور لإعلان ”السلام مع الطبيعة“.

قبل ستين عاما قام في كوستاريكا رجل لامع يتحلى بالبصيرة الثاقبة والشجاعة، وهو خوسيه فيغويريس فيرير، بإلغاء الجيش في بلدي. وما كان مقرا عاما للقوات المسلحة في كوستاريكا هو الآن متحفنا الوطني الرئيسي. فلم يشهد أطفالنا أبدا طابورا من الجنود وهم يسرون، فهم لا يعرفون

المشاكل الحادة. ولأننا نعيش في عالم يتسم بالمزيد من العولمة والتكافل، تتطلب الحلول منا عملا متضافرا.

إن الموضوع الرئيسي لهذه الدورة، وبالتحديد، أثر أزمة الغذاء العالمية على الفقر والجوع في العالم، قد جاء في حينه تماما. فالارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية الأساسية يؤدي إلى أزمة غذائية عالمية. واليوم هناك الملايين من الضعفاء في البلدان الفقيرة الذين يجدون قوت يومهم بالكاد وهؤلاء، يواجهون تحديات أكبر. إنها نكسة مأساوية أن تدفع الأزمة الغذائية أكثر من ٧٥ مليون شخص إضافيين إلى هاوية الجوع والفقر. والتحديات الاقتصادية التي يشكّلها الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية تحديات هائلة. إنها تزيد من معدلات التضخم، وتولد الحمائية الاقتصادية وتزيد عرقلة التنمية الاقتصادية للدول النامية. وعلى هذه البلدان أيضا أن تتحمل ما ينتج عن ذلك من آثار اقتصادية كلية فيما يتعلق بالصلة بين الزيادات في أسعار الأغذية والمعدل العام للتضخم.

وحكومة منغوليا، وقد أدركت الحاجة الماسة إلى معالجة أزمة الغذاء، اتخذت الإجراءات اللازمة على الصعيدين السياسي والعملي للتخفيف من أثرها الحاد على الطبقات الضعيفة من سكانها. وقد كرست حكومتي هذه السنة لتكون سنة للإمدادات الغذائية وسلامتها وتهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: تعزيز الإنتاج الغذائي لتقليص اعتماد البلاد على السلع المستوردة؛ وزيادة الوعي الجماهيري بجودة الأغذية؛ وضمان إنتاج الغذاء وتجهيزه في البلاد بصورة آمنة.

وسعيا إلى تحقيق الهدف الأول، شرعت في أوائل هذه السنة بالحملة الوطنية الثالثة لإعادة التأهيل المحصول الزراعي، أو حملة استصلاح الأراضي الزراعية البكر، لإنعاش الإنتاج الزراعي المحلي. ونتيجة لهذه الحملة على صعيد البلاد

وأود أن أؤكد لهذه الجمعية أننا إذا واجهنا روح ماضيها وحاضرنا ومستقبلنا، وإذا أقمنا السلام على أساس العدالة والتنمية والطبيعة، وإذا ابتعدنا عن النسيان والأسلحة والدمار البيئي، سوف نصل يوما ما إلى تلك الأرض الموعودة ولن يكون أطفالنا وأطفال أطفالنا مرة أخرى متسولين في مملكة أحلامهم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كوستاريكا على البيان الذي أدلى به من فوره.

أصطحب السيد أوسكار أرياس سانثيز، رئيس جمهورية كوستاريكا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب دولة السيد بايار سانج، رئيس وزراء منغوليا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء منغوليا.

اصطحب السيد بايار سانج، رئيس وزراء منغوليا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد بايار سانج، رئيس وزراء منغوليا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد سانج (منغوليا) (تكلم بالانكليزية):

هذه الدورة للجمعية العامة في وقت يواجه المجتمع الدولي تحديات جسيمة وتهديدات ذات طابع أكثر تعقيدا. وقد أعاقت الأزمة المالية وأزمة الغذاء والطاقة الحالية بشكل أكبر المشاكل العالمية التي تتراوح من الفقر والعنف وانعدام المساواة والتفاوت والإرهاب والكوارث الطبيعية وغيرها من

٢٠٠٥، أنشأت الآلية التعاونية الحكومية الدولية المعنية بالتعاون في مجال الطاقة في شمال شرق آسيا.

ولمشروع تافاو تولغوي، وهو مشروع منغوليا الكبير لإنتاج الكوك من الفحم، دور هام يؤديه في هذا التعاون دون الإقليمي. ويمكن أن يؤدي التعاون على هذا الصعيد في قطاع الطاقة، مقترنا بالجهود المستمرة لحفز تنفيذ مبادرة نهر تومن الكبرى، إلى زيادة احتمالات الاندماج الاقتصادي في شمال شرق آسيا، وهي من أكثر مناطق العالم دينامية وتنوعا.

وها نحن قد اجتزنا نقطة منتصف الطريق في جهودنا المبذولة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية منذ اعتمادها في عام ٢٠٠٠. وينمّ التقدم المحرز في تنفيذ هذه الأهداف في أنحاء العالم عن صورة مليئة بالتناقضات الحادة. فبعض البلدان تجد نفسها في مراحل أكثر تقدما نحو تحقيقها بينما لا تزال بلدان أخرى متخلفة عن ذلك بمسافة طويلة بالنسبة لجميع الأهداف الهامة أو كثير منها. وهكذا توجد حاجة ماسة لتنمية التعاون الفعال على الصعيد العالمي بهدف مساعدة البلدان البعيدة عن المسار الصحيح في جهودها لبلوغ الأهداف ذات الصلة بحلول عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، يتطلع وفدي إلى أن تتوصل المناقشة الرفيعة المستوى غدا إلى تحديد التزامات جريئة ومحددة للعمل.

ومنغوليا بما لها من رواسب غنية بالفحم والنحاس والذهب والمولبيديوم واليورانيوم، ومعظمها ما زال غير مستغل إلى حد كبير، لديها بالفعل فرصة غير مسبوقة للانطلاق في طريق النمو الاقتصادي السريع والتنمية المستدامة إذا تمكنا من التغلب على الانقسامات الحزبية التي كثيرا ما أعاقت في الماضي القريب حركتنا إلى الأمام. وكان الحزبان السياسيان الرئيسيان مدفعين بذلك حين قاما في تحرك غير مسبوق بإلقاء خلافتهما طويلة الأمد جانبا

بأسرها من المتوقع أن تكفل منغوليا الاكتفاء الذاتي في إنتاج المواد الغذائية الرئيسية بحلول عام ٢٠١٠.

لقد وجدت البلدان ذاتها في جميع أنحاء العالم وقد تضررت بشدة من ارتفاع أسعار النفط. وفي حالتنا يزداد الوضع تفاقما من جراء الارتفاع الحاد في أسعار النفط المستورد الذي غالبا ما يتبعه زيادات عامة في الأسعار. وما زال الفحم المصدر الرئيسي للطاقة المستعمل في توليد الكهرباء وتوفير التدفئة في العديد من البلدان. واستعمال التكنولوجيا عديمة الفعالية في حرق الفحم يسبب تلوث الهواء، وله انعكاسات سلبية على صحة السكان والبيئة. ولذلك، فإن البحث وتطوير التكنولوجيا النظيفة واستعمالها في حرق الفحم هي في الواقع أولويات عليا في مجال الطاقة بالنسبة للبلدان المنتجة للفحم مثل منغوليا.

وأكثر الطرق فعالية للتخفيف من أثر هذه العوامل هي تحسين كفاءة الطاقة والعمل على تنويعها. وفي هذا الصدد، تثنى منغوليا على جهود الدول الأعضاء والمنظمات الدولية في البحث والتطوير ونشر ونقل تكنولوجيات الطاقة المتكثرة كالمصادر المتجددة والتكنولوجيات الأكثر نظافة وأقل كربونا والطاقة النووية. وهذه الجهود بالغة الأهمية بينما نسعى للحد من اعتمادنا على أنواع الوقود الأحفوري. وضمان أمن الطاقة تحدٍ يتطلب حلا شاملا على كل من الصعيدين الوطني والدولي. ولم يوهب بلد في العالم أو يصنع جميع مصادر الطاقة الممكنة، ولذا فإن لجميع البلدان مصلحة خاصة في التعاون في مجال الطاقة ولديها ما تسهم به.

وتولي منغوليا أولوية خاصة للتعاون في مجال الطاقة في منطقتنا. وقد أرسى بالفعل أساس مؤسسي لهذا التعاون وتعددت دورات منتظمة للجنة كبار المسؤولين المعنيين بالتعاون في مجال الطاقة في شمال شرق آسيا. وفي أولى دورات اللجنة، التي استضافتها الحكومة المنغولية في تشرين الثاني/نوفمبر

وانطلاقاً من هذا، أود أن أؤكد مجدداً تصميم منغوليا القوي على مواصلة اشتراكها النشط في أعمال الأمم المتحدة والمنظمات والعمليات المتعددة الأطراف الأخرى، والتزامنا أمام المنظمة العالمية بوصفها أداة مركزية لتنسيق الجهود المشتركة التي تبذلها أسرة الدول بغية التصدي لتحديات عصرنا المعقدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء منغوليا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد بايار سانج، رئيس وزراء منغوليا، من المنصة.

رُفِعَت الجلسة الساعة ٤٠/٢٠.

وتشكيل حكومة وحدة منذ أيام فقط، بعد إجراء الانتخابات العامة الديمقراطية الخامسة في ٢٩ حزيران/يونيه. وقد أعطت نتائج الانتخابات التي قرر حريتها ونزاهتها أكثر من ٨٠ مراقبا من أكثر من ٢٠ بلدا أغلبية لا يمكن إنكارها لحزبي، حزب الشعب الثوري المنغولي، الذي فاز بـ ٤٥ مقعداً من مجموع مقاعد البرلمان البالغ ٧٦ مقعداً. غير أن الحزب، في مواجهة الحاجة الماسة إلى تكوين توافق آراء وطني بشأن القضايا الإنمائية الرئيسية، قرر طوعاً التخلي عن حقه في تشكيل حكومته بمفرده وأبرم اتفاقاً مع الحزب الديمقراطي المنغولي. ويشهد قرار حزينا التاريخي بالعمل المتضافر على التزامنا بتحقيق رفاه شعب منغوليا وازدهاره.

وأنا أسمى ذلك بالخيار التاريخي الرابع الذي يتخذه شعبنا على مدى المائة عام الماضية، بعد إعلان الاستقلال في عام ١٩١١، وإلغاء الإقطاع في الفترة ١٩٢١-١٩٢٤، واعتناق الديمقراطية في عام ١٩٩٠. ولدي ثقة كبيرة في أن هذه الوحدة ستسهم إسهاماً كبيراً في ضم جهودنا معا لننجز مجتمعين في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ واستراتيجيتنا القائمة عليها من أجل تحقيق التنمية الوطنية الشاملة بحلول عام ٢٠٢١، وبذلك نهض نهوضاً ملموساً بمستويات معيشة شعبنا ونرتقي بمنغوليا إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط.

وفي عالمنا الآخذ بأسباب العولمة، لا يمكن لدولة أن تحقق أهدافها بمفردها تماماً. وهذا يشمل منغوليا. وهكذا سوف يظل حجر الزاوية لسياسة منغوليا الخارجية متمثلاً في المشاركة البناءة في الشؤون العالمية من خلال آليات التعاون المتعددة الأطراف، ومركزها الأمم المتحدة، وتعميق الاندماج في الاقتصاد العالمي. وأدرك تماماً أن وجود عالم متسم بالاستقرار والسلام والرخاء شرط لوفاء حكومتي أو أي حكومة أخرى بوعدنا لشعبها.